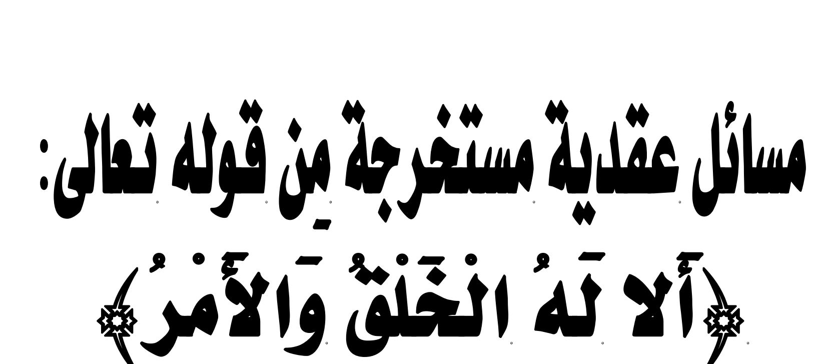


إعداد

أ.د.م. محمد بن علي محمد آل عمر

أستاذ العقيدة المشارك بكلية الشريعة والقانون

جامعة جازان – المملكة العربية السعودية

مسائل عقدية مستخرجة مِن قوله تعالى: ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾

محمد بن علي محمد آل عمر

كلية الشريعة والقانون، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية

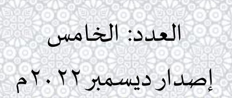
البريد الإلكتروني: Ma-alomar@jazanu.edu.sa

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإنّ عنوان هذا البحث: مسائل عقدية مستخرجة مِن قوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾، وهو يبحث عن المسائل العقدية المستخرجة من الآية الكريمة، ومن هذه المسائل: أن الآية فرَّقت بين الخلق والأمر، وبيَّنت أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنَّ الله عزَّوجلَّ متصف بصفة الحكمة، وأنَّه تعالى متصف بالصفات الفعلية الاختياريَّة، وأَنَّ أسمائه الحسنى توقيفيَّة. كما أنَّ الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ وضَّحت العلاقة بين توحيد الربوبيَّة والأوهيَّة، وأَنَّ أَمره -عَزَّوَجَلَّ- نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي، ونفت إِيهام التعارض بين القدر والشرع. وأثبتت أَنَّ اللهَ تعالى خالق أفعال العباد، وأن التدبير والتأثير في هذا الكون لله وحده لا شريك له، وأنه ليس لأحد الحق في الاعتراض على الله تعالى، وأَنَّه تعالى متفرِّد بالتشريع، وأنَّ الشفاعة لله وحده لا شريك له. وأظهرت وجوب متابعة الرسول -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- وطاعته فيما أمر ونهى. وصلي اللهم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الكلمات المفتاحية: الله، الخلق، الأمر، الأسماء والصفات، الربوبيَّة، الألوهيَّة





Doctrinal issues extracted from the verse: His verily is all creation and commandment

Mohammed bin Ali Mohammed Al-Omar

Associate Professor of creed. College of Sharia and law. Jazan University. The Kingdom of Saudi Arabia

E.mail: Ma-alomar@jazanu.edu.sa

Abstract:

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and May prayers and peace be upon the faithful Prophet and his family and companions. Having said that, the title of this research is ((doctrinal issues extracted from the verse: His verily is all creation and commandment), it is looking into the doctrinal issues extracted from the Holy verse, among these issues: That the verse distinguished between creation and commandment, and demonstrated that the Quran the word of Allah is not created, and that Allah is characterized by wisdom, and by the actual and elective attributes, and His most beautiful names are suspensive. The verse: His verily is all creation and commandment) also clarified the relationship between oneness of lordship and oneness of worship or divinity. And his commandment, may he be glorified and exalted, is of two types which are: a universal destined command, and a religious lawful (shariah) command, and negated the delusion of the contradiction between destiny and the divine law (shariah). The verse proved that Allah, may he be exalted, is the creator of the acts of the worshipers, and that the disposal and influence in the universe are of Allah alone with no co-sharer and that no one has the right to object to Allah, may he be exalted., and that he is the singular legislator, and that the intercession is of Allah alone with no co-sharer. It showed that the Prophet, may peace and blessings be upon him, must be followed and obeyed as he ordered or forbaded.

Keywords: Allah, creation, commandment, names and characteristics, lordship, worship (divinity).

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله، نحمده ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله مِن شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، وأشهد أن لا له إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا وسيدنا محمداً عبد الله ورسوله، فاللهم صلِّ وسلِّم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن هذا البحث سيتناول بالدراسة آية مِن كتاب الله، وهي مِن آيات العقيدة في القرآن الكريم، عدَّها العلماء مِن الآيات الجامعات لمسائل عقديَّة عديدة، وهذه الآية العظيمة هي قوله تعالى ﴿**أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**﴾[١]، وهي مِن الأمثلة التي تُضرب لإيجاز القصر[٢].

﴿**أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**﴾ كلمتان ((استوعبتا جميع الأشياء والشئون على وجه الاستقصاء))[٣]، جمعت فأوعت، وضَّحت معاني كثيرة تتعلق بالخالق وعظمته وقدرته ووحدانيته وأفعاله وأقداره وأوامره ونواهيه....

وافتتحت الآية بـ (أَلا) الدَّالة على التنبيه والتوكيد، ﴿**أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**﴾ لله لا لغيره، وفي " أَلا " تخصيص الله تعالى بالخلق والأمر جميعاً، كما أنَّ فيها تقديم ما حقه التأخير وهو الخبر على المبتدأ[٤]، وفي هذا -أيضاً- معنى التخصيص، وهو مِن

---

(١) وهي جزء من قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضَ فِى سِتَّةِ أَيَّام ثُمَّ ٱستَوَىٰ عَلَى ٱلعَرشِ يُغشِى ٱلَّيلَ ٱلنَّهَارَ يَطلُبُهُۥ حَثِيثا وَٱلشَّمسَ وَٱلقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِ بِأَمرِهِۦٓ أَلَا لَهُ ٱلخَلقُ وَٱلأَمرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلعَٰلَمِينَ﴾ سورة الأعراف: ٥٤.

(٢) إيجاز القصر: اتساع الألفاظ القليلة للمعاني المتكاثرة والأغراض المتزاحمة، لا عل حذف بعض كلمات وجمل. انظر: البلاغة الواضحة، ص ٢٤١، لعلي الجارم، ومصطفى أمين.
وعرَّفه أبو الحسن علي الرُّومَّاني [ت ٣٨٤هـ] بأنه: بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف. انظر: النكت في إعجاز القرن، ص ٢.

(٣) انظر: البلاغة الواضحة، ص ٢٤١، وعلم المعاني، ص ١٧٧، د. عبد العزيز عتيق.

(٤) انظر: إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، ١٥ / ٥٣١، لأبي العباس القسطلاني.
إعراب الآية: (أَلا): أداة التنبيه، و (له): اللام حرف جر، والهاء ضمير متصل في محل جر بحرف
=

باب الحصر والقصر في البلاغة[١] - فتركيب الجملة مِن حيث الترتيب اللغوي: ((الخلق والأمر له))، فالخلق والأمر مختص بكونه لله تعالى، مقصور عليه -سُبْحَانَهُوَتَعَالَى-، فكلُّ أنواع الخلق والأمر لله -عَزَّوَجَلَّ-.

وقد عملت في هذا البحث على استخراج مسائل عقدية من قوله تعالى ﴿**أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**﴾ وذلك من خلال النظر في كتب التفسير والعقيدة.

وكان الهدف الأساس من كتابة هذا البحث محاولة استكشاف ما في القرآن الكريم من درر علمية تُنير للإنسان سيره إلى الله تعالى، فهو النور الهادي إلى صراط الله المستقيم، كما قال تعالى ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة المائدة، آية ١٥، ١٦]، حتى إن كان هذا الاستكشاف مِن خلال دراسة آية كاملة أو جزء من آية كما هو منهج هذا البحث.

وقد عنونت له بـ ((مسائل عقدية مستخرجة مِن قوله تعالى ﴿**أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**﴾))

وجعلته مِن مقدمة وأربعة فصول وخاتمة

وقد سرت في كتابته عل النحو التالي:

١) المقدمة، وفيها وقفة بلاغية مختصرة للآية الكريمة، وبيان الهدف من هذه الدراسة.

٢) ذكر مسائل عقدية مستخرجة من قوله تعالى ﴿**أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**﴾.

وذكرت "مسائل عقدية" بأسلوب النكرة؛ لأنَّني لا أزعم الإحاطة بكل المسائل العقديَّة المستخرجة والمستدل عليها بهذه الآية الكريمة.

=
الجر، وهو في محل رفع خبر مُقدَّم. و (الخلق والأمر): الخلق: مبتدأ مؤخَّر، والأمر: الواو حرف عطف، والأمر: اسم معطوف على ما قبله مرفوع مثله.

(١) انظر: البلاغة الواضحة، ص ٢١٦، ٢١٨، وعلم المعاني، ص ١٤٠، ١٤٩، ١٥١.



٣) الاهتمام بعرض المسائل العقدية المستخرجة من الآية على عقيدة أهل السنة والجماعة، ثُم إن كان في بعضها أقوال للمخالفين، فسوف أعرض هذه الأقوال بشكل مختصر، إذ إنَّ عرضها بشكل تفصيلي ليس مِن أهداف هذا البحث.

٤) سيكون عرض المسائل العقدية خلال هذا البحث تسلسلياً متصلاً.

٥) يتكون البحث من أربعة فصول:

الفصل الأول: مسائل متعلقة بتوحيد الأسماء والصفات،

والفصل الثاني: مسائل مشتركة بين توحيدي الربوبيَّة والألوهيَّة،

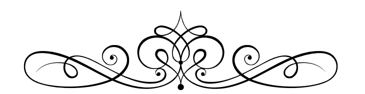
والفصل الثالث: مسائل متعلقة بتوحيد الربوبية،

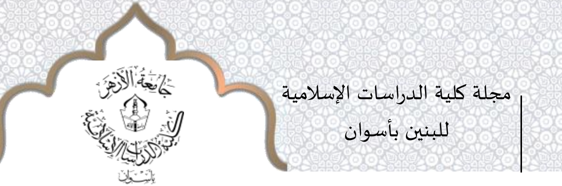
والفصل الرابع: مسائل متعلقة بتوحيد الألوهيَّة.

٦) الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

٧) الفهارس.

هذا وصلّى الله وسلَّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.





الفصل الأول

مسائل متعلِّقة بتوحيد الأسماء والصفات

المسألة الأولى

أن القرآن كلام الله غير مخلوق(١)

((فالخلق المخلوق، والأمر كلامه الذي هو غير مخلوق))(٢)، والقرآن الكريم مِن كلام الله، قال تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة، آية ٦]، أَنزله على رسوله الأمين محمد بن عبد الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قال تعالى ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [سورة الشورى، آية ٥٢]، قَالَ عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: هو الْقُرْآنَ(٣).

---

(١) القول بخلق القرآن مِن أعظم الفتن التي وقعت في تاريخ الأمة الإسلاميَّة، وكان أول مَن أظهره الجعد بن درهم [ت ١٢٤ هـ]، وحمل لواء هذه البدعة بعده الجهم بن صفوان [ت ١٢٨هـ]، وفي أوائل القرن الثالث أظهرها بشر المريسي [ت ٢١٨ هـ] وأحمد بن أبي دؤاد [ت ٢٤٠هـ]، وزينها ابن أبي داؤد للمأمون . الخليفة العباسي . حتى اعتنقها وحمل الناس عليها وأكرههم على اعتقادها وذلك عام ٢١٨ هـ فهلك في هذه السنة، واستمرت هذه الفتنة في عهد المعتصم ثم وعهد الواثق [من سنة ٢١٨ إلى سنة ٢٣٤هـ] أي في عهد المتوكل الذي رفع فتنة القول بخلق القرآن عن الناس. انظر: مقدمة تحقيق كتاب " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام أبي القاسم هبة الله اللالكائي"، ص٣١،٣٠، ٣٦، و ص٢١٦، لشيخنا الأستاذ الدكتور أحمد بن سعد حمدان الغامدي. ودراسة عن "مقالة التعطيل والجعد بن درهم"، ص١٤٥. ١٤٩، و ص ٧٨ . ٨٧ د. محمد بن خليفة التميمي.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن، ٩ / ٢٤٢، لأبي عبد الله محمد القرطبي.

(٣) انظر: صحيفة علي بن أبي طلحة، ص ٤٤٣، تحقيق: راشد عبد المنعم الرَّجال. وأورده البخاري في كتاب التفسير من الجامع الصحيح، وقال الحافظ ابن حجر: ووصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس. انظر: فتح الباري، ٨ / ٤٢٥، ٤٢٦. وكذا رُوي عن مالك بن دينار والضحاك. انظر: معالم التنزيل للبغوي، ٢٠١/٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ١٨/ ٥٠٩. قال الطبري: ((وكما كنا نوحي في سائر رسلنا، كذلك أوحينا إليك يا محمد هذا القرآن، روحا من أمرنا: يقول: وحيا ورحمة من أمرنا)) انظر: جامع البيان،٢٠ / ٥٤١. وَسَمَّى الله -عَزَّوَجَلَّ- القرآنَ الكريم رُوحًا؛ لِأَنَّ فِيهِ حَيَاةً مِنْ مَوْتِ الْجَهْلِ، وبه تحيا القلوب والأرواح، وتحيا به =

وعَنْ جَابِرِ بن عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- يَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَى النَّاسِ بِالْمَوْقِفِ، فَيَقُولُ: ((هَلْ مِنْ رَجُلٍ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي))(١).

وعَنِ عَلِيِّ بن أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِ الله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [سورة الزمر، آية ٥٨] قَالَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ(٢).

وقال الإمام أحمد بن حنبل [ت ٢٤١ ه]: ((القرآن كلام الله غير مخلوق كيف تصرّف))(٣).

وقال الإمام ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي - [ت ٣٢٧ه] - سألت أبي [ت ٢٧٧ ه] - وأبا زرعة - [عبيد الله بن عبد الكريم الرازي ت ٢٦٤ ه] عن مذاهب أهل السنَّة في أُصول الدِّين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأَمصار وما يعتقدان مِن ذلك؟ أدركنا العلماء في جميع الأمصار - حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً - فكان مِن مذهبهم: ((... القرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته... وأَنَّ الجهميَّة كفاراً... ومَن زعم أَنَّ القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفراً ينقل عن الملة، ومَن شك في كفره مِمن يفهم فهو كافر. ومَن شك في كلام الله -عَزَّوَجَلَّ- فوقف شاكاً فيه يقول لا أدري مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي...))(٤).

وقال الإمام البخاري: ((تواترت الأخبار عن النبيّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- أن القرآن كلام

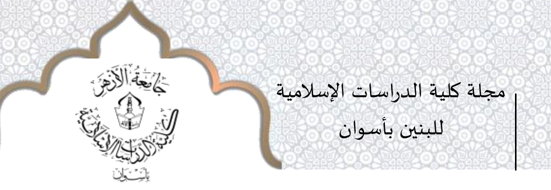
= مصالح الدنيا والدين. انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ١٨ / ٥٠٩، وتفسير السعدي، ص ٧٦٢.

(١) أَخرجَه أبو داود في السنَّة، باب (١٢) في القرآن، برقم ٤٧٣٤، ٥ / ١٠٣، والترمذي في فضائل القرآن، باب (٢٤)، برقم ٢٩٢٥، ٥ / ١٨٤، وقال: حديث غريب صحيح.

(٢) انظر: صحيفة علي بن أبي طلحة، ص ٤٤٣، تحقيق: راشد عبد المنعم الرَّجال. وشرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة، ٢١٦/٢، ٢١٧، برقم (٣٥٤، ٣٥٥)، لأبي القاسم هبة الله اللالكائي، وابن بطة العكبري في الإبانة، ٥ / ٢٨٩ رقم ٥٧.

(٣) انظر: السنَّة، ٧ / ٩٣، برقم (٢١٥٣) لأبي بكر أحمد الخلال، تحقيق د. عطية الزهراني.

(٤) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة، ١٧٦/١، برقم (٩٢)، اللالكائي.



الله، وأنَّ أَمْرَه قبل خلْقه، وبه نطق الكتاب))(١).

وقد استنبط العلماء من قوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ أن القرآن كلام الله غير مخلوق.

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري [٢٥٦ هـ]: ((والقرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق لقول الله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ الله الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ فبيَّن أَنَّ الخلائقَ والطلبَ الحثيثَ والمُسخَّرات: بأمره؛ ثُمَّ شرح فقال ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف، آية]))(٢).

وقال الإمام عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل - [ت ٢٩٠ هـ] -: قال أبي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: ((قَالَ الله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يسمع كَلَام الله﴾. وَقَالَ تبَارك وَتَعَالَى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ فَأخبر تبَارك وَتَعَالَى بالخلق ثمَّ قَالَ: "وَالْأَمر" فَأخبر أَن الْأَمر غير الْخلق، وَقَالَ -عَزَّوَجَلَّ- ﴿الرَّحْمَن علم الْقُرْآن خلق الْإِنْسَان علمه الْبَيَان﴾ فَأخْبر تبَارك وَتَعَالَى: أَن الْقُرْآن من علمه، وقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى الله هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ الله مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، وقالَ -عَزَّوَجَلَّ- ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾. فالقرآن من علم الله، وَفِي هَذِهِ الْآيَات دَلِيل على أَن الَّذِي جَاءَهُ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- مِن الْعِلم هُوَ الْقُرْآن؛ لِقولِهِ -عَزَّوَجَلَّ- ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾.

وَقد رُوِيَ عَن غير وَاحِد مِمَّن مضى من سلفنا أَنهم كَانُوا يَقُولُونَ: القرآن كَلَام الله وَلَيْسَ بمخلوق. وَهُوَ الَّذِي أذهب إِلَيْهِ وَلست بِصَاحِب كَلَام وَلَا أرى الْكَلَام فِي

---

(١) انظر: خلق أفعال العباد، ٢ / ١١٢، رقم (٢١٣) للإمام البخاري، تحقيق: فهد الفهيد.

(٢) انظر المرجع السابق: خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٢، رقم (١١٩) للإمام البخاري.

شَيْء من هَذَا إلا مَا كَانَ فِي كتاب الله أَو حَدِيث عَن النَّبِي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ-، أَو عَن الصَّحَابَة -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ- أَو عَن التَّابِعين، فَأَما غير ذَلِكَ فَإِن الْكَلَام فِيهِ غير مَحْمُود))(١).

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري [ت ٣٣٠ هـ] في كتاب الإبانة: ((إن سأل سائل عن الدليل على أن القرآن كلام الله غير مخلوق.

قيل له الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [سورة الروم، آية ٢٥] وأمر الله كلامه، فلما أمرهما بالقيام فقامتا لا يهويان؟ كان قيامهما بأمره.

وقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾، فالخلق جميع ما خلق داخل فيه؛ لأن الكلام إذا كان لفظه عاما فحقيقته أنه عام، ولا يجوز لنا أن نزيل الكلام عن حقيقته بغير حجة ولا برهان، فلما قال ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ﴾ كان هذا في جميع الخلق، ولما قال ﴿وَالأَمْرُ﴾ ذكر أمرا غير جميع الخلق، فدل ما وصفنا على أن أمر الله غير مخلوق))(٢).

وروى الإمام عُبيد الله العكبري [ت ٣٨٧ هـ] عن أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بن مُحَمَّدِ بن هَانِئٍ الطَّائِيّ قَالَ: أَتَيْنَا أَبَا عَبْدِ الله يَعْنِي أَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ، أَنَا وَالْعَبَّاسُ بن عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ أَشْيَاءَ، فَذَكَرَ كَلَامًا، فقَالَ الْعَبَّاسُ: وَقَوْمٌ هَاهُنَا قَدْ حَدَّثُوا يَقُولُونَ: لَا نَقُولُ: مَخْلُوقٌ، وَلَا: غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَهَؤُلَاءِ أَضَرُّ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ عَلَى النَّاسِ، وَيْلَكُمْ، فَإِنْ لَمْ تَقُولُوا: لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، فَقُولُوا: هُوَ مَخْلُوقٌ، فقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَوْمُ سُوءٍ هَؤُلَاءِ، قَوْمُ سُوءٍ، فقَالَ الْعَبَّاسُ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟، فقَالَ: الَّذِي أَعْتَقِدُهُ وَأَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَلَا أَشُكُّ فِيهِ، أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَ الله وَمَنْ يَشُكُّ فِي هَذَا؟، ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو عَبْدِ الله مُسْتَعْظِمًا لِلشَّكِّ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: سُبْحَانَ الله فِي هَذَا شَكٌّ؟ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ. وَقَالَ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [سورة الرحمن، آية ٢] فَجَعَلَ يُعِيدُهَا: عَلَّمَ، خَلَقَ، أَيْ:

---

(١) انظر: كتاب السنَّة لأبي عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحد بن حنبل، ١/ ١٣٩.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة، ص ٣٠٦. ٣٠٨، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق د. صالح العصيمي.

فَرَّقَ بَيْنَهُمَا " قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ وَالْقُرْآنُ فِيهِ أَسْمَاءُ اللَّهِ، أَيُّ شَيْءٍ يَقُولُونَ؟ لَا يَقُولُونَ: إِنَّ أَسْمَاءَ الله غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ؟ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَسْمَاءَ الله مَخْلُوقَةٌ فَقَدْ كَفَرَ، لَمْ يَزَلِ الله قَدِيرًا، عَلِيمًا، حَكِيمًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، فَلَسْنَا نَشُكُّ أَنَّ أَسْمَاءَ الله -عَزَّوَجَلَّ- غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَلَسْنَا نَشُكُّ أَنَّ عِلْمَ الله غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، وَفِيهِ أَسْمَاءُ اللَّهِ، لَا نَشُكُّ أَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ، وَلَمْ يَزَلِ الله مُتَكَلِّمًا))(١).

وعقد الإمام اللالكائي - [ت ٤١٨ هـ] - باباً عنون له بقوله: ("ما ورد في كتاب الله مِن الآيات مِمَّا فسر أو دل على أن القرآن كلام الله غير مخلوق "

... استنباط آية أخرى مِن كتاب الله، وهي قوله ﴿أَلا لَهُ الْخلق وَالْأَمر﴾ ففرق بينهما. والخلق هو المخلوقات والأمر هو القرآن))(٢).

وعقد الإمام أبو القاسم الأصبهاني - [ت ٥٣٥ هـ] - باباً عنون له بقوله: (("ما ورد في كتاب الله -عَزَّوَجَلَّ- مِن بيان أَنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق".

... استنباط آيَة أُخْرَى: وَهُوَ قَوْله: ﴿أَلا لَهُ الْخلق وَالْأَمر﴾، قَالَ سُفْيَان بن عُيَيْنَة: " الْخلق خلق الله وَالْأَمر الْقُرْآن ". وَرُوِيَ ذَلِك عَن أَحْمَد بن حَنْبَل، وَمُحَمّد بن يحيى الذهلي وَأحمد ابْن سِنَان وَجَمَاعَة من الْعلمَاء))(٣).

وفي هذا البيان والتفصيل مِن علماء أهل السنَّة لهذه المسألة ردّ على اعتقاد الجهميَّة والمعتزلة: في القول بأَنَّ القرآن مخلوق محدث(٤).

---

(١) الإبانة، ٥ / ٢٩٣، رقم ٦١.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة، ٢ / ٢١٨، ٢١٩، للإمام اللالكائي.

(٣) انظر: الحجة في بيان المحجة، ١/ ٢٢٧، ٢٢٨، وكتاب الشريعة، ٢/ ٥٠٤، رقم ١٧١ للإمام الآجري.

(٤) قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: ((وأمَّا مذهبنا في ذلك فهو أنَّ القرآن كلام الله تعالى ووحيه، وهو مخلوق مُحدث) [شرح الأصول الخمسة، ص ٥٢٨، للقاضي عبد الجبار بن أحمد]، وجاء في كتابه المغني: ((لا خلاف بين أهل العدل في أن القرآن مخلوق محدث مفعول) [المغني في أبواب التوحيد والعدل، ٧ / ٣، للقاضي عبد الجبار].

=

وقد عقد الإمام أبي الحسين محمد الآجري - [ت ٣٦٠ هـ] - باباً في كتابه "الشريعة" لبيان هذا الاعتقاد الباطل للجهميَّة مستدلاً على ذلك بآيات من القرآن الكريم وأحاديث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وأقوال الصحابة والتابعين، فقال: ((بَابُ ذِكْرِ الْإِيمَانِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ الله تَعَالَى، وَأَنَّ كَلَامَهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَقَدْ كَفَرَ قَالَ مُحَمَّدُ بن الْحُسَيْنِ: اعْلَمُوا رَحِمَنَا الله وَإِيَّاكُمْ أَنَّ قَوْلَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَمْ يُزِغْ قُلُوبَهُمْ عَنِ الْحَقِّ، وَوُفِّقُوا لِلرَّشَادِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ الله تَعَالَى لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، وَعِلْمُ الله لَا يَكُونُ مَخْلُوقًا، تَعَالَى الله عَنْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَقَوْلُ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- وَقَوْلُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَا يُنْكِرُ هَذَا إِلَّا جَهْمِيٌّ خَبِيثٌ[1].

وقال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ أَيْضًا قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بن نُصَيْرٍ أَبُو عُثْمَانَ الْوَاسِطِيُّ فِي مَجْلِسِ خَلَفِ الْبَزَّارِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: مَا يَقُولُ هَذِهِ الدُّوَيْبَةُ؟ يَعْنِي بِشْرًا الْمَرِيسِيُّ قَالُوا: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ يَزْعُمُ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَقَالَ: كَذَبَ قَالَ الله

=

وذَكرَ الإمام البخاري في كتابه "خلق أفعال العباد" [٢٤/٢، رقم ٣٥] عَن عبد الرحمن بن عفَّان أَنَّه قال: سمعت سفيان بن عُيَيْنة يقول في السَّنة التي ضُرب فيها المريسي، فقام ابن عُيَيْنة مِن مجلسه مُغضباً، فقال القرآن كلام الله، قد صحبتُ النَّاسَ وأدركتُهم، هذا عمرو بن دينار، وهذا ابنُ المكندر، حتَّى ذكر منصوراً والأعمش ومِسْعَر بن كدام، فقال ابن عيينة قد تكلَّموا في الاعتزال والرَّفض والقدَر وأمرونا باجتناب القوم، فما نعرف القرآن إلا كلام الله، ومَن قال غير هذا فعليه لعنة الله، ما أشبه هذا القول بقول النصارى، لا تُجالسوهم ولا تسمعوا كلامهم. وذكر . أيضاً . عن وكيع أنَّه قال: ((هؤلاء المرجئة هؤلاء الجهميَّة، والجهميَّة كفار والمْرِيسي جهمي، وعلمتم كيف كفروا، قالوا: يكفيك المعرفة، وهذا كفر، والمرجئة يقولون: الإيمان قول بلا فعل، وهذا بدعة، فمن قال القرآن مخلوق فهو كافر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم يُستتاب وإلا ضُرِبَتْ عُنُقُه) انظر: خلق أفعال العباد، ٢٩/٢ برقم ٤١. وذكر . أيضاً . عن شيخه أحمد بن يونس أَنَّه قيل له: أدركتَ النَّاسَ، فهل سمعتَ أحداً يقول: القرآن مخلوق؟ فقال: الشيطان تكلَّم بهذا! مَن تكلَّم بهذا فهو جهمي، والجهمي كافر. انظر: خلق أفعال العباد، ٤٠/٢ برقم ٦٨.

(١) كتاب الشريعة، ٢ / ٤٨٩.



تَعَالَى﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ فَالْخَلْقُ: خَلْقُ اللَّهِ، وَالْأَمْرُ: الْقُرْآنُ))[١]

وقال الإمام العكبري في بيان اعتقاد الجهميَّة: ((وَأُحَذِّرُهُمْ مَقَالَةَ جَهْمِ بن صَفْوَانَ وَشِيعَتِهِ الَّذِينَ أَزَاغَ الله قُلُوبَهُمْ، وَحَجَبَ عَنْ سُبُلِ الْهُدَى أَبْصَارَهُمْ، حَتَّى افْتَرُوا عَلَى الله -عَزَّوَجَلَّ- بِمَا تَقْشَعِرُّ مِنْهُ الْجُلُودُ، وَأَوْرَثَ الْقَائِلِينَ بِهِ نَارَ الْخُلُودِ، فَزَعَمُوا أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ الله تَعَالَى، وَفِيهِ صِفَاتُهُ الْعُلْيَا وَأَسْمَاؤُهُ الْحُسْنَى، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الله كَانَ وَلَا عِلْمَ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ أَسْمَاءَ الله وَصِفَاتَهُ مَخْلُوقَةٌ، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الله مَخْلُوقٌ مُحْدَثٌ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ، تَعَالَى الله عَمَّا تَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ الْمُلْحِدَةُ عُلُوًّا كَبِيرًا))[٢].

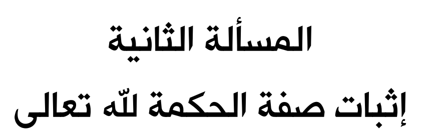
وقال أيضا: ((... فكذلك لما كان الأمر غير الخلق، فصل بالواو، فقال ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، فالأمر أمره وكلامه، والخلق خلق، وبالأمر خلق الخلق، لأن الله -عَزَّوَجَلَّ- أمر بما شاء وخلق بما شاء، فزعم الجهمي أن الأمر خلق، والخلق خلق، فكأن معنى قول الله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ إنما هو الإله الخلق والخلق، فجمع الجهمي بين ما فصله الله. ولو كان الأمر كما يقول الجهمي، لكان قول جبريل للنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: وما نتنزل إلا بخلق ربك، والله يقول ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [سورة مريم آية ٦٤]، ومما يدل على أن أمر الله هو كلامه قوله: ﴿ذَٰلِكَ **أَمْرُ اللهِ أَنزَلَهُ إِلَيْكُمْ**﴾ [سورة الطلاق، آية ٥]، فيسمي الله القرآن أمره، وفصل بين أمره وخلقه، فتفهموا رحمكم الله))[٣].

---

(١) المرجع السابق، كتاب الشريعة، ٢ / ٥٠٤، رقم ١٧١. وأخرج هذا الأثر كل من: عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب السنَّة، ١/ ١٦٩، رقم ١٩٦، وأبو بكلا الخلال في السنَّة، ٥ / ١٠٩، رقم ١٧٤٢، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة، ٢ / ٢١٩ رقم ٣٥٨.

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، المجلد المختص في الرد على الجهميَّة (الكتاب الثالث، المجلد الثاني)، الجزء ١٢، (٦ / ٢١٣، ٢١٤) .

(٣) المرجع السابق: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، الجزء ١٣، باب: بيان كفر الجهميَّة الذين أزاغ الله قلوبهم بما تأولوه من متشابه القرآن، (٦ / ١٦٩) .



المسألة الثانية
إثبات صفة الحكمة لله تعالى

فالله -عَزَّوَجَلَّ- خَلقه وأمره لحكمة، وما أمر به أو نهى عنه كان لمصلحة عباده.

"الحكمة" مِن صفات الله تعالى الذاتيَّة، و "الحكيم" مِن أَسمائه -عَزَّوَجَلَّ-، قال تعالى ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرِ﴾ [سورة الأنعام، الآية ١٨]، وقالَ -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- ﴿واللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٢٨]، وقال -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-: ((سُبْحَانَ الله رَبِّ العَالَمِينَ، لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا باللَّهِ العَزِيزِ الحَكِيم))[١].

وقال العلامة الشيخ عبد الرحمن السعدي: ((ومِن أسمائه الحسنى: "الحكيم" وهو الذي يضع الأمور مواضعها اللائقة بها، وله الأحكام الشرعية والأحكام القدرية، وله الحكمة في شرعه والحكمة في قدره... وأَمَّا الحكمة: فهي وضع الأَشياء مواضعها، وتنزيلها منازلها اللائقة بها. وهو تعالى قد أتقن ما صنعه وأحسن ما شرعه، فالمخلوقات كلُّها والشرائع مشتملات على الحِكم والغايات الحميدة، كما أَنَّها في نفسها في غاية الإحكام))[٢].

ففعله وأمره تعالى لحكمة وغاية حميدة، وتتجلى حكمته تعالى في أفعاله وأوامره ومخلوقاته؛ لأنه لا يجوز بداهة خلو أفعال الله الحكيم وأوامره من الحكمة، كما أن العقل يشهد بذلك، فالعقل السليم يشهد أن الفاعل المتقن لأفعاله لا تكون أفعاله عبثاً بلا غاية، بل لا بد أن تكون لغاية باهرة وحكمة ظاهرة[٣].

---

(١) والحديث بتمامه: عَن سعدِ ابن أَبي وقاص قال: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إلى رَسولِ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-، فَقالَ: عَلِّمْنِي كَلَامًا أَقُولُهُ، قالَ: قُلْ: لا إِلَهَ إلَّا الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له، الله أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، سُبْحَانَ الله رَبِّ العَالَمِينَ، لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا باللَّهِ العَزِيزِ الحَكِيمِ قالَ: فَهَؤُلَاءِ لِرَبِّي، فَما لِي؟ قالَ: قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، ٤ / ٢٠٧١ ح رقم ٢٦٩٦.

(٢) انظر: توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، ص ٢٧٢.

(٣) الحكمة التعليل في أفعال الله تعالى، ص ٤٣، ٤٤، للدكتور محمد بن ربيع المدخلي.



وقد ذهب السلف إلى أنَ الله لم يخلق ولم يأمر إلا لحكمة[١]، قال الإمام ابن تيميَّة: ((وَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَغَيْرُهُمْ: بَلْ هُوَ حَكِيمٌ فِي خَلْقِهِ، وَأَمْرِهِ، وَالْحِكْمَةُ لَيْسَتْ مُطْلَقَ الْمَشِيئَةِ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ كُلُّ مُرِيدٍ حَكِيمًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِرَادَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَحْمُودَةٍ وَمَذْمُومَةٍ، بَلِ الْحِكْمَةُ تَتَضَمَّنُ مَا فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ مِنَ الْعَوَاقِبِ الْمَحْمُودَةِ وَالْغَايَاتِ الْمَحْبُوبَةِ... فَأَئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ مُتَّفِقُونَ عَلَى إِثْبَاتِ الْحِكْمَةِ وَالْمَصَالِحِ فِي أَحْكَامِهِ الشَّرْعِيَّةِ))[٢].

وقال - أيضاً -: ((فَإِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ أَنَّ اللهَ يَخْلُقُ لِحِكْمَةٍ وَيَأْمُرُ لِحِكْمَةٍ وَمَذْهَبَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ أَنَّ اللهَ يُحِبُّ الْإِيمَانَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ وَيَرْضَى ذَلِكَ وَلَا يُحِبُّ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَاءَ وُجُودَ ذَلِكَ))[٣].

فالله تعالى له الخلق والأمر، وهو الحكيم العدل في كُلِّ ما أمر به وشرعه وخلقه وقدَّره.

ففي أمره وشرعه تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليها. وليس في الشريعة أمر يُفعل إلا ووجودُه للمأمور خير مِن عدمه، ولا نهى عن فعل إلا وعدمه خير مِن وجوده. وهذه سنّته في أمره وشرعه، وكذلك سنته في خَلْقه وقضائه وقدره، فما أَراد أن يخلقه أو يفعله كان أن يخلقه ويفعله خيراً مِن أن لا يخلقه ولا يفعله، وبالعكس. وما كان عدمُه خيراً مِن وجوده فوجوده شر وهو سبحانه لا يفعله، بل هو منزَّه عنه والشر ليس إليه[٤].

وقد بيَّن الله -عَزَّوَجَلَّ- في آيات كثيرة من القرآن الكريم حكمتَهُ في خلقه وأَمره.

فَممَّا جاء في خلقه: قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا

(١) مجموع الفتاوى، ١٤ / ١٤٧، للإمام ابن تيميَّة.

(٢) منهاج السنة النبوية، ١/ ١٤١، للإمام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم.

(٣) مجموع الفتاوى، ١٤ / ١٤٧، للإمام ابن تيميَّة.

(٤) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ٣ / ٩٨٤ . ٩٨٦، للإمام ابن القيم.



وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [سورة النحل: الآيتان ٨١، ٨٢].

وقوله تعالى ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل: الآيات ٥ - ٨].

وقوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة الروم: آية ٢١].

وقوله تعالى ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة الجاثية: آية ١٢].

ومِمَّا جاء في أَمره: قوله تعالى ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى الله حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ الله عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [سورة النساء: آية ١٦٥].

وقوله تعالى ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ [سورة العنكبوت: آية ٤٥].

وقوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة التوبة: آية ١٠٣].

وقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: آية ١٨٣].

إلى أضعاف أضعاف ذلك في القرآن الكريم مِمَّا يُفيد مَن له أَدنى تأمُّل القطع بأنَّه سبحانه خلق وقدَّر وأمر وشرع للحكم والمصالح التي ذكرها وغيرها مِمَّا لم يذكره، علِمها العباد أم لم يعلموها، فهم لا يحيطون بكل حِكم الله تعالى في ذلك،

يقول ابن أبي زيد القيرواني ((ولا يُحيطُ بأَمْرِهِ المُتفكِّرون))[١]، ولا شك أَنَّ العباد إذا عَلِموا شيئاً مِن تلك الحكم زاد إيمانُهم ويقينُهم. كما أَنَّ عليهم معرفة أَنَّ المصلحة التي روعيت في ما قدَّر الله وأَمر وشرع ليست على ما تهواه الأنفس وتشتهيه، وإنما على ما يُحقق للناس الخير في دنياهم وآخرتهم[٢].

وقد أَنكر سبحانه على مَن زعم أنَّ أفعاله -عَزَّوَجَلَّ- لم تكن لغاية ولا لحكمة، فقال تعالى: ﴿فَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [سورة المؤمنون: الآيتان ١١٥، ١١٦]، وقال ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [سورة القيامة: آية ٣٦].

كما أَنَّه تعالى أثنى على عباده المؤمنين حيث نزهوا أَن تكون أفعاله لا لحكمة ولا لغاية، فقال -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ-: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٩١]، وأخبر تعالى أَنَّ هذا ظنُّ أعدائه به لا ظنّ أوليائه، فقال ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [سورة ص: آية ٢٧].

((وكيف يتوهم أنه عَرَفه من يقول أنه لم يخلق لحكمة مطلوبة له ولا أمر لحكمة ولا نهى لحكمة وإنما يصدر الخلق والأمر عن مشيئة وقدرة محضة لا لحكمة ولا غاية مقصودة. وهل هذا إلا إنكار لحقيقة حمده بل الخلق والأمر إنما قام بالحكم والغايات فهما مظهران لحمده وحكمته فإنكار الحكمة إنكار لحقيقة خلقه وأمره))[٣].

---

(١) يقول الشيخ عبد المحسن العباد: ((والذي اشتمل عليه كلامُ ابن أبي زيد -رَحِمَهُٱللَّهُ- نفيُ الإحاطة بالحِكَم والأسرار؛ لتعبيره بقوله: (المتفكِّرون) وليس المقصود معرفة الأحكام الشرعية؛ فإنَّ ذلك مطلوبٌ فيه العلم والعمل؛ لقوله -عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ- في الحديث: ((ما نهيتُكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم) أخرجه البخاري برقم "٧٢٨٨" ومسلم برقم "١٣٣٧". انظر: قطف الجنى الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ص ٦٦.

(٢) انظر: شفاء العليل، ٣ / ١٠٥٥، فلإمام ابن القيم، والحكمة والتعليل، ص ١٦٥، د. محمد بيع مدخلي، وقطف الجنى الداني، ص ٦٦، الشيخ عبد المحسن العباد البدر.

(٣) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر، ٣ / ١٠٥٨، للإمام ابن القيم.

المسألة الثالثة

أنَّ الله تعالى متصف بالصفات الفعلية الاختياريَّة

الصفات الفعلية الاختياريَّة، هي: التي يتصف بها الرب -عَزَّوَجَلَّ-، فتقوم بذاته بمشيئته، مثل صفات الكلام والخلق والإحياء والإماتة، والمحبة والرِّضا والغضب والسخط والإتيان والقبض والطي، والاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة المطهرة(١).

والصفات الفعليَّة الاختياريَّة كما أَنها متعلِّقة بمشيئته فهي تابعة لحكمته -عَزَّوَجَلَّ-(٢).

وهذه الصفات من جهة تعلقها بمتعلقها تنقسم إلى قسمين: متعدية ولازمة.

والمتعدِّية، هي: ما تعدَّت لمفعولها بلا حرف الجر مثل: خلق ورزق وهدى وأضل، ونحوها.

واللازمة، هي: ما تتعدى لمفعولها بحرف جر كالاستواء والمجيء والإتيان والنزول، ونحوها(٣).

وكلاهما - المتعدية واللازمة - حاصلة بقدرة الله ومشيئته، وهو متصف بها(٤).

يقول الإمام ابن القيم: ((فأفعاله نوعان: لازمة ومتعدية كما دلت النصوص التي هي أَكثر من أن تحصر على النوعين))(٥).

وقال الإمام ابن تيميَّة: ((فإن الله تعالى وصف نفسه بالأفعال اللازمة؛ كالاستواء، وبالأفعال المتعدية؛ كالخَلْق))(٦).

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ٢ / ٣، ومجموع الفتاوى، ٦ / ٢١٧، وجامع الرسائل، ٢ / ٣، للإمام ابن تيميَّة.

(٢) شرح القواعد المثلى، ص ١٧٥، للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

(٣) الصفات الإلهيَّة (تعريفها وأقسامها)، ص ٦، د. محمد بن خليفة التميمي.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ٢٣٣، وجامع الرسائل، ٢ / ٢٢.

(٥) مختصر الصواعق المرسلة ٣/ ١١٢٣ لابن قيِّم الجوزيَّة.

(٦) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ٢ / ٣، ومجموع الفتاوى، ٦ / ٢٣٣، وجامع الرسائل، ٢ / ٢٢.



وقال الإمام ابن القيّم: ((المجيء والإتيان والذهاب والهبوط هذه مِن أَنواع الفعل اللازم القائم به، كما أَنَّ الخلق والرزق والإماتة والإحياء والقبض والبسط أنواع الفعل المتعدِّي وهو -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- موصوف بالنوعين وقد يجمعهما قوله تعالى ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [سورة الأعراف: آية ٥٤]))[١].

وقول الله تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ مِمَّا يُستدل به على اتصاف الله تعالى بالصفات الفعلية الاختيارية، فسبحانه الخالق الآمر، ولم يزل يخلق منذ بدء الخليقة، فهذه الأوامر المتجددة تبعاً للخلائق المتجددة، فخلقه وأقداره متجدِّدة لم تزل، لم يزل خالقاً وآمِراً ومتكلماً إذا شاء متى شاء فعالاً لِما يشاء.

فهو تعالى خالق للأكوان وما كان فيها، وما هو فيها الآن، وما سيحصل فيها مستقبلاً، مُتصرِّف فيها بما يشاء، يُدبِّرُها على ما يريد، قائم على شؤونها ونظامها.

يقول الإمام ابن تيميَّة: ((حدوث ما يحدثه الله تعالى من المخلوقات تابعاً لما يفعله من أفعاله الاختيارية القائمة بنفسه، وهذه سبب الحدوث، والله تعالى حي قيوم لم يزل موصوفاً بأنه يتكلم بما يشاء فعال لما يشاء، وهذا قد قاله العلماء الأكابر من أهل السنة والحديث، ونقلوه عن السلف والأئمة)[٢].

ويقول أيضاً -: ((ذاته تستلزم بما يقوم بها من الأفعال شيئاً بعد شيء، وكلما تم فاعلية مفعول وجد ذلك المفعول، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس: آية ٨٢]، فكلما كوَّن الشيء كوَّنه فحصل المكوَّن عقب تكوينه، وهكذا الأمر دائماً، فكل ما سواه مخلوق حادث بعد أن لم يكن، وتمام تكوينه وتخليقه لم يكن موجوداً في الأزل، بل إنما تم تخليقه وتكوينه بعدئذ، وعند تمام التكوين والتخليق حصل المكوَّن المخلوق عقب التكوين والتخليق، لا مع ذلك في الزمان))[٣].

وأهل السنَّة على إثبات حصول شيء بعد شيء، ووجود حادث بعد حادث،

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ٣ / ١٢٢٧ لابن القيم.

(٢) درء تعارض النقل والعقل، ٢ / ٥.

(٣) المرجع السابق: درء تعارض العقل والنقل، ١ / ٤٠٦.

وهذا الذي سمَّاه الإمام ابن تيميَّة "التسلسل بالآثار والأفعال"(١).

((فالسلف يقولون: لم يزل متكلِّماً إذا شاء وكما شاء، وقد قال تعالى ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [سورة الكهف: آية ١٠٩] فكلمات الله لا نهاية لها، وهذا تسلسل جائز كالتسلسل في المستقبل؛ فإنَّ نعيم الجنَّة دائم لا نفاذ له، فما مِن شيء إلا وبعده شيء بلا نهاية)(٢)، ((وأهل السنة يقولون: الخلق والتكوين حادث إذا أراد الله خلق شيء وتكوينه، والله تعالى ذكر وجود أفعاله شيئاً بعد شيء، فهو خلق السموات والأرض، ثم استوى على العرش، وكذا رضاه، ومحبته، وكلامه، وغيرها من الصفات المتعلقة بمشيئته وإرادته))(٣).

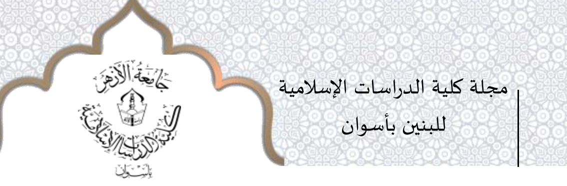
فإنَّ خلقه -عَزَّوَجَلَّ- للمخلوقات وإحداثه للمحدثات والأقدار المستمرة لا يمكن إلا بإثبات صفاته وأفعاله(٤)، وهذا من تعظيم الله -عَزَّوَجَلَّ- ووصفه بنعوت

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ٢٣٢، وجامع الرسائل، ٢ / ٢٢ للإمام ابن تيميَّة، "ابن تيميَّة السلفي" ص ١٢٥، لمحمد خليل الهراس.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ٢٣٢، وجامع الرسائل، ٢ / ٢٢ الإمام ابن تيميَّة.

(٣) موقف ابن تيميَّة مِن الأشاعرة، ٣ / ١٢٠٧، للدكتور عبد الرحمن صالح المحمود. وقد قال الإمام ابن تيميَّة في ذلك: ((الْخَلْقُ وَالتَّكْوِينُ حَادِثٌ إِذَا أَرَادَ الله خَلْقَ شَيْءٍ وَتَكْوِينَهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَطَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفِقْهِ وَالتَّصَوُّفِ. قَالُوا: لِأَنَّ الله ذَكَرَ وُجُودَ أَفْعَالِهِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [سُورَةُ الْأَعْرَافِ: ٥٤]، وَقَوْلِهِ ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[سُورَةُ فُصِّلَتْ ١١]، وَقَوْلِ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [سُورَةُ الْأَعْرَافِ: ١١]، وَقَوْلِهِ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ الله أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ: ١٢ - ١٤]، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ وَهَؤُلَاءِ يَلْتَزِمُونَ أَنَّهُ تَقُومُ بِهِ الْأُمُورُ الِاخْتِيَارِيَّةُ، كَخَلْقِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ وَكَلَامِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ. وَفِي الْقُرْآنِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِمِائَةِ مَوْضِعٍ تُوَافِقُ قَوْلَهُمْ، وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ فَكَثِيرَةٌ جِدًّا، وَالْآثَارُ عَنِ السَّلَفِ بِذَلِكَ مُتَوَاتِرَةٌ)). انظر: منهاج السنة النبويَّة ٢ / ٣٩١. ٣٩٢.

(٤) درء تعارض العقل والنقل، ١ / ٣٧٥.



الجلال[١].

وهذه المسألة العظيمة - الصفات الفعليَّة الاختياريَّة لله تعالى - لم يثبتها المعتزلة والكلابية والأشاعرة، ويُسمُّونها "مسألة حلول الحوادث".

ومسألة الخلاف فيها بينهم وبين أهل السنَّة مِن جهتين[٢]:

الجهة الأولى: المضافات إلى الله تعالى.

الجهة الثانية: الخلق هل هو المخلوق أو غيره؟

أما بالنسبة للجهة الأولى: أنواع المضافات إلى الله تعالى[٣]، ومِن هذه المضافات ما فيه معنى الصفة والفعل، مثل قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء، آية ١٦٤]، وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس، آية ٨٢]، وقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة المائدة: آية ١]، وقوله ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: آية ١١٢]، وقوله ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [سورة الزخرف: آية ٥٥]، وقوله ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [سورة محمد: آية ٢٨].

فذهب السلف إلى أنه تعالى متصف بها متعلقة بمشيئته وقدرته تابعة لحكمته تعالى. فهم يؤمنون بأنه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- يتكلم إذا شاء، ويسكت إذا شاء، ولم يزل متكلماً بمعنى أنه لم يزل يتكلم إذا شاء، ويسكت إذا شاء، وكلامه منه ليس مخلوقاً، وإن كان له مشيئة قديمة فهو يريد إذا شاء، ويغضب ويمقت، ويقرون بما

(١) الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، ٢ / ٣٩١، د. عبد القادر صوفي.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ١٤٤ . ١٥١، وموقف ابن تيميَّة من الأشاعرة، ٣ / ١٢٠٢ . ١٢٠٧.

(٣) يقول الإمام ابن تيميَّة: ((الْمُضَافَاتُ إلَى اللهِ سُبْحَانَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ سَوَاءٌ كَانَتْ إضَافَةَ اسْمٍ إلَى اسْمٍ أَوْ نِسْبَةَ فِعْلٍ إلَى اسْمٍ أَوْ خَبَرٍ بِاسْمٍ عَنْ اسْمٍ لَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا إضَافَةُ الصِّفَةِ إلَى الْمَوْصُوفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ}... وَ الْقِسْمُ الثَّانِي: إضَافَةُ الْمَخْلُوقَاتِ كَقَوْلِهِ: {نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا} وَقَوْلِهِ: {وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ}... والثَّالِثُ - وَهُوَ مَحَلُّ الْكَلَامِ هُنَا - مَا فِيهِ مَعْنَى الصِّفَةِ وَالْفِعْلِ مِثْلَ قَوْلِهِ: {وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} وَقَوْلِهِ: {إنَّمَا أَمْرُهُ إذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}...) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ١٤٤، ١٤٥.

جاء من النصوص على ظاهره مثله قوله ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى﴾[١] إنه استوى عليه بعد أن لم يكن مستوياً عليه، وإنه يدنو إلى عباده ويقرب منهم، وينزل إلى سماء الدنيا ويجيء يوم القيامة بعد أن لم يكن جائياً[٢].

وأَمَّا الجهة الثانية: الخلق هل هو المخلوق أو غيره؟ فالله تعالى هو خالق السماوات والأرض وما فيها، وأنَّ هذه المخلوقات وجدت مخلوقة منفصلة عنه، وأنّها ليست مخلوقة منذ الأزل بل هي حادثة. وهذا بالاتفاق.

إلا أَنَّ الخلاف حصل بين الطوائف في أنه تعالى لما خلقها هل قامت به صفة الخلق، أو أن الخلق هو نفس المخلوق من غير أن تقوم به صفة ؟، لذا ارتبطت هذه المسألة بالصفات الفعلية الاختيارية أو كما يسمّيها بعضهم ((بحلول الحوادث)).

فهذه المخلوقات حادثة، فحين خلقها الله لابد أن تكون قد تجددت له صفة لم تكن موجودة من قبل، فبخلقه السماء قامت به صفة الخلق لها لأن السماء لم تكن مخلوقة من قبل، ومعنى ذلك حسب تعبير أهل الكلام أن الله حلت به الحوادث التي لم تكن موجودة من قبل.

فالمعتزلة ذهبوا إِلى أَنَّ الخلق هو المخلوق، والفعل هو المفعول، ومعنى ذلك أن صفة الخلق أو الفعل لا تقوم به تعالى، ويفسرون أفعاله المتعدية مثل قوله ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾[٣] أنَّ ذلك وجد بقدرته، من غير أن يكون منه فعل قام بذاته، بل حاله قبل أن يخلق وبعد ما خلق سواء، لم يتجدد عندهم إلا إضافة نسبة، وهي أمر عدمي لا وجودي، كما يقولون في كلامه واستوائه[٤].

أما السلف فيفرقون بينها، ويقولون: الخلق غير المخلوق، والفعل غير المفعول[٥]،

---

(١) سورة الأعراف: آية ٥٤.

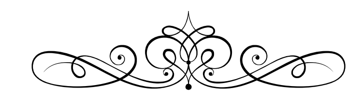
(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ١٥٠، ١٥١، وموقف ابن تيميَّة من الأشاعرة، ٣ / ١٢٠٢ . ١٢٠٤.

(٣) سورة الأنعام: آية ١.

(٤) انظر: شرح حديث النزول، ص ٤٠٢ .

(٥) وذَكّر الإمام ابن تيميَّة أَن هذا القول، هو قول جماهير الطوائف، فقال: ((هو المأثور عن السلف، =

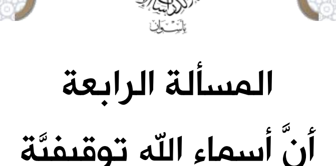
فيثبتون صفة الخلق والفعل قائمة بالله، ويقولون بوجود المخلوق والمفعول المنفصل عن الله تعالى، ويقولون بإثبات الصفات الاختيارية التي تقوم بالله، وتتعلق بمشيئته[1].



=

وهو الذي ذكره البخاري في "كتاب خلق أفعال العباد" عن العلماء مطلقًا، ولم يذكر فيه نزاعًا، وكذلك ذكر البغوي وغيره مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره أبو علي الثقفي والضُّبَعِي وغيرهما من أصحاب ابن خزيمة في العقيدة التي اتفقوا هم وابن خزيمة على أنها مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره الكلاباذي في كتاب "التعرف لمذهب التصوف" أنه مذهب الصوفية وهو مذهب الحنفية وهو مشهور عندهم... وهو قول السلف قاطبة، وجماهير الطوائف، وهو قول جمهور أصحاب أحمد، متقدميهم كلهم وأكثر المتأخرين منهم... وكذلك هو قول أئمة المالكية والشافعية وأهل الحديث وأكثر أهل الكلام.... وكثير مِن أساطين الفلاسفة، متقدميهم ومتأخريهم). انظر: شرح حديث النزول، ص ٤٠١، ٤٠٢، وكذلك درء تعارض العقل والنقل، ١ / ٣٤٧، ٣٤٨.

(١) انظر في ذلك إلى: درء تعارض العقل والنقل، ١ / ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٦، وموقف ابن تيميَّة من الأشاعرة، ٣ / ١٢٠٤ . ١٢٠٥ د. عبد الرحمن المحمود.



المسألة الرابعة
أنَّ أسماء الله توقيفيَّة

والاعتقاد بأنَّ "أسماء الله توقيفيَّة" قاعدة مِن قواعد أسماء الله الحسنى.

ومعنى "أسماء الله توقيفيَّة"[١] أي أنَّه يجب الوقوف في اثبات أي اسم لله -عَزَّوَجَلَّ- على ما ورد في النص الشرعي مِن كتاب أو حديث صحيح عن رسول -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ-، فلا يجوز في إثباتها لله لا بالقياس، ولا بالاشتقاق اللغوي بل يكتفى بما وردت به نصوص الشرع[٢].

يقول الإمام أبو سليمان الخطابي: ((ومِن عِلْمِ هذا الباب، أعني: الأسماءَ والصفاتِ، وما يدخُل في أحكامهِ ويتعلَّقُ بِه مِن شرائط أنَّه لا يُتَجاوَزُ فِيها التَّوقِيفُ ولا يُستعملُ فيها القِياسُ))[٣].

ويقول الإمام ابن القيم: ((أن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه في باب الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً، كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه))[٤].

ويقول الشيخ ابن عثيمين: ((أسماءُ الله توقيفيَّة، لا مجال للعقل فيها؛ وعَلى هَذا فيَجِبُ الوُقُوفُ فِيها عَلى مَا جاءَ بِه الكتابُ والسُّنَّة، فلا يُزادُ فِيهَا ولا يُنقص؛ لأَنَّ العقلَ لا يُمْكنهُ إدرَاكُ ما يسْتحقُّهُ تعالَى مِن الأَسماءِ))[٥].

ولا يجوز اشتقاق أسماء لله تعالى مِن صفاته أو أفعاله، فإنَّ باب الصفات والأفعال والإخبار عن الله أَوسع مِن باب الأسماء[٦]، يقول العلامة ابن عثيمين في

---

(١) توقيفي: هو تفعيل من الوقف، والباء للنسبة. والوقف في اللغة: مادة تدل على الحبس والمنع، ومنه التوقيف هنا إذ المراد به الوقوف على نص الشارع. انظر: القواعد الكليَّة، ص ١٣٧ للدكتور إبراهيم البريكان.

(٢) المرجع السابق، القواعد الكليَّة للأسماء والصفات عند السلف، ص ١٣٧.

(٣) شأن الدُّعاء، ص ١١، للإمام الخطابي.

(٤) بدائع الفوائد، ١ / ٢٨٥، لابن القيم.

(٥) شرح القواعد المثلى، ص ٨٨، المتن والشرح للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

(٦) انظر: مدارج السالكين ٣/ ٣٧٤٨، وبدائع الفوائد، ١ / ٢٨٤.

القاعدة الثانية مِن قواعد الصفات: ((باب الصفات أوسع مِن باب الأسماء:... لأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله تعالى، وأفعاله لا منتهى لها، كما أن أقواله لا منتهى لها قال الله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة لقمان، آية ٢٧].

ومن أمثلة ذلك: أن من صفات الله تعالى المجيء، والإتيان، والأخذ والإمساك، والبطش، إلى غير ذلك من الصفات التي لا تحصى كما قال تعالى ﴿وَجَاء رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر، آية ٢٢]، وقال ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [سورة البقرة، آية ٢١٠]، وقال ﴿فَأَخَذَهُمُ اللهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [سورة آل عمران، آية ١١]، وقال ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاء أَن تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ [سورة الحج، آية ٦٥]، وقال ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [سورة البروج، آية ١٢]، وقال ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة، آية ١٨٥] . وقال النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ-: (ينزل ربنا إلى السماء الدنيا). فنصف الله تعالى بهذه الصفات على الوجه الوارد، ولا نسميه بها، فلا نقول: إن من أسمائه الجائي، والآتي والآخذ والممسك والباطش والمريد والنازل ونحو ذلك، وإن كنا نخبر بذلك عنه ونصفه به)[(١)].

وفي النظر لقوله تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ نعلم أنَّ أسماء الله توقيفيَّة، حيث أنَّ مِن أَسماء الله تعالى (الخالق)؛ وذلك لورود النص الشرعي بذلك، فقال تعالى ﴿هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الحشر، آية٢٤].

وليس مِن أسماء الله (الآمر)، وإن كان الله -سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ- هو الآمر الحق، وله الأمر الكوني القدري والشرعي الديني، إلاَّ أنَّه لم يرد في النص الشرعي أنَّ مِن أَسماء الله تعالى (الآمر)، وإنما له (الأمر) كما قال تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾.

ولأنَّ أسماء الله تعالى كُلُّها حسنى مُتضمِّنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه مِن الوجوه لا احتمالاً ولا تقديراً، ولفظ (الآمر) - كما أنَّه لم يرد به النص الشرعي أنَّه مِن أَسماء الله - قد يحمل في معناه النقص بالتقدير الذهني، فإنَّ جنس (الأمر) ينقسم إلى محمود كالأمر بالعدل والحق، وإلى مذموم كالأمر بالباطل والظلم، والله -عَزَّوَجَلَّ- لا يوصف إلا بالمحمود دون المذموم، ولذلك لم يسم بالآمر وإن كان له الأمر، وما كان مُسمَّاه منقسماً إلى كامل وناقص وخير وشر لم يدخل اسمه في الأسماء

---

(١) شرح القواعد المثلى، ص ١٤٢ . ١٤٤، المتن والشرح للشيخ محمد بن صالح العثيمين.



الحسنى، وهذا مِن دقيق فقه الأسماء الحسنى[(١)].

فإنَّ الألفاظ عن الله في هذا الباب أقسام:

١) أن تكون كمالاً مطلقاً لا نقص فيها بوجه مِن الوجوه لا احتمالاً ولا تقديراً، ألفاظ كاملة في ذاتها وفي موضوعها ومتعلقها. فهذه يُسمَّى الله بها ويوصف بها، مثل: السميع والبصير، ومنها السمع والبصر.

٢) أن تكون هذه الألفاظ كاملة في ذاتها، لا في موضوعها ومتعلقها، لأن الموضوع والمتعلق منه ما هو محمود، ومنه ما هو مذموم، فيحتمل النقص بالتقدير، فهذه يُخبر بها عن الله فيما هو محمود من متعلّقاتها؛ لأن باب الإخبار عن الله تعالى أوسع من باب الأسماء والصفات، مثل: المتكلم والمريد، فالكلام في نفسه كمال، ولكن موضوعه ومتعلَّقه قد يكون مدحاً وقد يكون ذماً؛ ولهذا لم يكن (المتكلِّم) مِن أسماء الله الحسنى، وكذلك المريد، فأصل إثبات الإرادة لذات هو كمال، فالمريد أكمل مِمَّن لا يُريد، ولكن ليس كل مُراد خيراً، فقد يكون خيراً وقد يكون شراً؛ ولذا لم يكن (المريد) مِن أسماء الله الحسنى.

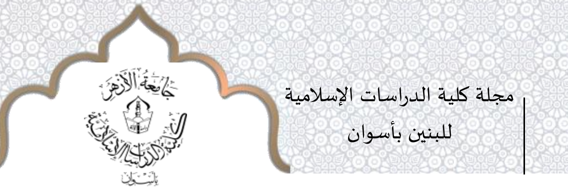
٣) أن تحتمل هذه الألفاظ كمالاً ونقصاً في نفس المعنى، لا في المتعلِّق، فهذه لا تُطلق على الله تعالى، وإنما تُذكر مُقيَّدةً، مثل: المكر والكيد والخداع والاستهزاء. فلا يُقال - مثلاً -: الله مستهزئ على سبيل الإطلاق: لأنَّ الاستهزاء في ذاته منه ما هو محمود، ومنه ما هو مذموم، فلا يُذكر إلا مُقيداً، فيقال: الله يستهزئ بمن يستهزئ به.

٤) أن تدل هذه الألفاظ على نقص محض، فهذه لا يُسمَّى الله بها، ولا يوصف بها، مثل: العمى والصَّمم والبكم والعجز، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً[(٢)].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ١٤٢، وشرح الأصفهانية، ص ٩، للإمام ابن تيميَّة، ومدارج السالكين ٣/ ٣٧٥٠، وبدائع الفوائد، ٢٨٤/١، لابن القيم، شرح القواعد المثلى، ص ٣٥، ٣٦، لابن عثيمين، والمجلى في شرح القواعد المثلى، ص ٤٩، ٥٠ للكواري.

(٢) انظر: بدائع الفوائد، ١/ ٢٨٤، ٢٨٥، لابن القيم، وشرح القواعد المثلى، ص ٣٥، ٣٧، لابن عثيمين، والمجلى في شرح القواعد المثلى، ص ٤٩، ٥٢ للكواري، وأسماء الله الحسنى، ص ٤٢، د. عبد الله الغصن.



الفصل الثاني

مسائل مشتركة بين توحيد الربوبيَّة والألوهيَّة

المسألة الخامسة

الفرق بين الخلق والأمر

استدلَّ العلماء على الفرْق بين الخلق والأمر بقوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ [الأعراف، آية ٥٤]، فالخلق هو أثر الأمر، الكائن به الخلق، فقد خلق الخلق بأمره الذي هو كلامه وهو غير مخلوق، لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل، آية ٤٠]، وقوله تعالى ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِه﴾ [الأعراف، آية ٥٤]، ففرَّقَ -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ-: ﴿بَيْنَ الْأَمْرِ بِقَوْلِهِ ﴿كُنْ﴾ وَبَيْنَ الْخَلْقِ بِقَوْلِهِ ﴿مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِه﴾ فَجَعَلَ الْأَمْرَ غَيْرَ الْخَلْقِ وَتَسْخِيرُهَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى خَلْقِهَا إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَمْرِهِ)[١]، ولقوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [الروم، آية ٢٥]، وقوله تعالى ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم، آية ٤] ((أَيْ مِنْ قَبْلِ خَلْقِ الْخَلْقِ وَمِنْ بَعْدِ خَلْقِهِمْ وَمَوْتِهِمْ بَدَأَهُمْ بِأَمْرِهِ وَيُعِيدُهُمْ بِأَمْرِهِ)[٢]، فالقول وصفه تعالى، والخلق الذي هو المخلوق مفعوله مكوَّن مخلوق وُجد بالقول[٣]؛ ولهذا قال تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾، وعطف الأمر على الخلق؛ لأنه غيره، ولو كان الأمر مخلوقاً، لَلَزِم أن يكون مخلوقاً بأمرٍ آخر، والآخر بآخر، إلى ما لا نهاية، فيلزمُ التسلسل، وهذا باطل[٤].

ومِن العلماء الذين استدلوا على الفرق بين الخلق والأمر بقوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾: ذكر الإمام البخاري في الصحيح - تعليقاً - أنَّ الإمام سفيان بن عُيينة

---

(١) فتح الباري، كتاب التوحيد، ١٣ / ٥٣٧، للحافظ ابن حجر.

(٢) المرجع السابق: فتح الباري، كتاب التوحيد، ١٣ / ٥٣٧.

(٣) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر عن عبد العزيز بن يحيى المكي في مناظرته لبشر المريسي. انظر: فتح الباري، كتاب التوحيد، ١٣ / ٥٤٢، للحافظ ابن حجر.

(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، ١٧٩/١، لابن أبي العز، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، ٢/ ٦٦١، د. عبد الله الغنيمان.

قال: ((بيَّن الله الخلق مِن الأمر بقوله ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾))[١].

وروى في "كتاب خلق أفعال العباد" عن الإمام ابن عُيينة - أيضاً - أنَّه قال: ((قد بيَّن الله -عَزَّوَجَلَّ- الْخَلْقَ مِنَ الأَمْرِ بقوله ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ فالْخَلْق بأَمْرِه كقوله ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [سورة الروم، آية ٤]، وكقوله ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس، آية ٨٢] وكقوله ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [سورة الروم، آية ٢٥] ولم يَقُلْ بِخَلْقِهِ))[٢].

قال الحافظ ابن حجر: ((وَسبق ابن عُيَيْنَةَ إِلَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بن كَعْبٍ الْقُرَظِيُّ وَتَبِعَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ وَعَبْدُ السَّلَامِ بن عَاصِم وَطَائِفَة))[٣].

وقال الإمام سفيان بن عيينة: ((فرَّق الله بين الخلق والأمر، فَمن جمع بينهما فقد كفر))[٤].

وقال الإمام أحمد في ردّه على الجهميَّة: ((وقد فصل الله بين قوله وبين خلقه، ولم يسمه قولا، فقال ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ فلما قال ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ﴾ لم يبقَ شيء مخلوق إلا كان داخلاً في ذلك، ثم ذكر ما ليس بخلق، فقال ﴿والأمر﴾ فأمره هو قوله، تبارك رب العالمين أن يكون قوله خلقًا.

وقال ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ. فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان الآيتان٣ ، ٤] ثم قال القرآن ﴿أمرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان، الآية ٥]، وقال ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم، الآية ٤] يقول: لله القول من قبل الخلق، ومن بعد الخلق. فالله يخلق ويأمر وقوله غير خلقه.... قال الله ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾؛ لأن

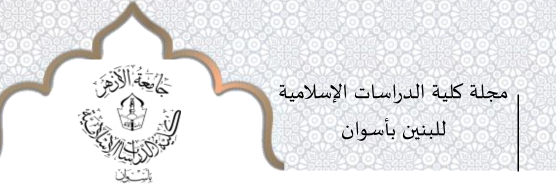
---

(١) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب (٥٦) قول الله تعالى ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾، ٤١٧/٤.
قال الحافظ ابن حجر: (وَسبق ابن عُيَيْنَةَ إِلَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بن كَعْبٍ الْقُرَظِيُّ وَتَبِعَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ وَعَبْدُ السَّلَامِ بن عَاصِم وَطَائِفَة) انظر: فتح الباري، ١٣ / ٥٤٢.

(٢) خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٣، رقم (١٢٠) للإمام البخاري، تحقيق: فهد بن سليمان الفهيد.

(٣) فتح الباري، ١٣ / ٥٤٢.

(٤) أخرجَهُ الْمفسّر أبو اسحاق الثعلبي في تفسيره "الكشف والبيان" بسنده إلى سفيان بن عيينه، ١٢ / ٢٧٣، والبغوي في تفسيره "معالم التنزيل" ٣ / ٢٣٦.



الخلق غير الأمر، فهو منفصل))(١).

وكذلك استدل الإمام ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) على الفرق بين الخلق والأمر بقوله تعالى ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف، آية ٥٤]، قال: ((فَفَرَّقَ الله بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ الَّذِي بِهِ يَخْلُقُ الْخَلْقَ بِوَاوِ الِاسْتِئْنَافِ(٢). وَعَلَّمَنَا الله جَلَّ وَعَلَا فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ أَنَّهُ يَخْلُقُ الْخَلْقَ بِكَلَامِهِ وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة النحل، آية ٤٠]... أَنَّهُ يُكَوِّنُ كُلَّ مُكَوَّنٍ مِنْ خَلْقِهِ بِقَوْلِهِ: {كُنْ فَيَكُونُ}، وَقَوْلُهُ: {كُنْ}: هُوَ كَلَامُهُ الَّذِي بِهِ يَكُونُ الْخَلْقُ، وَكَلَامُهُ -عَزَّوَجَلَّ- الَّذِي بِهِ يَكُونُ الْخَلْقُ غَيْرُ الْخَلْقِ الَّذِي يَكُونُ مُكَوَّنًا بِكَلَامِهِ.

قَوْله: {كُنْ} لَوْ كَانَ خَلْقًا - عَلَى مَا زَعَمَتِ الْجَهْمِيَّةُ الْمُفْتَرِيَةُ عَلَى الله - كَانَ الله إِنَّمَا يَخْلُقُ الْخَلْقَ، وَيُكَوِّنُهُ بِخَلْقٍ، لَوْ كَانَ قَوْلُهُ: {كُنْ} خَلْقًا... إِنَّمَا يَخْلُقُهُ بِقَوْلٍ قَبْلَهُ؟ وَهُوَ عِنْدَكُمْ خَلْقٌ وَذَلِكَ الْقَوْلُ يَخْلُقُهُ بِقَوْلٍ قَبْلَهُ، وَهُوَ خَلْقٌ، حَتَّى يَصِيرَ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ وَلَا عَدَدَ، وَلَا أَوَّلَ، وَفِي هَذَا إِبْطَالُ تَكْوِينِ الْخَلْقِ، وَإِنْشَاءِ الْبَرِيَّةِ، وَإِحْدَاثِ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ الله الشَّيْءَ، وَيُنْشِئَهُ وَيَخْلُقَهُ وَهَذَا قَوْلٌ لَا يَتَوَهَّمُهُ ذُو لُبٍّ، لَوْ تَفَكَّرَ فِيهِ، وَوُفِّقَ لِإِدْرَاكِ الصَّوَابِ وَالرَّشَادِ.

قَالَ الله -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ-: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤] فَهَلْ يَتَوَهَّمُ مُسْلِمٌ أَنَّ الله سَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِخَلْقِهِ؟ أَلَيْسَ مَفْهُومًا عِنْدَ مَنْ يَعْقِلُ عَنِ الله خِطَابَهُ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي سَخَّرَ بِهِ الْمُسَخِّرُ غَيْرُ الْمُسَخَّرِ بِالْأَمْرِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ غَيْرَ الْمَقُولِ لَهُ؟(٣))(٤).

---

(١) الرد على الزنادقة والجهميَّة، ٣٠ . ٣٢، للإمام أحمد بن حنبل.

(٢) وهي تقتضي المغايرة أيضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، فدلَّ على أنَّ الخلق غير الأمر. مع أنَّ أغلب العلماء يرون أنَّ الواو في الآية واو عطف. انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة، حاشية المحقق ١/٣٩١.

(٣) يعني أنَّ الله . عَزَّوَجَلَّ . أخبر أنَّه خلق هذه الأشياء وأنَّه سخَّرها بالأمر، فلا يجوز أن يكون الأمر مخلوقاً وإلا كان معنى الآية أنَّه خلقها مُسخرات بخلقه. وهذا لا يقوله عاقل، فدلَّ على أنَّ الأمر الذي به التسخير غير المخلوق المسخر بالأمر. انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة، حاشية المحقق، ١ / ٣٩٣.

(٤) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لأبي بكر بن خزيمة، ١ / ٣٩٠ . ٣٩٣.

وقال الإمام أبي القاسم إسماعيل الأصبهاني (ت ٥٣٥ هـ): ((قال الله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة النحل، آية ٤٠]، وقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤] فَبَان بقوله أن أمره غير خلقه، وبأمره خلق ويخلق، وَقَال -عَزَّوَجَلَّ-: ﴿أَمْرًا مِنْ عندنَا﴾ [سورة الدخان، آية ٥]))[1].

وقال -أيضاً- ((قَالَ عُلَمَاء السّلف: قَالَ الله -عَزَّوَجَلَّ-: ﴿أَلا لَهُ الْخلق وَالْأَمر﴾ فَفرق بَين الْخلق وَالْأَمر، وَأَعْلَمنَا فِي كِتَابه أَنه يخلق الْخلق بِكَلَامِهِ وَقَوله فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كن فَيكون﴾ [سورة النحل، آية ٤٠] أعلمنَا أَنه يكون كل مكون من خلقه بقوله: كن، وَقَوله: كن هُوَ كَلَامه الَّذِي يكون الْخلق، فَكَلَامه الَّذِي يكون بِهِ الْخلق غير الْخلق الَّذِي يكون مكونا بِكَلَامِهِ، وَفِيمَا روينَاهُ عَن النَّبِي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- بَيَان أَن كَلَام الله غير مَخْلُوق. قَالَ: "سُبْحَانَ الله عدد خلقه ورضى نَفسه وزنة عَرْشه ومداد كَلِمَاته"[2]، وَلَو كَانَت كَلِمَات الله من خلقه، لما فرق بَينهمَا، أَلا ترى حِين ذكر الْعَرْش الَّذِي هُوَ مَخْلُوق ذكره بِلَفْظَة لَا تقع عَلَى الْعدَد، فَقَالَ: "زنة عَرْشه" وَالْوَزْن غير الْعدَد. وَقَالَ فِي كِتَابه: ﴿قل لَو كَانَ الْبَحْر مداداً لكلمات رَبِّي﴾ [الكهف، آية ١٠٩] الْآيَة، يفسره قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْض من شَجَرَة أَقْلَام﴾ [لقمان، آية ٢٧] الْآيَة يَعْنِي يكْتب بهَا كَلِمَات اللَّه، وَكَانَ الْبَحْر مداداً، فنفد مَاء الْبَحْر لَو كَانَ مدادا لم ينْفد كَلِمَات رَبنَا وَلم يرد بالبحر بحرا وَاحِدًا، أعلم الله تَعَالَى: أَنه لَو جِيءَ بِمثل الْبَحْر مدادا، وَزيد عَلَى مَائه سَبْعَة أبحر لم تنفد كَلِمَات اللَّه[3]، فَدلَّ بِهَذِهِ

(١) الحجة في بيان المحجة، ١ / ٢١١، للإمام أبي القاسم الأصبهاني.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب (١٩) التسبيح أول النهار وعند النوم، ح ٢٧٢٦، ٤ / ٢٠٩٠.

(٣) قال الحسن البصري: (وَلَو أَن مَا فِي الأَرْض من شَجَرَة نُذُ خلق الله الدُّنْيَا إِلَى أَن تقوم السَّاعَة أَقْلَام، وَالْبَحْر يمده من بعده سَبْعَة أبحر انْكَسَرت الأقلام ونفد مَاء الْبَحْر وَلم تنفد كَلِمَات الله فعلت كَذَا صنعت كَذَا) انظر: المرجع السابق الحجة في بيان المحجة، ١ / ٢٢٩. فالمراد بذلك كلمات الله الكونية القدرية، فإنَّها لا نفاد لها، فبها يخلق ويفعل، ولا حدَّ لخلقه وفعله. أما كلمات الله الشرعيَّة فقد تمت بنزول القرآن والسنَّة على رسولنا محمد -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- صدقاً وعدلاً.



الْأَشْيَاء أَن كَلِمَات رَبنَا لَيست بمخلوقه))[١].

وقال - أيضاً -: ((قَالَ الْبُوَيْطِيّ[٢]: " إنما خلق الله كل شَيْء بكن، فَإِن كَانَت " كن" مخلوقة فمخلوق خلق مَخْلُوق، وَقَالَ الْعلمَاء: لَو كَانَ كن الأول مخلوقا فَهُوَ مَخْلُوق بِأُخْرَى وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى مَالا يتناهى وَهُوَ مُسْتَحِيل))[٣].

وقال في موضع آخر: ((قال تعالى ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف، آية ٥٤]، فأخبر تبارك وتعالى بالخلق ثمَّ قال: والأمر فأخبر أنَّ الأمر غير الخلق))[٤]

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: ((اعلم أنَّ مذهب سلف الأُمَّة وأئمتها أَنّ الخلق غير الأمر، وأَنَّ الفعل غير المفعول، فالفعل صفةٌ لله والمفعول هو المخلوق، والأمر تنشأ عنه المأمورات والشرائع، والخلق تنشأ عنه المخلوقات كلها. وقد دلَّ على هذا قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الأعراف، آية ٥٤] فتدبَّر هذه الآية الكريمة تجدها مُصرَّحةً بأنَّ الخلق غير الأمر، كما هو الأصل أَنَّ المعطوف غيرُ المعطوف عليه، ويُمتَنعُ أَنَّهما شيءٌ واحد، فإنَّه صرَّح فيها أَنَّ الشمس والقمر والنجوم

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة، ١ / ٢٢٠ . ٢٢١. وانظر إلى هذا الاستدلال والتفصيل فيه إلى: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لأبي بكر بن خزيمة، ١ / ٣٩٤ . ٣٩٩.

(٢) البويطي: أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي البويطي المصري، صاحب الإمام الشافعي، كان زاهداً متعبداً وقد حُمل أيام المحنة بفتنة القول بخلق القرآن مِن مصر إلى العراق، فامتنع عن القول بخلق القرآن فسُجن ببغداد إلى أن مات في القيد سنة ٢٣٢ هـ. انظر: تهذيب التهذيب، ١١ / ٤٢٧، ٤٢٨.

(٣) الحجة في بيان المحجة، ١ / ٢٢٧.

وجاء في فتح الباري: ((وعن الربيع بن سليمان سمعت البويطي يقول: خلق الله الخلق كله بقوله ﴿كُنْ﴾ فلو كان كُن مخلوقاً لكان قد خلق الخلق بمخلوق وليس كذلك)، ١٣ / ٤٥٢.

(٤) الحجة في بيان المحجة، ٢ / ٥١٩.

مسخراتٍ بأَمره، وذلك بعد ما أخبر أنه خلقها، فخلقها ثمَّ سخرها بأَمره. والأمر سواءٌ قيل إِنَّه مصدر أَو اسم مفعول فالغرض حاصل، فإن كان مصدراً وهو الأظهر فهو وصفٌ ظاهر، وإِن كان اسم مفعول بمعنى المأمور فإِنَّ المأمور ناشئٌ عن الأمر كالمصنوع ناشئٌ عن الصنعة، فيلزم من وجود المأمور وجود الأمر ومن انتفاء المأمور انتفاء الأمر، كما يلزم من وجود المخلوق وجود صفة الخلق الذي هو الفعل وبه وُجِد المخلوق ومن نفيه انتفاء الخلق))[(١)].

وفي هذا البيان والتفصيل مِن علماء أهل السنَّة لهذه المسألة رد على اعتقاد الجهميَّة والمعتزلة في أنه لا فرق بين الأمر والخلق، فعندهم أن أمر الله مخلوق فكلام الله مخلوق محدث[(٢)].

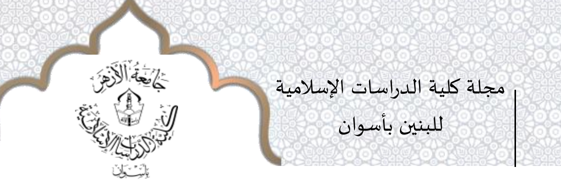
يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي: ((وأَمَّا الجهميَّة ومن تبعهم من المتكلمين فحيث كان أصل قولهم أَن الفعل عين المفعول سووا بين الخلق والأمر، وهذا قول متناقض باطل مُخالف للنقل وللمعلوم بالعقل، فكيف يثبتون فرعاً بلا أصل، وهل هذا إلا مبطل للفرع والأصل))[(٣)].

جاء في فتح الباري: ((قال ابن بطال: "غرضه الرد على المعتزلة في زعمهم أَنَّ أَمر الله مخلوق، فتبيَّن أَنَّ الأمر هو قوله تعالى للشيء ﴿كُنْ﴾ فيكون بأمره له، وأَنَّ

(١) شرح القصيدة النونيَّة للإمام ابن القيم (الكافية الشافية) ص ٩٤، للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي.

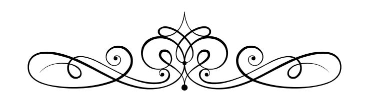
(٢) فقد عقد القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني فصلاً في كتابه المغني بعنوان " فصل في إبطال القول بأنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام قديم، ذكر فيه أن كلام الله محدث مخلوق، مِمَّا جاء فيه: ((أَنَّ الكلام الذي بينا أن كلامه . تعالى ذِكره . لا يجوز إلا أَن يكون محدثاً) المغني في أبواب التوحيد والعدل، ٧ / ٨٤. وقال الإمام ابن تيميَّة في بيان افتراق النَّاس في مسألة كلام الله تعالى: ((القول الثاني: قول الجهمية من المعتزلة وغيرهم، الذين يقولون: كلام الله مخلوق) مجموع فتاوى ١٢ / ١٦٣، وقال: ((وأول مَن عرف أَنه قال: مخلوق، الجعد بن درهم وصاحبه تاجهم بن صفوان) مجموع الفتاوى ١٢ / ٣٠١.

(٣) شرح القصيدة النونيَّة للإمام ابن القيم (الكافية الشافية) ص ٩٤، للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي.



أمره وقوله بمعنى واحد، وأنَّه يقول كن حقيقة، وأن الأمر غير الخلق لعطفه عليه بالواو"))[١].

وقال أبو عبد الله القرطبي: ((... فَأَخْبَرَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ قَائِمَةٌ بِأَمْرِهِ، فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ مَخْلُوقًا لَافْتَقَرَ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ يَقُومُ بِهِ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ. وَذَلِكَ مُحَالٌ. فَثَبَتَ أَنَّ أَمْرَهُ الَّذِي هُوَ كَلَامُهُ قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، لِيَصِحَّ قِيَامُ الْمَخْلُوقَاتِ بِهِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَما خَلَقْنَا السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر، آية ٦٧]، وَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ خَلَقَهُمَا بِالْحَقِّ، يَعْنِي الْقَوْلَ وَهُوَ قَوْلُهُ لِلْمَكُونَاتِ ﴿كُنْ﴾، فَلَوْ كَانَ الْحَقُّ مَخْلُوقًا لَمَا صَحَّ أَنْ يَخْلُقَ بِهِ الْمَخْلُوقَاتِ، لِأَنَّ الْخَلْقَ لَا يُخْلَقُ بِالْمَخْلُوقِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنا لِعِبادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات، آية ١٧١]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنى أُولئِكَ عَنْها مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء، آية ١٠١]، ﴿وَلكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة، آية ١٣]، وَهَذَا كُلُّهُ إِشَارَةٌ إِلَى السَّبْقِ فِي الْقَوْلِ فِي الْقِدَمِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ الْأَزَلَ فِي الْوُجُودِ. وَهَذِهِ النُّكْتَةُ كَافِيَةٌ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ))[٢].



(١) فتح الباري، ١٣/ ٤٥٣، في كتاب الوحيد، باب (٥٦) قول الله تعالى ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، ٩ / ٢٤٢، ٢٤٣، لأبي عبد الله محمد القرطبي.

المسـألة السادسة

بيان العلاقة بين توحيد الربوبية والألوهيَّة

استدل العلماء على توحيد الربوبيَّة بقوله تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلق﴾، فإنَّهم قد عرَّفوا توحيد الربوبيَّة بأنَّه: إفراد الله تعالى بأفعاله، ومنها: الخلق والتدبير والملك.

وقد عقد الحافظ ابن مندَّه [ت ٣٩٥ هـ] باباً بعنوان: (("ذِكْر الْآيَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ الْخَالِقِ مِنْ تَقَلُّبِ أَحْوَالِ الْعَبْدِ وَأَنَّهُ الْمُدَبِّرُ لِذَلِكَ مِنْ حَالِ الصِّحَّةِ وَالْمَرَضِ وَالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ وَالنَّوْمِ وَالِانْتِبَاهِ وَالْفَقْرِ وَالْغِنَى وَالْعَجْزِ وَالْقُدْرَةِ "، قَالَ اللهُ تَعَالَى مُنَبِّهًا عَلَى قُدْرَتِهِ عَنْ أَحْوَالِ الْعَبِيدِ وَعَجْزِهِمْ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ -عَزَّوَجَلَّ- فَقَالَ ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤]))[١].

وعرَّفه الشيخ سليمان بن عبد الله بقوله: ((هو الإقرار بأنَّ الله تعالى رب كل شيء ومالكه وخالقه ورازقه وأنه المحيي المميت النافع الضار المتفرِّد بإجابة الدعاء عند الاضطرار...))[٢].

أمَّا قوله تعالى ﴿والأَمْر﴾ فقد استدلَّ بها العلماء على توحيد الألوهيَّة.

وقد عرَّف العلماء توحيد الألوهيَّة بأنَّه: إفراد الله بالعبادة، أي أنّه تعالى هو المستحق وحده للعبادة، ومنها: الصلاة والزكاة والذبح والنذر.

قال القاضي ابن أبي العز: ((توحيد الألوهيَّة، وهو استحقاقه -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- أن يُعبدَ وحدَه لا شريكَ له))[٣].

فالأمر هو الشرع، وهو الأوامر والنواهي التي شرعها الله على عِباده عِبادةً له وحده لا شريك له.

قال الإمام أبو عبد الله القرطبي: ((... فله الخلق وله الأمر، خَلَقَهم وأَمَرَهم بما أحبَّ، وهذا الأمر يقتضي النهي))[٤].

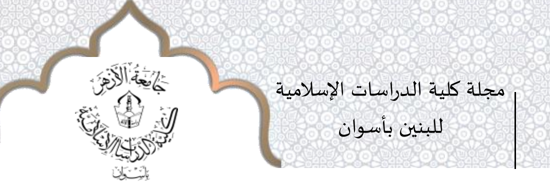
---

(١) كتاب التوحيد، ١ / ٢٦٦، للحافظ أبي عبد الله محمد بن اسحاق بن منده.

(٢) تيسير العزيز الحميد، ص ٣٣، سليمان بن عبد الله.

(٣) شرح العقيدة الطحاويَّة، ١ / ٢٤، للقاضي ابن أبي العز الحنفي.

(٤) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، ٩ / ٢٤٢.



وقال الإمام ابن تيميَّة: ((فإنَّ الله -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- له الخلق والأمر كما قال تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ الله الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤]. فهو -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- خالق كل شيء وربّه ومليكه، لا خالق غيره ولا ربَّ سواه... وهو -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- أَمر بطاعته وطاعة رسله ونهى عن معصيته ومعصية رسله، أَمر بالتوحيد والإخلاص ونهى عن الشرك... وأمر -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغي))[1].

قال الإمام ابن القيِّم: ((... وهذا يتضمن التعريف بوجود الخالق وكمال قدرته وعلمه وسعة ملكه وكثرة جنوده والأُمم التي لا يحصيها غيره. وهذا يتضمن أنه لا إله غيره ولا ربَّ سِواه وأنَّه رب العالمين، فهذا دليل على وحدانيَّته وصفات كماله مِن جهة خلقه وقدره، وإنزال الكتاب الذي لم يفرّط فيه مِن شيء دليل مِن جهة أمره وكلامه، فهذا استدلال بأمره وذاك بخلْقه ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾))[2].

فالآية الكريمة تدل على استحقاق الله تعالى وحده لا شريك له للعبادة، وذلك من خلال ربط هذا الاستحقاق بأنَّه هو -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- وحده لا شريك له خَلَقَ الخلق ودبَّره وملكه.

وهذه هي العلاقة بين توحيد الربوبيَّة و توحيد الألوهيَّة، فمَن اعترف وآمن بأنَّ الله تعالى هو الذي خلق المخلوقات ودبَّرها وملكها، فهذا الاعتراف يلزمه عقلاً بأن يتوجَّه إلى الله تعالى بالعبادة لا شرك له فـ((المنفرد بقدرة الإيجاد، فهو الذي يجب أن يُعبد))[3]، وهذا ما يُعرف عند العلماء " أنَّ توحيد الربوبيَّة يستلزم توحيد الألوهيَّة"[4]؛ لِذا نبَّه الله تعالى إلى هذا الاستلزام بقوله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ص٢٥٠ . ٢٥٢، للإمام ابن تيميَّة.

(٢) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر، ١ / ١١٩، للإمام ابن القيِّم الجوزيَّة.

(٣) تفسير القرطبي، ٩ / ٢٣٧.

(٤) شرح العقيدة الأصبهانيَّة، ص ١٣٢، للإمام ابن تيميَّة.

رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، الآيتان ٢١، ٢٢].

فليس هناك وجه عقلي ولا فطري لِمن توجَّه بالعبادة لغير الله، وهو معترف بأنَّ الله تعالى هو الخالق المُدبِّر المالك؛ لأَنَّ ذلك الغير لم يخلق ولم يُدبِّر ولم يملك شيئا في هذا الكون.

قال الإمام ابن تيمية: ((والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد وبيانه وضرب الأمثال له؛ ومن ذلك أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق غير الله، وأن ذلك مستلزم أن لا يعبد إلا الله؛ فيجعل الأول دليلا على الثاني))[١].

ولا شكَّ أنَّ مَن توجَّه لله تعالى بالعبادة لا شرك له، فهو قد عَلِمَ وآمن مسبقاً بأنَّ الله تعالى هو الذي خلق المخلوقات ودبَّرها وملكها؛ لذا عِنده هو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- فقط المستحق بأَنْ يُعبد وحده لا شريك له، وهذا ما يُعرف عند العلماء " أنَّ توحيد الألوهيَّة متضمّن لتوحيد الربوبيَّة"[٢].

يقول الإمام الطبري في تفسيره لقوله تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلق والامر﴾: ((يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: إِنَّ سَيِّدَكُمْ وَمُصْلِحَ أُمُورِكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ، هُوَ الْمَعْبُودُ الَّذِي لَهُ الْعِبَادَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ... كُلُّ ذَلِكَ بِأَمْرِهِ، أَمَرَهُنَّ الله فَأَطَعْنَ أَمْرَهُ، أَلَا لِلَّهِ الْخَلْقُ كُلُّهُ، وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا يُخَالَفُ وَلَا يُرَدُّ أَمْرُهُ دُونَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَدُونَ مَا عَبَدَهُ الْمُشْرِكُونَ مِنَ الْآلِهَةِ وَالْأَوْثَانِ الَّتِي لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَا تَخْلُقُ وَلَا تَأْمُرُ، تَبَارَكَ الله مَعْبُودُنَا الَّذِي لَهُ عِبَادَةُ كُلِّ شَيْءٍ رَبُّ الْعَالَمِينَ))[٣]

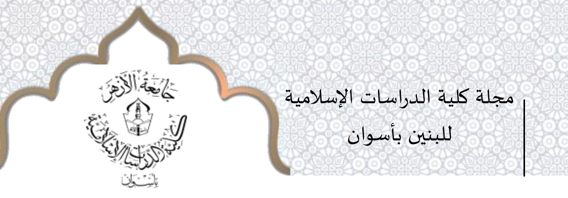
قال القاضي أبو السعود [ت ٩٢٨ هـ]: ((﴿أَلاَ لَهُ الخلق والامر﴾ فإنه الموجدَ

---

(١) انظر: شرح العقيدة الأصبهانيَّة، ص ١٣٢، للإمام ابن تيميَّة، وشرح العقيدة الطحاوية، ١ / ٣٦، للقاضي ابن أبي العز.

(٢) شرح العقيدة الأصبهانيَّة، ص ١٠٢، للإمام ابن تيميَّة.

(٣) تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ١٠ / ٢٤٦، ٢٤٧.



للكل والمتصرِّفَ فيه على الإطلاق ﴿تَبَارَكَ الله رَبُّ العالمين﴾ أي تعالى بالوحدانية في الألوهية وتعظّم بالتفرد في الربوبية))[١].

وذكر القاسمي أنَّه ((لما ذكر تعالى الدلائل الدالة على كمال القدرة والحكمة، ليفردوه بالألوهيَّة أمرهم بأن يدعوه وحده متذلِّلين مُخلصين فقال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- ﴿**ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**﴾))[٢].

((﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾: وخلاصة معنى الآية: أنه تعالى، بيّن فيها للكفار الذين اتخذوا من دونه أَربابا: أنَّ المستحق للربوبية إِله واحد، هو الله تعالى، لأَنه هو الذي خلق العالَم ودبَّره أحسن تدبير. أَمَّا آلهتهم، فهي مخلوقة له - تعالى -، وعاجزة عن الخلق والتدبير، فلا تصلح للربوبية))[٣].

ويوضح هذه المسألة الطاهر ابن عاشور بقوله: ((والتعريف في الخلق والأمر تعريف الجنس، فتفيد الجملة قصر جنس الخلق وجنس الأمر على الكون في ملك الله تعالى، فليس لغيره شيء من هذا الجنس، وهو قصر إضافي معناه: ليس لآلهتهم شيء من الخلق ولا من الأمر))[٤].

-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- له الخلق والأمر ((فالمتفرِّد بالخلق هو المستحق للعبادة. إذ مِن السَّفه أن تجعل المخلوق الحادث الآيل للفناء إلهاً تعبده، فهو في الحقيقة لن

---

(١) انظر: تفسير القاضي أبي السعود محمد العمادي (إرشاد العقل السليم)، ٣/ ٢٣٣، وأيضاً: تفسير القاضي البيضاوي ناصر الدِّين [٦٨٥ هـ] المسمَّى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ٣/ ١٦.

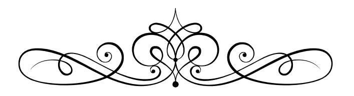
(٢) تفسير القاسمي محمد جمال الدِّين (محاسن التأويل)، ٨ / ٢٧٥١. وقال في تفسيره لقوله تعالى ﴿ذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِراشاً وَالسَّماءَ بِناءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَراتِ رِزْقاً لَكُمْ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْداداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة آية ٢٢] ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَراراً وَالسَّماءَ بِناءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّباتِ، ذلِكُمُ الله رَبُّكُمْ، فَتَبارَكَ الله رَبُّ الْعالَمِينَ﴾ [سورة غافر آية ٦٤]. فمضمونه أنّه الخالق، الرازق، مالك الدار وساكنيها، ورازقهم. فبهذا يستحق أن يعبد وحده ولا يشرك به غيره) ٢ / ٧٠.

(٣) التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ٣ / ١٤٤٠، لمجموعة من علماء الأزهر.

(٤) تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير)، ٨ / ١٦٩.

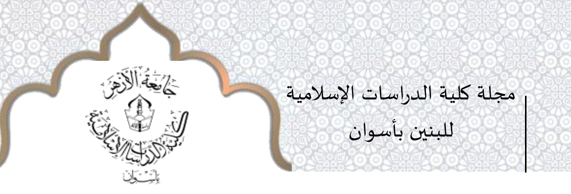
ينفعك لا بإيجاد ولا بإعداد ولا بإمداد))[١].

فالجمع بين الخلق والأمر هو تحقيق لتوحيد الربوبية وتوحيد الألوهيَّة؛ لأن في الخلق شهود لمقام ربوبيَّة الله تعالى، وفي الأمر شهود لمقام عبوديَّة -عَزَّوَجَلَّ-[٢].



(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، ١ / ١٠، الشيخ محمد بن عثيمين.

(٢) شرح القواعد السبع للدكتور يوسف الغفيص ص ٢ المكتبة الشاملة. بتصرف



المسألة السابعة

الأمر مِن الله تعالى نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي

والأمر الكوني القدري، والأمر الديني الشرعي، كله لله(١)، فلا خالق ولا مدبر لهذا الكون، ولا مُشرّعٍ للعباد إلا الله وحده لا شريك له كما قال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤]، وقال تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [سورة آل عمران، آية ١٥٤].

قال محمد الأمين الشنقيطي في تفسير قوله تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾: (("له الخلق" كما قال ﴿الْخَالِقُ البارِئُ﴾ [سورة الحشر، آية ٢٤] يعني: يخلقها ويقدرها ثم يبرؤها فيفريها وينجزها.

" والأَمْرُ" لأَنَّ الله خالق كل شيء، وله الأمر، هو الذي وحده له الأمر، يأمر بما شاء بأوامره الكونية وأوامره الشرعيَّة، فلا أمر كونيا قدريّاً إلا له، ولا أمر شرعيّاً دينيَّاً إلا له... فالقرآن فيه الأوامر الكونية القدرية، وفيه الأوامر الشرعيَّة))(٢).

وقال الإمام ابن تيميَّة: ((وكثير من النَّاس تشتبه عليهم الحقائق الأمرية الدينيَّة الإيمانيَّة بالحقائق الخلقية القدرية الكونيَّة. فإنَّ الله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ الله الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤]))(٣).

وعَن عبدِ الله بن عبَّاس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قالَ: قالَ رَسولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَا جِبْرِيلُ: ((مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ ممَّا تَزُورُنَا؟، قالَ: فَنَزَلَتْ: ﴿وَما نَتَنَزَّلُ إلَّا بأَمْرِ رَبِّكَ له ما بيْنَ أيْدِينَا وما خَلْفَنَا﴾ [سورة مريم، الآية ٦٤] - إلى آخر الآية - قال: كانَ هذا الجوابُ لمحمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-))(٤).

---

(١) شفاء العليل، ٢ / ١٤٢، للإمام ابن القيم الجوزية.

(٢) العذب النَّمير في مجالس الشنقيطي في التفسير، ٣ / ٣٩٢، تحقيق خالد السَّبت.

(٣) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ص ٢٥٠، للإمام ابن تيميَّة.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب (٢٨) قوله تعالى ﴿ولقد سبقَتْ كلمتُنا لعبادنا المرسلين﴾، =

((فالأمر الذي قال جبريل عنه ﴿وَما نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ يدخل فيه الأمر الكوني القدري الذي سبق كل ما هو كائن، والأمر الشرعي التكليفي))[١].

فالأمر الكوني القدري مُتعلِّق بربوبيَّة الله تعالى وخلْقه، والخلق قضاؤه وقدره وفِعْلُه[٢] فـ((يتضمن أحكامه الكونية القدريَّة))[٣].

فالله تعالى خلق كل العوالم العلويَّة والسُّفليَّة وما فيها كالعرش والكرسي والملائكة والسماء والأرض والشمس والقمر والنجوم والإنسان والحيوان وغيرها من المخلوقات التي لا يحصيها إلا الله تعالى ولا يعلمها إلا هو -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ-، قال تعالى ﴿ذَلِكُمُ الله رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [سورة الأنعام، آية ١٠٢]، وكذا كل ما يحصل فيها مِن حركة أو سكون أو بقاء أو حياة أو موت أو نفع أو ضر فهو مِن قضاء الله وقدره، قال تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [سورة الروم، آية ٢٥]، وقال جل وعلا ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ [سورة غافر، آية ٦٨].

وأمر الله الكوني القدري كائن لا محالة وواقع لا محيد عنه ولا معدل[٤]، ولا يقدر أحد أن يخرج عنه[٥]، لأنَّه -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- لا راد لأمره، ولا مُعقب لحكمه[٦]؛ إذ لا مالك غيره، ولا ربّ سواه، وهذه حقيقة الربوبيَّة[٧] فقد قال الله ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة يس، آية ٨٢]، وقال تعالى ﴿وَكَانَ أَمْرُ الله قَدَرًا

=

٤ / ٣٩٦، رقم ٧٤٥٥.

(١) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، ٢ / ٢٢٣، للدكتور عبد الله الغنيمان.

(٢) شفاء العليل، ٢ / ٢٨٧، للإمام ابن القيم.

(٣) تفسير العلامة السعدي (تيسير الكريم الرحمن)، ص ٢٩١.

(٤) تفسير القرآن العظيم، ٣ / ٤٥٩، للحافظ ابن كثير.

(٥) شفاء العليل، ٢ / ٢٨٧، للإمام ابن القيم الجوزية.

(٦) نَظم الدُّرر في تناسب الآيات والسور، ١٥ / ٣٦٠، لبرهان الدين البقاعي.

(٧) شفاء العليل، ١ / ١٣٠، للإمام ابن القيم الجوزية.



مَقْدُورًا﴾ [سورة الأحزاب، آية ٣٨] وقال -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولًا﴾ [سورة النساء، آية ٤٧]، وقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [سورة مريم، آية ٢١].

وهذه الأوامر الكونيَّة القدريَّة متعلِّقةٌ بمشيئته -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- وإرادته الكونيَّة القدريَّة، وهي سابقة كل ما هو كائن[١]، فقد قال -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-: ((فَيَقْضِي ربُّك ما يَشَاء))[٢]، وقال ((كَتَبَ الله مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ))[٣].

والأمر الكوني القدري لتلازمه الإرادة الكونيَّة القدريَّة فهو يتضمَّن ما يُحبه الله تعالى وما يكرهه[٤] أي أَنَّه لا يستلزم المحبة والرِّضا، فالله تعالى قد يأمر بأمر كوني قدري وهو لا يحبه شرعاً كقوله تعالى ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [سورة الإسراء، آية ١٦] فقوله تعالى ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ فالأمر هُنا هو كوني قدري، أي ((قضينا ذلك وقدَّرناه))[٥]، قال الحافظ ابن كثير: ((معناها أمرنا مترفيها ففسقوا فيها أمراً قدرياً كقوله تعالى ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [سورة يونس، آية ٢٤]، فإن الله لا يأمر بالفحشاء، قالوا: معناه: أنه سخرهم إلى فعل الفواحش فاستحقوا العذاب))[٦]، فالله تعالى إذا أراد أن يهلك قرية فإنه يُقدِّرُ كوناً فسق مترفيها حتى إذا حق عليها القول دمرها تدميراً. ففسق المترفين واقع بأمر الله وقدره الكوني لا بالأمر الشرعي، وهو مراد كوناً وليس مراداً شرعاً.

وأَمَّا الأمر الشرعي الديني، هي تعاليم الشريعة والدِّين التي أمر الله بها وشرَعها لعباده في كتابه وعلى لسانه رسوله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- مِن أُمور العقائد، والعبادات

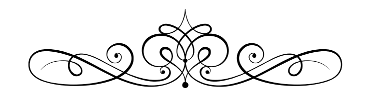
(١) المرجع السابق: شفاء العليل، ١ / ١٢٠، ١٢١، ١٤٢، للإمام ابن القيّم.
(٢) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب (١) كيفية الخلق الآدمي في بطن أُمّه، ح ٢٦٤٥، ٣ / ٢٠٣٧.
(٣) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب (٢) حجاج آدم موسى عليهما السلام، ح ٢٦٥٣، ٣ / ٢٠٤٤.
(٤) شفاء العليل، ١ / ١٤٢، للإمام ابن القيّم.
(٥) المرجع السابق: شفاء العليل، ٢ / ٢٩٠.
(٦) تفسير القرآن العظيم، ٣ / ٣٢، للحافظ ابن كثير.

كالصلاة والزكاة والصيام والحج ونحوها، وأُمور المعاملات كالمتعلِّقة بالبيوع والضمانات والعقوبات والجنايات وأحكام الأسرة مِن زواج وطلاق ونفقات ومواريث، والمرافعات والقضاء والسياسات، وكذلك الأوامر المتعلِّقة بالآداب والأخلاق وغيرها مِمَّا شرعه الله تعالى لعباده المكلَّفين من الإنس والجنّ.

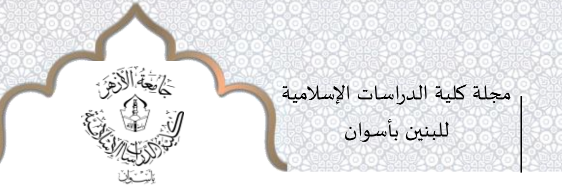
فالأمر الشرعي الديني: هي أوامر طلب الشرع من العباد تنفيذها.

ولأَنَّ الأمر الشرعي الديني متعلِّق بالإرادة الشرعيَّة الدينيَّة فإنَّه متضمِّن ما يُحبه الله ويرضاه، ولا تلازم بينه وبين الإرادة الكونيَّة القدريَّة؛ لذا قد يتخلف المراد به، كقوله تعالى ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا الله مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [سورة البيّنة، آية ٥]، وقوله ﴿إِنَّ الله يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل، آية ٩٠]، وقوله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿إِنَّ الله يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [سورة النساء، آية ٥٨].

فما وُجد مِن الأمر الشرعي الديني تعلَّقت به المحبَّة والمشيئة جميعاً، فهو محبوب للرَّب واقِع بمشيئته كطاعات المؤمنين، وما لم يُوجد ولم يقع مِمَّا أَمرَ الله به شرعاً فقد تعلَّقت به محبته تعالى فقط ولم تتعلَّق به مشيئته -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ-. وما وُجد مِن الكفر والفسوق والمعاصي تعلَّقت به مشيئته تعالى ولم تتعلَّق به محبته ولا رضاه ولا أمره الديني وإنما هو مِن أمره الكوني القدري، ولم يُوجد منها لم تتعلَّق به مشيئته ولا محبَّته. فلفظ المشيئة كوني ولفظ المحبَّة ديني شرعي[1].



(١) شفاء العليل، ١ / ١٤٢، للإمام ابن القيم (بتصرف).



المسألة الثامنة

نفي إيهام التعارض بين القدر والشرع

الخلق يجمع معنيين:

١) التقدير.

٢) الإيجاد والبرء. فمعنى خلق: أي أوجد وأبدع إبداعاً مقدراً(١).

ففي هذه الآية الكريمة ﴿**أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ**﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤] يأتي الخلق بمعنى التقدير، والأمر المعطوف عليه هو الأمر الشرعي، فيكون المعنى أنَّ الله تعالى يُقدِّر ويُشرِّع.

ويُبيِّن الإمام ابن تيميَّة الواجب على المؤمن في باب الجمع بين الخلق والأمر بقوله ((ولا بدّ له في أحكامه مِن أن يُثبت خلقه وأمره، فيؤمن بخلقه المتضمِّن كمال قدرته وعموم مشيئته، ويُثبت أمره المتضمِّن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً مِن الزَّلل))(٢).

فأحكام الله نوعان:

أحكام كونية: وهي خلقه وتقديره كما في قوله تعالى ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [سورة يوسف، آية ٨٠].

وأحكام شرعيَّة: وهي أمره ونهيه أي شرعه، كما في قوله تعالى ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة المائدة، آية ١].

وقد جمع الله تعالى أحكامه الكونية والشرعية في قوله تعالى ﴿**أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ**﴾ فالخلق هو الإيمان بالقدر المتضمِّن كمال قدرته وعموم مشيئته، والأمر هو

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ٨ / ٤٠٣، للإمام ابن تيميَّة، وتفسير الألوسي (روح المعاني)، ١٦ / ٦، لأبي الفضل محمود الألوسي، وتفسير الخازن (لباب التأويل)، ٢ / ٢٠٩، لعلاء الدين علي بن محمد، تيسير لمعة الاعتقاد، ص ٢٣٦، د. عبد الرحمن المحمود.

(٢) التدمريَّة، ص ٤، الإمام ابن تيميَّة، تحقيق د. محمد السعوي.

الإيمان بالشرع المتضمّن بيان ما يحبه الله ويبغضه من الأقوال والأعمال[١].

وعلى المؤمن أن يثبت لله تعالى ويؤمن بخلقه المتضمّن كمال قدرته وعموم مشيئته، وأن يسلم له -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أمره المتضمّن ما شرعه من أحكام. فالإيمان بهما مرتبط؛ فلا امتثال لأمر الله وشرعه إلا بالإيمان بخلقه وقدره، ولا إيمان بخلقه وقدره إلا بامتثال أمره وشرعه[٢].

وزاد الإمام ابن تيميَّة في توضيح هذا الأصل بقوله: ((لَا بُدَّ مِنْ الْإِيمَانِ بِخَلْقِ الله وَأَمْرِهِ فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِأَنَّ الله خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِيكُهُ وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاَللَّهِ وَقَدْ عَلِمَ مَا سَيَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ وَقَدَّرَ الْمَقَادِيرَ وَكَتَبَهَا حَيْثُ شَاءَ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ الله يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إنَّ ذَلِكَ عَلَى الله يَسِيرٌ﴾ [سورة الحج، آية ٧٠] وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: ((إنَّ الله قَدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ)[٣]. وَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِأَنَّ الله أَمَرَ بِعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ كَمَا خَلَقَ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ لِعِبَادَتِهِ وَبِذَلِكَ أَرْسَلَ رُسُلَهُ وَأَنْزَلَ كُتُبَهُ وَعِبَادَتُهُ تَتَضَمَّنُ كَمَالَ الذُّلِّ وَالْحُبِّ لَهُ وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ كَمَالَ طَاعَتِهِ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ الله وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ

(١) انظر: شرح الرسالة التدمريَّة، ص ٤٤ - ٤٥، للشيخ عبد الرحمن البراك، والتوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية، ص ٢٠.

(٢) التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية، ص ٢٧، للشيخ فالح بن مهدي (بتصرف)، ويقول شيخنا الدكتور أحمد آل عبد اللطيف في شرحه للتدمريَّة، ص ٣٧، ٣٨: ((والواجب أن تؤمن بعموم قدرة الله تعالى، وأنه خالق كل شيء، وأنه فعال لما يريد، ومع ذلك فهو سبحانه أمرنا، وأنت مسؤول عن أعمالك، فلا تحتج بالقضاء والقدر على المعصية، ولا تنفي إرادة الله تعالى؛ لأن مَن رد القضاء والقدر كفر، ومن احتج بالقضاء والقدر على المعاصي فجر. فلا بد أن تؤمن بخلق الله، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وفي الوقت نفسه تعرف أَنَّ هذا حلال وهذا حرام، هذا كفر وهذا إيمان. وهذه مزلة أقدام زلت فيها فرق فما استطاعوا استيعاب المسألة).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب (٢) حجاج آدم وموسى عليهما السلام برقم ٢٦٥٣، ٤ / ٢٠٤٤.

اللَّهِ﴾ [سورة النساء، آية ٦٤] وَقَالَ تَعَالَى ﴿إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الله فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ الله وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [سورة آل عمران، آية ٣١]))[١].

والناس الذين ضلوا في هذا الأصل انقسموا إلى ثلاث فرق:

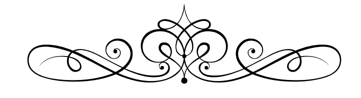
الفرقة الأولى: آمنت بالخلق دون الأمر. فقالوا: بأنَّ الله تعالى خالق كل شيء وأنَّه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فلا يقع إلا ما أراد الله تعالى، إلا أَنهم لم يُعظِّموا الأمر فعطَّلوا ما شرعه الله. فعارضوا إيمانهم بخلق الله وقدره ما أمر الله به ونهى عنه. وهذا حال الصوفيَّة الذين يقولون بالحقيقة الكونية؛ فلأن الله هو المتصرِّف في هذا الكون، فلا يقع في ملكه إلا ما يُريد، وبالتالي: فإنَّ كل ما يقع من الإنسان هي طاعات؛ لأن هذه إرادة الله. فلم يُفرِّق هؤلاء المتصوفة بين الإرادة الشرعية الدينية والإرادة الكونية القدرية، ولم يُفرِّقوا بين ما يُحبه الله وما لا يُحبه، فيتوصَّلون مِن تخليق الله لكل شيء -القضاء والقدر- إلى تعطيل أوامر الله وشرائعه، وهم أشبه بالمشركين الذين قال الله عنهم ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام، الآية ١٤٨] ؛ لذا سمَّى العلماء هذه الفرقة بالمشركيَّة؛ لأن المشركين احتجوا بمشيئة الله وقدره على شركهم ومخالفتهم لأمره فجعلوا مشيئة الله الشاملة لكل شيء من الخير والشر حجّة لهم في دفع اللوم عنهم.

الفرقة الثانية: آمنت بالأمر دون الخلق. فذهبوا إلى تعظيم الشرع وأمنوا بالأمر والنهي والوعد والوعيد، إلا أنهم أنكروا عموم مشيئة الله وخلقه وقدره، وزعموا أنَّ من الحوادث ما لا يخلقه الله، وهذا حال المعتزلة القدرية ومَن وافقهم، وقد سمَّاهم العلماء بالمجوسيَّة؛ لأنَّ المجوس يقولون بوجود أصلين خالقين للعالم، والقدرية زعموا أن أفعال العباد تحدث بدون مشيئة الله وقدرته، فالعبد عندهم هو الذي يخلق أفعال نفسه.

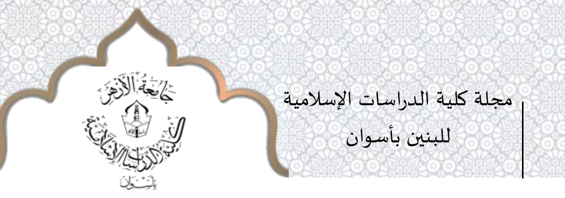
الفرقة الثالثة: أقرّوا بالخلق والأمر، إلا أنهم خاصموا الله تعالى في جمعه بين

(١) التدمريَّة، ص ١٦٥، تحقيق د. محمد السعوي.

الخلق والأمر فجعلوه تناقضاً منه -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ-، وطعنوا في حكمته وعدله، فهم خصماء الله وأعداؤه؛ لذ سماهم العلماء بالإبليسيَّة نسبة إلى إبليس، حيث أنه أول مَن طعن في حكمة الله في ما خلق وقدر وشرع مع زعمه أنه يؤمن بذلك، ويُستدل لهذه الطائفة بقول إبليس فيما حكاه الله عنه ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [سورة الأعراف، الآية ١٢]، وكذلك ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [سورة الإسراء، الآية ٦١] فهنا أقر إبليس بخلق الله وقدرته وبشرعه ولكنَّه طعن في حكمة الله وعدله لأنه أمره بالسجود لمن هو دونه بزعمه(١).



(١) انظر: مجموع الفتاوى، ٢ / ٣٠٠ . ٣٠٣، والرسالة التدمريَّة، ص ٢٠٧ . ٢٠٨ وتعليق محقق التدمرية د. محمد السعوي في حاشية ص ٢٠٩، والتحفة المهدية شرح التدمرية، ص ٣٩٣ . ٣٩٥، وشرح الرسالة التدمريَّة، ص ٣٣ . ٣٤ د. أحمد آل عبد اللطيف، وتيسير الكريم الرحمن، ص ٢٧٨ للشيخ عبد الرحمن السعدي.



الفصل الثالث

مسائل متعلِّقة بتوحيد الربوبيَّة

المسألة التاسعة

أنَّ الله تعالى خالق أفعال العباد

ففي قوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخلقُ والأَمرُ﴾ بيان أَنَّ الله تعالى خالق كلِّ شيء، مِمَّا هو كائن أو يكون في الدنيا والآخرة، ومِن ذلك أفعال العباد، فلا يقع في هذا الكون إلا وهو خالقه، و((لا يخرج عنه شيء مِن العالم أَعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته))(١) فقد قال تعالى ﴿ذَلِكُمُ الله رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام، آية ١٠٢]، وقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿قُلِ الله خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [سورة الرعد، آية ١٦] ((وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وعليه اتفقت الكتب الإلهيَّة ودلَّت عليه أدلة العقول والفطر والاعتبار))(٢).

والأدلة كثيرة جداً في بيان أَنَّ الله خالق أفعال العباد، ومنها:

أ) ما جاء في قصة إبراهيم -عَلَيْهِ السَّلَامُ- حين كسَّر أصنام قومه، فقال لهم - كما حكى الله تعالى عنه في قوله تعالى - ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات، الآيتان ٩٥، ٩٦].

﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ قال الحافظ ابن كثير: ((يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ "مَا" مَصْدَرِيَّةٌ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَعَمَلَكُمْ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "الَّذِي" تَقْدِيرُهُ: وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَالَّذِي تَعْمَلُونَهُ. وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ متلازم، والأول أظهر))(٣).

ب) قال تعالى ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [سورة الحجرات، آية ٧].

---

(١) شفاء العليل، ٢ / ٤٦٥، للإمام ابن القيم.

(٢) المرجع السابق: شفاء العليل، ٢ / ٤٤٩.

(٣) تفسير القرآن العظيم، ٤ / ١٣، للحافظ إسماعيل ابن كثير.

وفي الآية الكريمة امتنَّ الله تعالى على الصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- بأنَّه جعل الإيمان أَحبَّ الأشياء إلى نفوسهم وأَحسنها في قلوبهم كما أنَّه بغَّض إليهم الْكفرَ والفسوق، وهي: الذنوب الْكِبار، والعِصيانَ وهي جميعُ المعاصي. فالفاعل في كلِّ ذلك هو الله تعالى، فهو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- تولَّى هذا التحبيب والتزيين وتكريه ضده، فجاد عليهم به فضلاً منه ونعمة[1].

ج) قال تعالى ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٥٣]، وقال تعالى ﴿لَو شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرهُم وَمَا يَفتَرُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية ١١٢].

فالله -عَزَّوَجَلَّ- خالق كُلِّ شيء وقادر عليه، فهو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بقدرته ومشيئته الذي جعل العباد فاعلين، ولو شاء لحال بينهم وبين الفعل مع سلامة آلة الفعل منهم، وقال تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ فهو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- يحول بين المرء وقلبه، وبين الإنسان ونطقه، وبين اليد وبطشها، وبين الرِّجل ومشيها، فكل أفعال العباد تحت قدرته[2].

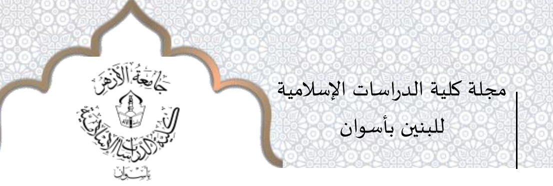
د) عن عِمْرَان بن الحُصَيْنِ قالَ: ((إنَّ رَجُلَيْنِ مِن مُزَيْنَةَ أَتَيَا رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقالَا: يا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ ما يَعْمَلُ النَّاسُ اليَومَ، وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشيءٌ قُضِيَ عليهم وَمَضَى فيهم مِن قَدَرٍ قدْ سَبَقَ، أَوْ فِيما يُسْتَقْبَلُونَ به ممَّا أَتَاهُمْ به نَبِيُّهُمْ، وَثَبَتَتِ الحُجَّةُ عليهم؟ فَقالَ: لَا، بَلْ شيءٌ قُضِيَ عليهم وَمَضَى فيهم، وَتَصْدِيقُ ذلكَ في كِتَابِ الله -عَزَّوَجَلَّ-: ﴿وَنَفْسٍ وَما سَوَّاهَا فألْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [سورة الشمس، الآيتان ٧، و٨]))[3].

---

(١) انظر: معالم التنزيل، ٧٧ / ٣٣٩، للإمام البغوي، وتفسير القرآن العظيم، ٤ / ١٨٨، للحافظ ابن كثير، وشفاء العليل، ٢ / ٤٨١. ٤٨٢، للإمام ابن القيم.

(٢) شفاء العليل، ٢ / ٤٦٩، للإمام ابن القيم.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أُمِّه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ح رقم ٢٦٥٠، ٤ / ٢٠٤١.



وهذا إخبار منه -سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ- تعالى بأنه هو الذي يُلهم العبدَ فجورَه وتقواه والإلهام الإلقاء في القلب لا مجرد البيان والتعليم، أي جعل فيها فجورها وتقواها، وقراءة الآية عقيب إخباره بتقديم القضاء والقدر السابق يدل على أن المراد بالإلهام استعمالها فيما سبق لها لا مُجرد تعريفها، فإنَّ التعريف والبيان لا يستلزم وقوع ما سبق به القضاء والقدر(١).

هـ) قال -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- لِأَشَجِّ عبدِ القيسِ: ((إنَّ فيك خُلَّتَينِ يُحِبُّهما اللهُ: الحِلْمَ والأَناةَ، فقال: أخُلُقَينِ تَخلَّقتُ بهما؟ أم خُلُقينِ جُبِلتُ علَيهِما؟ فقال: بل خُلقَينِ جُبِلتَ عليهما، فقال: الحمدُ للهِ الَّذي جبَلَني على خُلقَينِ يُحِبُّهما الله ورسولُه))(٢).

و) وأخرج الإمام البخاري بسنده في كتاب خلق أفعال العباد عَنْ حُذَيْفَةَ -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ- قَالَ، قالَ النبيُّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ-: ((إنَّ الله يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ))، وتلا بعضهم عند ذلك ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [سورة الصافات آية ٩٦]. قال البخاري: فَأَخْبَرَ أَنَّ الصناعات وأهلهَا مخلوقة(٣).

ثم رواه مِن طريق آخر عن حُذيفة -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ-: ((إنَّ الله خَلَقَ كُلَّ صَانِعٍ وصَنْعَتَهُ، إنَّ الله خَلَقَ صَانِعَ الْخَزَمِ وصَنْعَتَهُ))(٤). ((يُريد أَنَّ الله يخلق الصناعة وصانعها، كقوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [سورة الصافات آية ٩٦]، ويُريد بصانع الخَزَم: صانع ما يتخذ مِن الخزَم))(٥).

---

(١) شفاء العليل، ٢ / ٤٧٤، للإمام ابن القيم.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد، ١٠٩/٢، ١١١، رقم ٢٠٦، ٢١٠،٢١١،٢١٢، وأبو داود في كتاب الأدب، باب (١٦١) في قبلة الرجل،٣٩٥/٥، ح٥٢٢٥، والنسائي في السنن الكبرى في كتاب النعوت، باب (٤٨) الحب والكراهية،٤ /٤١٦، ح٧٧٤٦، وابن أبي عاصم في السنَّة، باب (٣٣)، ح١٩٠، ص٨٤.

(٣) كتاب خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٦، رقم ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦. وانظر كذلك إلى: السنَّة لابن أبي عاصم، باب (٧٨)، ح ٣٥٧، ٣٥٨، ص ١٥٨، والحاكم في كتاب الإيمان، ١/ ٨٥ ح ٨٥، ٨٦، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يُخرجاه، ووافقه الذهبي، وهبة الله اللالكائي في شرح أُصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة، ٣ / ٥٣٨، ٥٣٩، رقم ٩٤٢، ٩٤٣.

(٤) انظر: خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٧، رقم ١٢٥، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، ٤ / ١٨١، رقم ١٦٣٧. والْخَزَم: بالتحريك شجر يُتخذ مِن لحائه الحبالَ.

(٥) انظر: تعليق المحقق فهد بن سليمان الفهيد على كتاب خلق أفعال العباد، حاشية رقم ٤، ٦٧/٢.

وذكر البخاري عن عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عند تفسيره لقوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شيءٍ خلقناه بقدر﴾ [سورة القمر: آية ٤٩]، قال: حتى العجز والكيس[١]، وعن عبد الله بن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، قال: ((كُلُّ شيءٍ بقَدَر حتى العَجْز والكَيْس))[٢]، وقال ابن عباس: ((كُلُّ شيءٍ بقَدَر؛ حتَّى وضْعُكَ يَدَكَ عَلَى خدِّكَ))[٣].

قال الإمام البخاري: سمعتُ عُبيد الله بن سعيد، يقول: سمعت يحيى بن سعيد، يقول: ما زلتُ أسمع أصحابنا يقولون: إِنَّ أفعال العباد مخلوقة[٤].

وقد نقل الحافظ أبو القاسم هبة الله اللالكائي إجماع الصحابة والتابعين والخالفين لهم مِن علماء الأُمَّة على أَنَّ أَفعال العباد كلها مخلوقة لله -عَزَّ وَجَلَّ- طاعاتها ومعاصيها. ثُمَّ قال: وهو مذهب أهل السنَّة والجماعة يتوارثونه خلفاً عن سلف مِن لدن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بلا شك ولا ريب[٥].

قال الإمام أبو عثمان إسماعيل الصابوني: ((ومِن قول السلف في أكساب العباد[٦] إنها مخلوقة لله تعالى، لا يمترون فيه، ولا يعدون من أهل الهدى ودين الحق مَن ينكر هذا القول وينفيه))[٧].

وقال الإمام ابن تيميَّة: ((أَفْعَالُ الْعِبَادِ " مَخْلُوقَةٌ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَائِرُ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ: الْإِمَامُ أَحْمَد وَمَنْ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ قَالَ: إنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: إنَّ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ وَقَالَ يَحْيَى بن سَعِيدٍ الْعَطَّارُ: مَا زِلْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ

---

(١) خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٩، رقم ١٢٩.

(٢) المرجع السابق: خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٩، رقم ١٣٠.

(٣) المرجع السابق: خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٩، رقم ١٣١.

(٤) المرجع السابق: خلق أفعال العباد، ٢ / ٧٠، رقم ١٣٢.

(٥) شرح أُصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة، تحت عنوان: ((سياق ما فسر مِن الآيات في كتاب الله -عَزَّ وَجَلَّ- وما روي مِن سنَّة رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في إثبات القدر)) ٣/٥٣٤ .٥٣٨، لهبة الله اللالكائي.

(٦) انظر تعليق د. عبد اللطيف في حاشيته على العقيدة الطحاوية ٢ / ٧٦١.

(٧) عقيدة السلف أصحاب الحديث، ص ٢٧٩، للإمام إساعيل الصابوني، تحقيق: د. ناصر الجديع.

أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ))(١).

فأهل السنَّة والجماعة ينزهون الله تعالى أن يكون في ملكه ما لم يخلقه ولا يقدر عليه ولا هو واقع تحت مشيئته، وقد قال -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- ﴿ألا له الخلق والأمر﴾، وأنَّ كل أفعال العباد خلق لله تعالى، وأَنَّ أَفعالهم الاختياريَّة كسب من أنفسهم، بمنزلة الأسباب للمسببات، فالعباد لهم قدرة وإِرادة ولكنها خَلق لله تعالى داخلة تحت قدرة الله ومشيئته، فهو -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- الذي شاءها وخلقها وهم الذين فعلوها وكسبوها حقيقة، قال تعالى ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة التكوير، آية ٢٩]، وقال تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٨٦]؛ فالمضاف إلى الله هو خلقها، والمضاف إِلى العباد والذي عليه الحمد والذم هو كسبها(٢).

وفي هذا البيان لعقيدة أهل السنَّة والجماعة في مسأَلة خلق الله لأفعال العباد ردٌّ على اعتقاد المعتزلة القدرية، والجبرية الجهميَّة.

فالمعتزلة القدرية النفاة الذين ينكرون عموم المشيئة والخلق ذهبوا إِلى أنَّ أَفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى وإِنما هم خالقون لأفعالهم(٣).

يقول القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي: ((اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله -عَزَّوَجَلَّ- أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا مُحدث سواهم، وأن من قال أن الله -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- خالقها ومحدثها، فقد عظم خطؤه، وأحالوا حدوث فعل من فاعلين))(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى: ٨ / ٤٠٦، للإمام ابن تيميَّة.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى: ٨ / ٣٨٧ . ٣٩٣، وشفاء العليل، ٢ / ٤٦٢، ٤٦٨.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، ٨ / ٤٠٦، وشرح الطحاوية، ٢/ ٦٤٠، للقاضي علي بن أبي العز..

(٤) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ٨/ ٣، وشرح الأصول الخمسة ص ٣٣٢، ٣٣٦ للقاضي عبد الجبار. وحكى عقيدتهم الإمام أبو الحسن الأشعري، فقال: ((أجمعت المعتزلة على أَنَّ الله سبحانه لم يخلق الكفر والمعاصي، ولا شيئاً مِن أفعال غيره). انظر: مقالات الإسلاميين، ١ / ٢٩٨، وقال سيف الدين الآمدي في غاية المرام في علم الكلام، ص ١٨١: ((وأَمَّا المعتزلة فمطبقون على أَنَّ أفعال العباد المختارين مخلوقة لهم وأَنَّها غير داخلة في مقدورات الرب تعالى كما أَنَّ مقدورات =

وذهبت الجبرية الجهميَّة - أتباع الجهم بن صفوان ومَن نحى نحوهم كجمهور الأشاعرة -: إلى أنَّ العباد مجبورون على أَعمالهم، لا قدرة لهم ولا إرادة ولا اختيار، والله وحده هو خالق أَفعال العباد، وأعمالهم إنما تُنسب إليهم مجازاً، وحركتهم واختيارهم كورق الشجر تحركه الرياح، وكحركة الشمس والقمر والأفلاك(١).

قال الجرجاني: ((إنَّ أَفعال العباد الاختياريَّة واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله -سُبْحَانَهُوَتَعَالَى- أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما، فيكون الفعل مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً، ومكسوبً للعبد، والمراد بكسبه إياه: مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له. وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري))(٢).

وأذكر رداً مختصراً على الفريقين من قول الإمام ابن القيم في شرحه لقوله تعالى ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة المائدة: الآية ١٤]، وقوله تعالى ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة المائدة: الآية ٦٤]، فقال رحمه الله تعالى: ((وهذا الإغراء والإلقاء محض فعله -سُبْحَانَهُوَتَعَالَى- والتعادي والتباغض أثره وهو محض فعلهم وأصل ضلال القدرية والجبرية من عدم اهتدائهم إلى الفرق بين فعله -سُبْحَانَهُوَتَعَالَى- وفعل العبد فالجبرية جعلوا التعادي

=

الرب غير داخلة في مقدوراتهم).

(١) انظر: الفرق بين الفرق، ص ٢١١، لعبد القاهر البغدادي، والملل والنحل، ١ / ٩٨، للشهرستاني، وشرح العقيدة الطحاوية، ٢ / ٦٣٩ للقاضي علي بن أبي العز، وموقف ابن تيميَّة من الأشاعرة، ٣ ١٣٣٥ . ١٣٤١، ومباحث في العقيدة في سورة الزمر، ص ٥٢٤.

(٢) انظر: شرح المواقف، قسم الإلهيَّات، في المرصد السادس منه: في أفعاله تعالى، في المقصد الأول منه: في أفعاله تعالى وأفعال العباد، ٨ / ١٦٣، للشريف الجرجاني. يقول الآمدي في كتابه غاية المرام، ص ١٨٢ . بعد ذكر أكثر من قول في مذهبهم الأشعري. ((وذهب مَن عدا هؤلاء مِن أهل الحق إلى أَنَّ أفعال العباد مضافة إليهم بالاكتساب وإلى الله تعالى بالخلق والاختراع، وأنَّه لا أثر للقدرة الحادثة فيها أَصلاً)). وانظر إلى بيان تطور مذهب الأشاعرة في مسألة خلق الله لأفعال العباد إلى كتاب: الملل والنحل، ١ / ١٠٩ . ١١٢ للشهرستاني، وموقف ابن تيميَّة من الأشاعرة، ٣ ١٣٣٥ . ١٣٤١.

والتباغض فعل الرب دون المتعاديين والمتباغضين والقدرية جعلوا ذلك محض فعلهم الذي لا صنع لله فيه ولا قدرة ولا مشيئة وأهل الصراط السوي جعلوا ذلك فعلهم وهو أثر فعل الله وقدرته ومشيئته كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكم فِي البَرِّ والبَحْرِ﴾ [سورة يونس: الآية ٢٢] فالتسيير فعله والسير فعل العباد وهو أثر التسيير وكذلك الهدى والإضلال فعله والاهتداء والضلال أثر فعله وهما أفعالنا القائمة بنا فهو الهادي والعبد المهتدي وهو الذي يضل من يشاء والعبد الضال وهذا حقيقة وهذا حقيقة والطائفتان عن الصراط المستقيم ناكبتان))[١].

وقال الإمام ابن تيميَّة في العقيدة الواسطيَّة فقال: ((والعباد فاعلون حقيقية، والله خالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر والمصلي والصائم، وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم كما قال تعالى ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[٢] وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية الذين سماهم النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((مجوس هذه الأمة))[٣]، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلبوا العبد قدرته واختياره، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها))[٤].

(١) شفاء العليل، ٢ / ٤٨٧ . ٤٨٨.

(٢) سورة التكوير: الآيتان ٢٨، ٢٩.

(٣) كما في الحديث: (القدريّة مَجوس هذِهِ الأمّة) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، ٤ / ٢٢، رقم ٤٦٩١، وحسّنه الألباني في ظِلال الجنة تخريج أحاديث كتاب السنة لابن أبي عاصم رقم ٣٣٨، ص ١٥٠، ورقم ٣٤٢، ص ١٥١. قال القاضي ابن أبي العز في شرح الطحاوية معلقاً على هذا الحديث: (وَالْقَدَرِيَّةُ نُفَاةُ الْقَدَرِ جَعَلُوا الْعِبَادَ خَالِقِينَ مَعَ الله تَعَالَى. وَلِهَذَا كَانُوا مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، بَلْ أَرْدَأَ مِنَ الْمَجُوسِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَجُوسَ أَثْبَتُوا خَالِقَيْنِ، وَهُمْ أَثْبَتُوا خَالِقِينَ!) ٢ / ٦٤٠.

(٤) العقيدة الواسطية مع شرحها للشيخ محمد خليل الهراس، وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصاري، ص ١٠١. راجع الرد بشكل تفصيلي على الطائفتين . القدرية والجبرية . في مسألة خلق الله لأفعال العباد، إلى كل من: مجموع فتاوى الإمام ابن تيميَّة ٨ / ٣٨٦ . ٤٠٨، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر ٢ / ٤٤٩ . ٥١٣ (الباب الثالث عشر: في ذكر المرتبة الرابعة مِن مراتب القضاء والقدر وهي مرتبة خلق الله سبحانه الأعمال وتكوينه وإيجاده لها) لابن القيم الجوزية، والمعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنّة منها، ص ١٦٩ . ١٨٤، د. المعتق، وموقف ابن تيميَّة من الأشاعرة، ٣ / ١٣٣٠ . ١٣٤٨ .

المسألة العاشرة

أن التدبير والتأثير في هذا الكون لله وحده لا شريك له

قوله تعالى ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ مُسْتَأْنَفٌ اسْتِئْنَافَ التَّذْيِيلِ لبداية الآية مِن قوله تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ...﴾[١] فَالْخَلْقُ: إِيجَادُ الْمَوْجُودَاتِ، وخَلقُ المخلوقات، وَالْأَمْرُ: تَسْخِيرُهَا لِلْعَمَلِ الَّذِي خُلِقَتْ لِأَجْلِهِ، فَهُوَ الَّذِي دَبَّرَهَا وَصَرَّفَهَا عَلَى حَسَبِ إِرَادَتِهِ لَا أَحَدَ غَيْرُهُ[٢].

قال الحافظ ابن كثير: ((﴿يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ ، أَيِ: الْجَمِيعُ تَحْتَ قَهْرِهِ وَتَسْخِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ مُنَبِّهًا ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾أَيْ: لَهُ الْمُلْكُ وَالتَّصَرُّفُ))[٣].

فله -عَزَّوَجَلَّ- الخلق والأمر لا شريك له، هو الخالقُ لهذا الكون والآمرُ فيه والسلطانُ عليه والمُسيّرُ له والمُدبّرُ لبقائِهِ لا إله إلا هو الحيُّ القيّوم[٤]، قال ابْنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: لَا يُشْرِكُهُ فِي تَدْبِيرِ خَلْقِهِ أَحَدٌ[٥]، وقَالَ مُجَاهِدٌ: يَقْضِيهِ وَيُقَدِّرُهُ وَحْدَهُ[٦]، -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- ((مُدبّرًا للأمور، وقَاضِيًا في خلقِه ما أحبّ، لا يُضادُّه في قَضائِه أحدٌ، ولا يَتعقَّبُ تدبيرَهُ مُتَعَقّبٌ، ولا يدخلُ أُمورَه خَلَلٌ))[٧].

وروى الإمامُ ابْنُ جَرِيرٍ الطبري بسنده حديثاً مرفوعاً إلى رسولِ الله -

---

(١) وهي الآية ٥٤ من سورة الأعراف، قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

(٢) انظر: التحرير والتنوير، ٨ / ١٦٩ لابن عاشور، وروح المعاني، ٩ / ١٤٧، لشهاب الدِّين الألوسي، محاسن التأويل، ٧/ ٢٧٥١، لمحمد جمال الدِّين القاسمي.

(٣) تفسير القرآن العظيم، ٢ / ٢٠٥، للحافظ ابن كثير.

(٤) زهرة التفاسير، ص ٢٨٦٥، لمحمد أبو زهرة.

(٥) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، ١٠ / ٤٥١، ٤٥٢.

(٦) أخرجه ابن جرير في التفسير، ١٢ / ١١٤، ١١٥.

(٧) تفسير الطبري (جامع البيان عن لتأويل آي القرآن)، ١٢ / ١١٣، ١١٤.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وفيه: ((وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الله جَعَلَ لِلْعِبَادِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْئًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ الله عَلَى أَنْبِيَائِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾))[١].

يقول ابن عاشور: ((والتَّعْرِيفُ في الخَلْقِ والأمْرِ تَعْرِيفُ الجِنْسِ، فَتُفِيدُ الجُمْلَةُ قَصْرَ جِنْسِ الخَلْقِ وجِنْسِ الأمْرِ على الكَوْنِ في مُلْكِ الله تَعالى، فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ شَيْءٌ مِن هَذا الجِنْسِ، وهو قَصْرٌ إضافِيٌّ مَعْناهُ: لَيْسَ لِآلِهَتِهِمْ شَيْءٌ مِنَ الخَلْقِ ولا مِنَ الأمْرِ)[٢] و ((واللّامُ الجارَّةُ لِضَمِيرِ الجَلالَةِ لامُ المِلْكِ. وتَقْدِيمُ المُسْنَدِ هُنا لِتَخْصِيصِهِ بِالمُسْنَدِ إلَيْهِ))[٣]﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ فتقديمُ الجارّ والمجرورِ لَهُ هنا؛ لتخصيصه تَعالَى بالخَلْقِ والأَمْر، لذا يقول القاسمي: و((فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا الله -عَزَّوَجَلَّ-، أَيْ لِلْحَصْرِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ تَقْدِيمِ الظَّرْفِ، فَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ يَقُولُ إِنَّ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالْكَوَاكِبِ تَأْثِيرَاتٍ فِي هَذَا الْعَالَمِ))[٤]، وهذه عقيدة الصابئة المشركة، الذين يقولون بتأثير الكواكب والأجرام السماوية على الحوادث الأرضية، فهم - كما يقول الإمام ابن القيم - ((يُعَظِّمُونَ الكواكب السبعة والبروج الإثني عشر ويُصوِّرونها في هياكلهم. ولتلك الكواكب عندهم هياكل مخصوصة، وهي المُتَعَبَّداتُ الكبار كالكنائس للنصارى والْبِيَعِ لليهود. فلهم هيكلٌ كبير للشمس وهيكلٌ للقمر وهيكل للزُّهرة وهيكل للمشتري وهيكل للمريخ وهيكل لعطارِد وهيكل لِزُحَل وهيكل للعلة الأولى. ولهذه الكواكب عندهم عباداتٌ ودعوات مخصوصة. ويصورونها في تلك الهياكل ويتخذون لها أصناماً تخصُّها ويقرّبون لها القرابين))[٥].

وفي الآية ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ - أَيضاً - رد على الصوفيَّة الذين ذهبوا إلى أن لأوليائهم تصرفات في هذه الحياة الدنيا وبعد الممات، وأنَّ الله قد أعطى الأولياء

(١) أخرجه ابن جرير في التفسير ١٠/ ٢٤٧. وقال محققو تفسير الحافظ ابن كثير: ((إسناده هالك))، ٦/ ٣٢٠.

(٢) تفسير التحرير والتنوير، ٨ / ١٦٩ لابن عاشور.

(٣) المرجع السابق، ٨ / ١٦٩، لابن عاشور.

(٤) (محاسن التأويل، ٧/ ٢٧٥١، لمحمد جمال الدِّين القاسمي.

(٥) إغاثة اللهفان في مكايد الشيطان، ٢ / ٣٦٠، للإمام ابن القيم. وفي بيان عقيدتهم في تأثير تلك الكواكب على الكون، انظر: الملل والنحل، ٢/٣١٠، لأبي الفتح محمد الشهرستاني.

الدرجة الكونية، وهي: لغة كن فيكون[١].

ويعتقدون أنَّ حفظ الوجود إنما يتم بواسطة أوليائهم، وأن أوليائه هم الرواسي التي تحفظ الأرض[٢]، ومن أقوالهم في ذلك، ما قاله مؤسس الطريقة التيجانية أبو العباس أحمد التيجاني [ت ١٢٣٠هـ]: ((إن نسبة القطب إلى الوجود كنسبة الروح للجسد، فلو زالت روحانيته مِن الوجود لانعدم الوجود كله، وكل خواص الوجود بأسرها على التآمها وافتراقها وعمومها وخصوصها وإطلاقها وتقييدها كلها لا تلازم ذوات الوجود إلا بوجود روحانية القطب فيها، فإذا أزال القطب روحانيته عنها انهدم الوجود كله وصار ميتاً))[٣].

ويرون أنَّ أوليائهم قادرون على قضاء الحوائج الدنيويَّة والأخرويَّة، كإنزال الرزق وإنزال المطر وهداية القلوب وغفران الذنوب ودخول الجنَّة، وغيرها[٤].

كما أن في الآية الكريمة ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ ردٌّ على الملاحدة. والإلحاد مدارسه متعدِّدة منها القديم كالدهريَّة[٥] والطبعيين[٦]، ومنها الحديث كالشيوعيَّة[٧]

---

(١) جواهر المعاني وفيض الأماني، ٢ / ٧٦، ٧٧، لأبي العباس التجاني.

(٢) تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي ، ١ / ١٧٤، ١٧٥ . محمد أحمد لوح

(٣) جواهر المعاني، ١ / ٢٧٦.

(٤) انظر: تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي، ١ / ٣٤٤، ٣٤٥، و٢/ ٢٠٠ . ٢٠٢، وحركة التصوف في الخليج العربي، ص ٣١٣، ٣١٤.

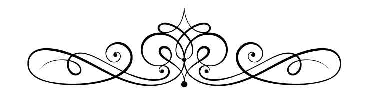
(٥) قال الله فيهم ﴿قَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ سورة الجاثية ٢٤، وعن أبي هريرة، عن النبيّ -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قال: (كانَ أهْلُ الجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: إنَّمَا يُهْلِكُنَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَهُوَ الَّذِي يُهْلِكُنَا وَيُمِيتُنَا وَيُحْيِينا) انظر: تفسير الطبري، ٢١ / ٩٧.

٦) وهم الذين ينسبون وجود الأشياء إلى الطبيعة، وينكرون وجود الخالق. وهم مختلفون في تحديد مفهوم الطبيعة. انظر إلى: الوجود الحق، ص ٥٤، ٥٥، حسن هويدي، الإسلام والمذاهب الفلسفيَّة المعاصرة، ص ١٣٨، د. مصطفى حلمي.

(٧) ومِن اعتقاداتهم: إنكار وجود الله، وإنكار كل الغيبيات، وأزليَّة المادة وأبديتها، وتطورها الذاتي، وأنها عديمة الوعي والإرادة والتدبير، وليس وراءها عقل يُدبرها، ولا إرادة تهيمن عليها وتسيرها، ولا قصد يوجه مسيرتها. انظر: أَطلس الفلسفة، ص ١٦٩ . ١٧١، ترجمة جورج كتورة، وكواشف =

والوجوديَّة الإلحاديَّة[(١)].

والإلحاد بكل مدارسه يجمعهم إنكار وجود الله تعالى، وأنَّه ليس له في هذه الحياة لا خلق ولا تدبير ولا تصريف ولا أمر. وليس لهؤلاء الملاحدة مِن علم يتكلمون به إنما هو الظن والتوهم والتخيّل كما قال تعالى ﴿وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [سورة الجاثية، آية ٢٤].



=

زيوف، ص ٥١١ . ٥١٥، عبد الرحمن حبنكة الميداني.

(١) الوجوديَّة بالمعنى العام: إبراز قيمة الوجود الفردي. وفي بداية ظهورها لم تكن آراؤها ملزمة للإلحاد بالله، حتى ظهر بعض أتباعها كمارتن هيدجر [ألماني ولد عام ١٨٨٩ م]، وجان بول سارتر [فرنسي يهودي ولد عام ١٩٠٥ م] أبرزوا مسألة الإلحاد وإنكار وجود الله في أقوالهم. يقول هيدجر: ((لا نرى فوقنا أيَّة قوة عليا تعيننا على التحكم في مصيرنا)، ويقول سارتر: ((أما نحن فإننا قد قوضنا الله، لكننا قلنا باستمرار وجود تلك القيم بالرم مِن اعتقادنا بعدم وجود الله). انظر: الشرك في القديم والحديث، ٧٣١/٢ - ٧٣٤، وكواشف زيوف، ص ٣٥٩ . ٣٧١.

المسألة الحادية عشر

ليس لأحد الحق في الاعتراض على الله تعالى

خلق الله العباد لعبادته وحده لا شريك له، فقد قال -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [سورة الذاريات، آية ٥٦].

والعبودية تتضمن الخضوع لله تعالى والذُّل له والاستسلام لأوامره وأحكامه وأقداره وأفعاله(١)، والاعتراض على الله تعالى مناف لعبوديَّته، أَمَّا التسليم له -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- فهو مِن أُصول الإسلام، وأساسيَّات هذا الدِّين الذي لا يقوم إلا بها، يقول الإمام الزهري: ((مِن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم))(٢)، ولا تثبت قدم الإسلام إلاَّ على ظهر التسليم والاستسلام(٣).

وليس للمعترضين وجه عقلي صحيح في اعتراضهم على الله تعالى، حيث أَنَّه ليس لهم شيء من الخلق والأمر، فهو -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- الخالق لكل شيء والآمر والناهي، فيفعل ما يشاء ويحكم ما يُريد(٤).

قال ابن حجر الهيتمي: ((وغفلوا عن أن الله تعالى حد لنا حدوداً، ونهانا عن مجاوزتها، فوجب علينا امتثال ذلك لأن حدود الله تعالى لا تقابل بقضية رأي ولا عقل، بل يجب قبولها سواء أفهمنا لها معنى مناسباً أو لا، إذ هذا هو شأن التكليف والتعبد، والعبد الضعيف العاجز القاصر الفهم والعقل والرأي يتعين عليه الاستسلام لأوامر سيده القوي القادر العليم الحكيم الرحمن الرحيم المنتقم الجبار العزيز القهار، ومتى حكم عقله، وعارض به أمر سيده انتقم منه وأهلكه بعذابه الشديد ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [سورة البروج، آية ١٢] ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾

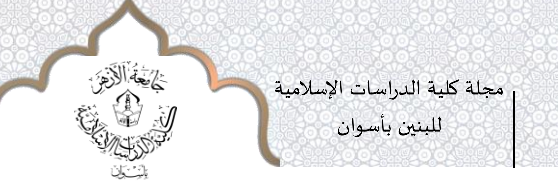
---

(١) العبودية، ص ٢٦، للإمام ابن تيميَّة.

(٢) أخرجهُ البخاري معلقا بصيغة الجزم (٦/ ٢٧٣٧)، ووصله الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١١١/٢)، وانظر: تغليق التعليق (٣٦٦/٥).

(٣) العقيدة الطحاوية، ص ٢٠١.

(٤) انظر: تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)، ٢ / ٢١٠، وتفسير ابن عادل الحنبلي (اللباب في علوم الكتاب)، ٩ / ١٤٢.



[سورة الفجر، آية ١٤]))[١].

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز: ((الأحكام التي شرعها الله لعباده وبينها في كتابه الكريم، أو على لسان رسوله الأمين عليه من ربه أفضل الصلاة والتسليم، كأحكام المواريث والصلوات الخمس والزكاة والصيام ونحو ذلك مما أوضحه الله لعباده وأجمعت عليه الأمة، ليس لأحد الاعتراض عليها ولا تغييرها ... فالواجب العمل بذلك عن اعتقاد وإيمان، ومن زعم أن الأصلح خلافه فهو كافر، وهكذا من أجاز مخالفته يعتبر كافراً؛ لأنه معترض على الله -سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ- وعلى رسوله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- وعلى إجماع الأمَّة))[٢].

والمعارضون لله تعالى في خلقه وأمره كما أَنهم يُسقطون الاستدلال بالعقل السليم فهم كذلك يُسقطون الأدلة الشرعية مِن الكتاب والسنَّة، ويزعمون أنها لا تُفيد علماً ولا يقيناً، وأَنها مخالفة لما يرونهم هم من المعقولات ويجب عندهم تقديم معقولاتهم عليها[٣].

وقدوتهم في ذلك بليس اللعين الذي اعترض على الله تعالى في أمره بالسجود لآدم، وجعل ما أمر الله به منافياً ومخالفاً للعقل والحكمة؛ لأنه يرى أَنَّ النار أفضل من الطين، فقَالَ ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [سورة الأعراف، آية ١٢].

لذلك جعل الله تعالى الضلالَ والشقاءَ جزاء المعترضين على أَحكامه وأَقداره ((بمعقول أَو رأي أو حقيقة باطلة أو سياسة ظالمة أَو قياس إِبليسي أو خيال فلسفي ونحو ذلك... قال تعالى ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [سورة طه، آية ١٢٤] فوصفه بالعمى الذي هو ضد الهدى وبالمعيشة الضنك التي هي ضد السعادة، فكتاب الله أَوله هداية وآخره سعادة، وكلام

---

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر، ١ / ٣٢٠، لابن حجر الهيتمي.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، ٤ / ٤١٥، سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز.

(٣) الصواعق المرسلة، ٣ / ١١٣٠، ١١٣١، لابن القيم. (بتصرف).



المعارضين له بمعقولهم أوله ضلال وآخره شقاوة))(١).

والاعتراض على الله تعالى سبب عظيم لنشأت الاعتقادات المخالفة لدين الله تعالى.

ومِن هؤلاء المعترضين على الله تعالى في خلقه وأمره، مَن سلك مسلك الإلحاد(٢).

فهؤلاء لجهلهم بحكمة الله في خلقه وأفعاله وأقداره فقد اعترضوا على الله تعالى في بعض مِن ذلك، وأن يكون مبدعاً متقناً حكيماً.

وقد ردَّ عليهم العلماء والباحثون بأمثلة علميَّة عمليَّة مختبريَّة(٣)، تجعل أرباب العقول يؤمنون بأَّن خالق الكون إله عظيم مُبدع متقن حكيم، قال تعالى ﴿صُنْعَ الله

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطلة، ٣ / ١١٢٨، ١١٢٩، لابن القيم.

(٢) حيث أن أصل الإلحاد هو إنكار وجود الله تعالى. انظر: ميليشيا الإلحاد، ص ١٣٢، د. عبد الله العجيري.

(٣) منها:

أ) النظر إلى سير الذرات في أجسام المخلوقات، ودوران الالكترون حول النواة.

ب) إسقاط قولهم بأزليَّة الكون، عن طريق القانون الثاني للديناميكا الحراريَّة يتبيَّن أَن للكون بداية مُحكمة. وقد استخدم العلماء هذا القانون لإثبات العناية الإلهيَّة والتدخل الإلهي في حياة المخلوقات [ففي كل جزء مِن مليار جزء من الثانية أي كل فيمتو ثانية تحدث العناية الإلهيَّة وإلا لتوقفت الحياة. فالفيمتو ثانية هي الفترة لحدوث تفاعل كيميائي يمكن رصده]. كما أنه بهذا القانون تمَّ إسقاط فلسفات وثنية مثل الهندوسيَّة والبوذية والديانة الصينية التقليدية ((حيث تقوم هذه الديانات الوثنيَّة على فرضية دوران الزمان، أي أن الزمان يسير في دورات، حيث يعيد الزمان نفسه كل بضعة ملايين من السنين، لكن هذا القانون ينسف هذه الفرضية الوثنية، حيث يقرر هذا القانون أن الزمن يسير بطريقة خطية Linear وليس بطريقة دورية Cyclic فيستحيل أن تنتقل الحرارة مِن جسم بارد إلى جسم أسخن.

ج) التلقيح لبعض الزهور مثل زهرة الأوركيدا، والزهور التي بلا رحيق جاذب للحشرات. انظر: الإلحاد يُسمِّم كل شيء، ص١٥، ٧٧ . ٨٣، ٩٧ . ١٠٣، ١١٢ . ١١٧، ١٦٥ . ١٧٧، د. هيثم طلعت، وميليشيا الإلحاد، ص ٨٨، ٩٢، ٩٥، ٩٦، عبد الله العجيري

الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة النمل، آية ٨٨]، وقال تعالى ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة، آية ١٦٤].

وجهلهم بحكمة الله في بعض أفعاله وأقداره(١) ليس حجة لهم على الاعتراض على الله تعالى، فإِنَّه مِن البديهيات أَنَّ الإنسان العاقل الاختياري لا يعقل أن يفعل الفعل لا لغاية ولا لغرض فكيف بربِّ الأرض والسماء، والقاعدة المنطقيَّة المستقرة في أذهان العقلاء تقول ((أَنَّ عدم العلم لا يعني العِلم بالعدم))(٢)، فعدم علم الإنسان بحكمة الله في أفعاله وأقداره لا يقتضي عدم وجود الحكمة عل وجه الحقيقة.

فاعتراضات أولئك على الحق -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- ((قائمة على خيالات لا حقائق، وفروض لا رصد، واحتمالات لا ثوابت))(٣).

كما أَنَّ كلّ مَن قدَّم العقل على النقل [النص الشرعي الصحيح](٤) هو مِمَّن

---

(١) ويضربون على ذلك أمثله، مثل وجود التشوهات الخِلْقية والأمراض المهلكة والمجاعات في العالم، وغيرها من الشبهات المنتشرة في المواقع الإلكترونيَّة المختصة بالشبه الإلحاديَّة.

(٢) انظر: الرد على المنطقيين، ص ١٠٠، الإمام ابن تيميَّة، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، القاعدة العاشرة، ٢ / ٧٠٠، عثمان بن علي حسن.

(٣) الإلحاد يُسمِّم كل شيء، ص ١٧٦، د. هيثم طلعت، ميليشيا الإلحاد، ص ٩٠، عبد الله العجيري.

(٤) وتقديم العقل على النقل بدعة قديمة حديثة. هي قديمة لأَنها ظهرت على يد الجهميَّة والمعتزلة ومَن تبعهم من متكلِّمي الأشاعرة والماتريدية ومَن نحى نحوهم وهي حديثة فيما يظهر منها في هذا الزمان على يد أصحاب الاتجاه العقلاني. وعند المفكرين المعاصرين لمعنى الاتجاه العقلاني أكثر مِن تفسير، منها: محاولة تفسير النصوص الشرعيَّة وفق مقتضيات الفلسفة البشريَّة، وتقديم حكم العقل عل النقل عند توهم التعارض، ومنها: التوجه الفكري الذي يسعى إِلى التوفيق بين نصوص الشرع وبين الحضارة الغربية، وذلك بتطويع النصوص وتأويلها تأويلاً جديداً يتلاءم مع المفاهيم المستقرة لدى الغرب. ويُطلق على أصحاب هذا الاتجاه "المدرسة العقلية" أو "العقلانيَّة" نسبة إِلى =

اعترض على الله تعالى، وذلك منشأ الضلال والبدع[١].

قال الإمام ابن تيميَّة: ((معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجال، وتقديم ذلك عليها، هو من فعل المكذبين للرسل، بل هو جماع كل كفر، كما قال الشهرستاني في أول كتابه المعروف بالملل والنحل ما معناه: " أصل كل شر هو من معارضة النص بالرأي، وتقديم الهوى على الشرع ". وهو كما قال، فإن الله أرسل رسله، وأنزل كتبه، وبين أن المتبعين لما أنزل هم أهل الهدى والفلاح، والمعرضين عن ذلك هم أهل الشقاء والضلال....

ومعلوم أن الكلام الذي جاءت به الرسل عن الله نوعان: إما إنشاء وإما خبر. والإنشاء يتضمن الأمر والنهي والإباحة. فأصل السعادة تصديق خبره، وطاعة أمره. وأصل الشقاوة معارضة خبره وأمره بالرأي، والهوى وهذا هو معارضة النص بالرأي وتقديم الهوى على الشرع ....

والمقصود هنا أن معارضة أقوال الرسل بأقوال غيرهم من فعل الكفار كما قال تعالى ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ الله إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة غافر، آية ٤] ﴿وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [سورة غافر، آية ٥].

ومن المعلوم أن كل من عارض القرآن، وجادل في ذلك بعقله ورأيه، فهو داخل في ذلك، وإن لم يزعم تقديم كلامه على كلام الله ورسوله، بل إذا قال ما يوجب المرية والشك في كلام الله، فقد دخل في ذلك، فكيف بمن يزعم أن ما يقوله بعقله ورأيه مقدم على نصوص الكتاب والسنة)[٢].

=
تعظيم العقل وتقديمه على النقل. وهذه المدرسة تبنَّت تحكيم العقل البشري، وقدمته على الدِّين، وجعلت لأحكامه اعتباراً فوق اعتبار نصوص الوحي، كما يُطلق عليها "المدرسة العصرانيَّة". انظر: الاتجاه العقلاني لد المفكرين الإسلاميين المعاصرين، ١ / ٥٥، د. سعيد الزهراني، والمدرسة العقلية الحديثة، ص ١١، د. ناصر العقل.

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ٢٠٨، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/ ٧١.

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥ / ٢٠٤ . ٢٠٦.

الفصل الرابع
مسائل متعلِّقة بتوحيد الألوهيَّة
المسألة الثانية عشر
أنَّ الله تعالى متفرِّد بالتشريع

فالمتفرِّد بالتشريع هو الله جلَّ جلاله وحده لا شريك له ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾، فبما أَنَّه هو الخالق لكل هذه الكائنات، والمالك لها، والمُدبِّر لشؤونها، وخلق الإنسان وصوَّره، واستخلفه في الأرض، وهو -سُبْحَانَهُوَتَعَالَى- أعلم بِما يُصلِح لعباده مِن أنفسهم، فلا أحد أَدرى بالإنسان مِن خالقه ومنشئه(١)، فله الحق وحده أن يأمرهم وينهاهم(٢)، ويقول لعباده المكلفين: افعلوا أو لا تفعلوا ((يأمرَهم ويحكُمَ فيهم بما يشاء))(٣)، يقول القرطبي: ((فلَهُ الخلقُ وله الأمرُ، خلَقَهم وأَمَرهم بما أَحبَّ، وهذا الأمرُ يقتضي النهي))(٤)، ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٥٤]، وغيرُ الله تعالى لا يصلح أن يكون له الأمر؛ لأَنَّ هذا الغير ((لم يخلق، ولم يُوجِد، ولم يُنعم، وهو أجهل مِن أَن يعرف خفايا نفسه وما يصلحها، فضلاً عن أَن يصلح الخلق جميعاً، كما أَنه يتأثر بكل ما يرد على ذهنه أَو عقله مِن شبهة أَو شهوة. وما مِن أحد مِن بني آدم إِلا وهذه حاله. وتعيين مَن يشرع لهم منهم تحكُّم قائم على جهل، بل لا يقوم على برهان صحيح وحجة قاضية. فلا شرع إِلا لله، ولا حكم لسواه))(٥).

وتكثرُ في القرآن الكريم أدلة تُثبت وحدانيَّة الله تعالى في الخلق والملك والتدبير كقوله تعالى ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [سورة الأنعام: آية ١٠٢]، وقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٨٩]، وقوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ

---

(١) أثر مقاصد القرآن في حل مشكلات الأمة، ص ١٤٥، لسعود بن خالد آل سعود.

(٢) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، ٣ / ٣٩٢، لخالد السبت.

(٣) فتح الرحمن في تفسير القرآن، ٢ / ٥٣١، للقاضي مُجير الدِّين العليمي المقدسي.

(٤) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ٩ / ٢٤٢.

(٥) المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص ١٣٣، د. إبراهيم البريكان.

شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [سورة الفرقان: آية ٢]، وقوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِن بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ [سورة يونس: آية ٣].

وكذلك فيه أدلة تثبت أحقيَّة الله تعالى وحده في الأمر والنهي، أي أنَّه -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- متفرِّد بالتشريع، كقوله تعالى ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف: آية ٥٤]، وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ الله يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة المائدة: آية ١]، وقال ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل: آية ٩٠].

لذا فإنَّ مَن آمن بتفرُّد الله تعالى بالتشريع - فإنَّه -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- (له الأمر) - وآمن بأنَّ الله تعالى له الخلق والملك والتدبير، فقد أقرَّ بوحدانيَّة الله تعالى واستسلم له باطناً وانقاد له باطناً، وهذا مقتضى معاني التوحيد بنوعيه (توحيد المعرفة والإثبات وتوحيد الطلب والقصد).

فمِمَّا يقتضيه توحيد المعرفة والإثبات؛ توحيد الله بأفعاله، وإفراده بالسيادة والتدبير كإفراده بالخلق والملك.

ومقتضى توحيد الطلب والقصد؛ إفراد الله بأفعال العباد، وإفراده تعالى بالطاعة في ما أمر به أو نهى عنه.

وهذا هو حقيقة الإيمان بالله تعالى، يقول الإمام محمد بن نصر المروزي: ((الإيمان: أن تؤمن بالله: أن توحِّده، وتصدق به بالقلب واللسان، وتخضع له، ولأمره، بإعطاء العزم لِلأداء لِما أمر، مجانباً للاستنكاب، والاستكبار، والمعاندة، فإذا فعلتَ ذلك لزمت محابه، واجتنبت مساخطه))(١).

وعدم التسليم والإيمان بتفرُّد الله تعالى بالتشريع خطير جداً على عقيدة مَن ذهب إلى ذلك، ومنها:

---

(١) تعظيم قدر الصلاة، ١ / ٣٩٢، للإمام محمد بن نصر المروزي.

١) أَنَّه إِعراض عن أمر الله الديني الشرعي التكليفي، وهذا يُنافي القبول والانقياد لتفرُّد الله بالألوهيَّة، فالقبول والانقياد شرطان مِن شروط شهادة لا إله إلا الله[١].

فالقبول: وهو انصياع القلب وخضوعه لما جاء عن الله تعالى ورسوله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- خضوعاً مستلزماً لطاعة الله -عَزَّوَجَلَّ- وعبادته، وهو المعنى المضاد للرد والاستكبار، قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى الله وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمْ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [سورة الأحزاب: آية ٣٦].

أَمَّا الانقياد: فهو انصياع الجوارح لشريعة الله تعالى؛ بمعنى أن يكون المسلم عاملاً بما أَمر الله تعالى به، منتهياً عمَّا نهى الله عنه، وهو المعنى المنافي للترك، قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا الله ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة الأحقاف: آية ١٦].

٢) أَنَّه يؤدِّي إِلى التسليم بِمُشرِّعٍ غيرِ الله، وأَنَّ له دون الله تعالى الأمر، أَو أَنَّه مشارك لله في ذلك، وهذا مِن أنواع الشرك الأكبر، والذي يُسمِّيه العلماء بشرك الطاعة؛ لأَنَّ الطاعة تتضمَّن معنى الذل والخضوع اللذان هما أَصل معنى العبادة[٢]، وهذا حق لله تعالى وحده لا شريك له. كما أَنَّ فيه تسوية غير الله بالله تعالى فيما هو مِن خصائص الله تعالى، وهو أمره الشرعي للمكلَّفين مِن عباده بطلب الفعل وهو الأمر اصطلاحاً[٣]، وطلب الترك، وهو

---

(١) شروط شهادة لا إله إلا الله سبعة، يقول العلامة حافظ حكمي في معارج القبول، ٢ / ٤١٨:

وبشروط سبعة قد قُيِّدت ... وفي نصوص الوحي حقاً وردت

فإنَّه لم ينفع قائلها ... بالنطق إلا حيث يستكملها

العلم واليقين والقبول ... والانقياد فادر ما أَقول

والصدق والإخلاص والمحبة ... وفقك الله لِما أَحبّه

(٢) الشرك في القديم والحديث، ٢ / ١١٠٦، لأبي بكر محمد زكريا.

(٣) الأمر اصطلاحاً: استدعاء الفعل بالقول على جهة الاستعلاء. انظر: شرح مختصر الروضة، ٢ /٣٤٧، لنجم الدِّين سليمان الطوفي، والجامع لمسائل أصول الفقه، ص ٢١٦، للدكتور عبد الكرين النَّملة.

النهي اصطلاحاً[١]، وهما التشريع، وقد خصَّه الله لنفسه دون خلقه وبيَّن أنَّه مالكه فقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿ألا له الخلق والأمر﴾[٢]، لذلك لما دخل عَدِيُّ بن حاتم الطائي - عندما كان نصرانياً - على رسول الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- وهو يقرأ قوله تعالى ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة التوبة: آية ٣١]، قالَ له: إنَّا لسنا نعبدُهم، فردَّ عليه رسولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- مُبيِّناً له وجه عبوديتهم في هذا المسألة بأنَّه تغيير ما جاء مِن عند الله مِن الأوامر والنواهي، فقال: ((أليس يحرِّمون ما أحلَّ الله فتحرِّمونه، ويحلُّون ما حرَّم الله فتحلُّونه؟ قال: قلت: بلى! قال: فتلك عبادتهم))[٣].

وقد حذَّر الله -عَزَّوَجَلَّ- مِن صِرْفِ أَمر الطاعة والاتباع لغيره تعالى في آيات كثيرة، منها: قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٠٠].

وقوله تعالى ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الأعراف: آية ٣].

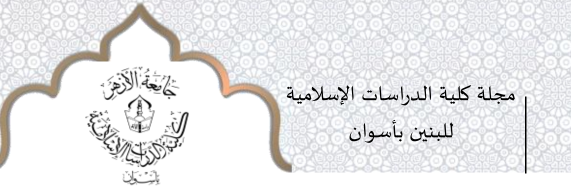
ففي الآية الكريمة أمر الله -عَزَّوَجَلَّ- عِباده المؤمنين أن يتبعوا ما شرعه في القرآن والسنَّة، وأن يحلوا حلاله، ويحرموا حرامه، ويمتثلوا أوامره، ويجتنبوا نواهيه؛ ((لأن الذي أنزل عليكم هذه الشريعة هو ربكم الذي هو خالقكم ومربيكم ومدبر أموركم والعليم بما فيه مصلحتكم، وحذار من أن تتركوا شريعة الإسلام التي تدعوكم إلى إفراد الله بالعبودية، وتتخذوا معه شركاء يزينون لكم الأباطيل، ويصرفونكم عن دينه

---

(١) النهي اصطلاحاً: استدعاء ترك الفعل بالقول على جهة الاستعلاء. انظر: الجامع لمسائل أصول الفقه، ص٢٣٥، للدكتور عبد الكرين النّملة، وشرح مختصر الروضة، ٢ /٤٢٩، لنجم الدِّين سليمان الطوفي؛ وعبارة: ((اقتضاء كف على جهة الاستعلاء). قال: ((خرج عنه الأمر، لأنَّه اقتضاء فعل)).

(٢) المدخل لدراسة العقيدة الإسلاميّة، ص ١٣٣ للدكتور إبراهيم البريكان. بتصرف.

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسير سورة التوبة، ١١ / ٤١٦ . ٤١٨، والترمذي في تفسير القرآن الكريم، باب "ومن سورة التوبة"، ٥ / ٢٥٩، رقم ٣٠٩٥.



القويم فالآية الكريمة كلام مستأنف خوطب به كافة المكلفين لحضهم على إفراد الله بالعبودية، ونهيهم عن اتباع أحد من الخلق فيما يتعلق بالأمور الدينية التي وضحتها الشريعة الإسلامية))[1]. ((ودَلَّت الآيةُ على ترك اتِّباع الآراء مع وجود النص فيه))[2].

٣) أَنَّه يُسوِّغ للخروج عن شريعة الله تعالى التي أوحى بها إلى رسوله الأمين محمد -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وهذا يؤدِّي إلى تبديل شرع الله تعالى بشرائع مختلَقة وضعيَّة.

وهذا الخروج عن أمر الله الديني الشرعي، وتبديله بغيره له آثار تُكدِّر الدنيا وتُضيِّع الآخرة، قال تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة النور: آية ٦٣]، فهذه الفتنة وهذا العذاب الأليم في الدنيا والآخرة جزاء المخالفة عن أمر الله تعالى وتبديل شرعه الذي ارتضاه لعباده في هذه الحياة.

ومِن تلك الآثار: الضلال عن الحق، قال تعالى ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [سورة المائدة: آية ٤٩].

ومِن تلك الآثار - أيضاً - الصدّ عن سبيل الله، قال تعالى ﴿اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللهِ ثَمَنًا قَلِيلا فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة التوبة: آية ٩]، أي أَنَّ من الأسباب التي حملت هؤلاء المبدِّلون لشريعة الله، والنابذون لها على هذا الغدر وعلى الفجور والطغيان عند القوة، وعلى المداهنة والمخادعة عند الضعف، هو أنهم استبدلوا شريعة الله المتضمنة لكل خير وفلاح إلى عرض مِن أعراض الدنيا وزخارفها الفانية - وهو حظ عاجل خسيس وثمن قليل[3] لهذا الاستبدال والتحريف الذي وقعوا فيه - فترتَّب على ذلك أَنَّهم صدُّوا أنفسَهم وصدُّوا غيرَهم عن سبيل الله القويم، ((إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) ففيه بيان سوء عاقبتهم، وقبح أعمالهم .

(١) التفسير الوسيط، ٥ / ٢٤٥، للدكتور محمد سيد طنطاوي.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ٩ / ١٥١.

(٣) وليس وصف الثمن بالقلة هنا من الأوصاف المخصصة للنكرات. بل هو من الأوصاف اللازمة للثمن المحصل بالآيات. لأن كل ثمن يؤخذ في مقابل آيات الله فهو قليل وإن بلغ ما بلغ من اعراض الدنيا وزينتها. انظر: التفسير الوسيط، ٦ / ٢١٧، د. محمد سيد طنطاوي.

المسألة الثالثة عشر

وجوب متابعة الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وطاعته فيما أمر ونهى

وهذه المسألة مبنيَّة على المسألة السابقة، وهي مسألة: إفراد الله -عَزَّوَجَلَّ- بالأمر والتشريع.

قال تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ فكما أنَّ الله تعالى هو المتفرِّد بالخلق والتدبير لهذا الكون، فله وحده تعالى الأمر والتشريع، فيجب على العباد طاعته -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- فيما أمر به وشرع.

ومِمَّا أمر به وشرع وجوب توحيد رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بالمتابعة والتسليم له والإذعان والانقياد لكل ما أخبر به عن الله تعالى؛ لذا قال تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا الله إِنَّ الله شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة الحشر: آية ٧]، فأوجب الله تعالى امتثال ما أمر به رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، والانتهاء عما نهى عنه رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ثُم بيَّن تعالى أنه شديد العقاب لمن خالف هذا الأمر.

والأدلة على وجوب طاعة الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ومتابعته كثيرة جداً، منها:

قوله تعالى ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ﴾ [سورة النساء: آية ٨٠] أَنَّ طاعة الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- طاعة لله تعالى، كما قال تعالى، فبيَّنت الآية الكريمة أنَّ ((كل مَنْ أطاع رسول الله في أوامره ونواهيه ﴿فَقَدْ أَطَاعَ الله﴾ تعالى لكونه لا يأمر ولا ينهى إلا بأمر الله وشرعه ووحيه وتنزيله، وفي هذا عصمة الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لأن الله أمر بطاعته مطلقا))[١].

وعن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((مَن أَطَاعَنِي فقَدْ أطَاعَ اللَّهَ، ومَن عَصَانِي فقَدْ عَصَى اللَّهَ))[٢].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (تفسير السعدي)، ص ١٨٩، للشيخ عبد الرحمن السعدي.

(٢) أَخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب (١٠٩) يُقاتَل مِن وراء الإمام ويُتَّقى به، ٣٤٧/٢رقم ٢٩٥٦، ومسلم في كتاب الإمارة، باب (٨) وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، ١٤٦٦/٣ رقم ١٨٣٥.



وقوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ﴾ [سورة الأنفال: آية ٢٠].

وقوله تعالى ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [سورة النور: آية ٥٤].

ففي هذه النصوص الشرعيَّة بيان أنَّ طاعة الله وطاعة رسوله واحدة، فمن أطاع الله، فقد أطاع الرسول، ومن أطاع الرسول فقد أطاع الله. وذلك شامل للقيام بما أمر الله به ورسوله من الأعمال، والأقوال الظاهرة والباطنة، الواجبة والمستحبة، المتعلقة بحقوق الله وحقوق خلقه والانتهاء عما نهى الله ورسوله عنه كذلك. وهذا الأمر أعم الأوامر، فإنه يدخل فيه كل أمر ونهي، ظاهر وباطن. وأنَّ طاعته عليه الصلاة والسلام في جميع ما صدر عنه لازمة لمحبة الله -سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ- قال تعالى ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ الله فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: آية ٣١]. ثُمَّ حذَّرنا الله تعالى مِن معصيته ومعصية رسوله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ-، خاصة ونحن نسمع ما يُتلى علينا مِن كتاب الله وما فيه مِن أوامر ووصايا ونصائح وحجج وبراهين، فإنَّ في هذه المخالفة الشر العظيم والخسران المبين. فإن أَبى المرءُ إلا أن يتولَّى عمَّا جاء به الرسول -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ- مِن عند الله تعالى، فليعلم أنَّ المحاسب والمجازي هو الله تعالى وحدَه، وأمَّا الرسولُ -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ- فقد أدَّى وظيفته التي أُرسل بها وهي البلاغ والبيان على وجه الكمال، وعلى مراد الله تعالى؛ لذا قال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [سورة النور: آية ٥٤].

والأدلة في باب طاعة الرسول -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ- ووجوب متابعته كثيرة جداً، وقد استدل بها العلماء على وجوب العمل بالسنَّة النبويَّة سواء كانت فعلاً أو قولاً أو تقريراً(١).

---

(١) انظر: أصول مذهب الإمام أحمد، تحت فصل: حجيَّة السنَّة، ص٢٢٣ . ٣٢٢ للدكتور عبد الله =

يقول الشنقيطي عند تفسير قوله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [سورة الحشر: آية ٧]: ((إن السنَّة كلها مندرجة تحت هذه الآية الكريمة، أي أنَّها ملزمة للمسلمين العمل بالسنَّة النبويَّة فيكون الأخذ بالسنَّة أخذاً بكتاب الله ومصداق ذلك في قوله تعالى ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [سورة النجم: الآيتان ٣، و٤]))[1].

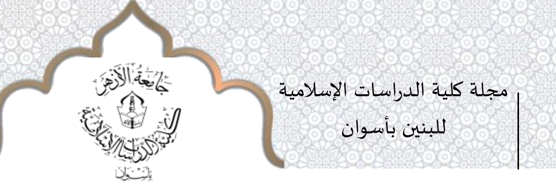
وقال - أيضاً -: ((الواقِعُ أنَّ العَمَلَ بِهَذِهِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ هو مِن لَوازِمِ نُطْقِ الْمُسْلِمِ بِالشَّهادَتَيْنِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: أشْهَدُ أنْ لا إلَهَ إلّا اللَّهُ، اعْتِرافٌ لِلَّهِ تَعالى بِالأُلُوهِيَّةِ وبِمُسْتَلْزَماتِها، ومِنها إرْسالُ الرُّسُلِ إلى خَلْقِهِ، وإنْزالُ كُتُبِهِ وقَوْلَهُ: أشْهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، اعْتِرافٌ بِرِسالَةِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنَ الله لِخَلْقِهِ، وهَذا يَسْتَلْزِمُ الأخْذَ بِكُلِّ ما جاءَ بِهِ هَذا الرَّسُولُ الكَرِيمُ مِنَ الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، ولا يَجُوزُ أنْ يَعْبُدَ الله إلّا بِما جاءَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ، ولا يَحِقُّ لَهُ أنْ يَعْصِيَ الله بِما نَهاهُ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ، فَهِي بِحَقٍّ مُسْتَلْزِمٌ لِلنُّطْقِ بِالشَّهادَتَيْنِ. وَيُؤَيِّدُ هَذا قَوْلُهُ تَعالى: ﴿فَإنْ تنازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى الله والرَّسُولِ إنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ واليَوْمِ الآخِرِ﴾ [سورة النساء: آية ٥٩] فَرَبَطَ مَرَدَّ الخِلافِ إلى الله والرَّسُولِ بِالإيمانِ بِاللَّهِ واليَوْمِ الآخِرِ... فاتَّضَحَ بِهَذا كُلِّهِ أنَّ ما أتانا بِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَهو مِن عِنْدِ اللَّهِ، وأنَّهُ بِمَنزِلَةِ القُرْآنِ في التَّشْرِيعِ، وأنَّ السُّنَّةَ تَسْتَقِلُّ بِالتَّشْرِيعِ... وقَدْ قالَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لا أُلْفِيَنَّ أحَدكم مُتَّكِئًا عَلى أرِيكَةِ أهْلِهِ يَقُولُ: ما وجَدْنا في كِتابِ الله أخَذْناهُ، وما لَمْ نَجِدْهُ في كِتابِ الله تَرَكْناهُ، ألا إنِّي أُوتِيتُ الكِتابَ ومِثْلَهُ مَعَهُ»[2])[3].

التركي، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنَّة والجماعة ١٢٣ . ١٥٩، للدكتور محمد حسين الجيزاني.

(١) تفسير أضواء البيان: ٨ / ٦١ و٦٣.

(٢) انظر: إلى سنن أبي داود في كتاب السنَّة، باب (٦) في لزوم السنَّة، ٥ /١٠ . ١٢، رقم ٤٦٠٤، و٤٦٠٥، والترمذي في كتاب العلم، باب (١٠) ما نُهي عنه أن يُقال عند حديث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ٣٦/٥ رقم ٢٦٦٣.

(٣) تفسير أضواء البيان، ٨ / ٦٧ و٦٨.



حجيَّة السنَّة:

وتلك النصوص الشرعيَّة التي مرَّت معنا تدل دلالة واضحة وبيّنة على حجيَّة السنَّة النبويَّة في ثبوت الأحكام بها، وأنَّها الأَصل الثاني مِن أُصول التشريع، يجب العمل بها والرجوع إِليها، فصاحبها ((عليه أَفضل الصلاة والسلام هو مبلغ رسالة الإِسلام عن الله بقوله وفعله وتقريره))[١].

وقد قال -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الحَدِيثُ عَنِّي وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلَالًا اسْتَحْلَلْنَاهُ. وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ، وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ الله كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ))[٢].

وقد اتفق السلف على أَنَّ سنَّة النبي -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يجب اتباعها مطلقاً، لا فرق في ذلك بين السنَّة الموافقة أو السنَّة المُبيّنة للكتاب، وبين السنَّة الزائدة على ما في الكتاب[٣].

ومِمَّا قالَه الإمام الشافعي في هذه المسألة: ((... فأحْكَمَ فرْضَهُ بإِلْزامِ خلقِه طاعةَ رسوله، وإعلامِهم أنها طاعتُه.... وما سنَّ رسولُ الله فيما ليس لله فيه حُكم: فبحُكم الله سنَّهُ، وكذلك أَخبرنا الله في قولِه ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [سورة الشورة، الآيتان ٥٢، ٥٣]. وقد سنَّ رسولُ الله معَ كتاب الله،

---

(١) أُصول مذهب الإمام أحمد، ص ٢٢٣، للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب العلم، باب (١٠) ما نُهي عنه أن يُقال عند حديث النبي -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ٥/ ٣٦، ٣٧٧، رقم ٢٦٦٤، وحسَّنَه الألباني في السلسلة الصحيحة، برقم ٢٨٧٠. وفي رواية ابن ماجة: ((وفي رواية (يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يُحَدَّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ الله عَزَّ وَجَلَّ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ الله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ) مقدمة سنن ابن ماجة، باب (٢) تعظيم حديث رسول الله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- والتغليظ على من عارضه، ١ / ٦، رقم ١٢.

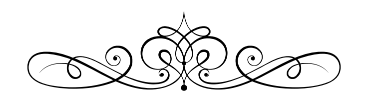
(٣) انظر: الرسالة، ص ٨٥ . ٩٢، ١٠٤، للإمام الشافعي، وإعلام الموقعين، ٢ / ٨٩، وفي ٤ / ٨٤، تحت مسألة " السنَّة مع القرآن على ثلاثة أوجه" للإمام ابن القيم، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنَّة والجماعة، ص ١٢٦، للدكتور محمد بن حسين الجيزاني.



وسنَّ فيما ليس فيه بعيْنِه نَصُ كِتاب...)[١].

وقال ابن القيم: ((فَأَمَرَ تَعَالَى بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَأَعَادَ الْفِعْلَ إعْلَامًا بِأَنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ تَجِبُ اسْتِقْلَالًا مِنْ غَيْرِ عَرْضِ مَا أَمَرَ بِهِ عَلَى الْكِتَابِ، بَلْ إذَا أَمَرَ وَجَبَتْ طَاعَتُهُ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ مَا أَمَرَ بِهِ فِي الْكِتَابِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ، فَإِنَّهُ أُوتِيَ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ)[٢].

وقال الشوكاني: ((اعلم أَنه قد اتفق مَن يُعتد به مِن أهل العلم على أَن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأَنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام، وقد ثبت عنه -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- أَنه قال: " أَلا وإِني أُوتيت القرآن ومثله معه ")[٣].



(١) الرسالة مِن ص ٨٥. ٩٢، للإمام الشافعي.

(٢) إعلام الموقعين، ٢ / ٨٩، للإمام ابن القيم.

(٣) إرشاد الفحول، ١ / ١٥٥، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق د. شعبان محمد إِسماعيل.

المسألة الرابعة عشر
أنَّ الشفاعة للّه وحدَه لا شريك له ولمن أذن له من أنبيائه

الشفاعة لغة: قال ابن فارس: ((الشين والفاء والعين أصل صحيح يدل على مقارنة الشيئين، والشفع خلاف الوتر))[1]. و ((شَفَعَ لِي يَشْفَعُ شَفَاعةً وتَشَفَّعَ: طَلَبَ))[2].

والشفاعة اصطلاحاً: التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة[3].

فهي في يوم القيامة: السؤال في التخليص من موقف القيامة وأهواله، والسؤال في التجاوُز عن الذنوب ومحو السيئات، والنجاة من النار ودخول الجنَّة، والتخفيف من العذاب، ونيل الثواب وزيادته[4].

والشفاعة قِسمان: منفيَّة ومُثبتة[5].

القسم الأول: الشفاعة المنفيَّة، وهي الشفاعة الشركيَّة، والتي يزعمها الكافرون،

---

(١) معجم مقاييس اللغة، ٣ / ٢٠١.

(٢) لسان العرب، ٨ / ١٨٤، لابن منظور.

فالشفع ضمُّ الشيءِ إلى مَثِيله، والشفاعة ضم وتقوية في تحصيل الْمقصود؛ لأنَّ الشافع ينضمُّ إلى المشفوع له فيُعِينه ويُقوّيه في تحصيل مَطلُوبِهِ.

(٣) شرح لمعة الاعتقاد، ص ١٢٨، للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

يقول القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني: ((اعلم أن الشفاعة في أصل اللغة مأخوذة من الشفع الذي هو نقيض الوتر. فكأنَّ صاحب الحاجة بالشفيع صار شفعاً. وأما في الاصطلاح، فهو مسألة الغير أن ينفع غيره أو أن يدفع عنه مضرَّه). شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٨.

مثال جلب المنفعة: شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الجنَّة بدخولها، ومثال دفع المضرَّة: شفاعته عليه الصلاة والسلام لمن استحق النَّار أن لا يدخلها. انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، ١/ ٣٣١، للشيخ ابن عثيمين.

(٤) أنواع الشفاعة المثبتة، لعبد الله صالح القصيِّر. من موقع الألوكة

https://www.alukah.net/sharia

(٥) انظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، ص ٢٩١ . ٢٩٤، لسليمان بن عبد الله، والسّبْك الفريد شرح كتاب التوحيد، ١ / ٣٣١ . ٣٤١، للشيخ عبد الله بن جبرين.

وقد نفى الله عنهم هذه الشفاعة، وأنها لا تنفعهم، قال تعالى ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [سورةِ المدثر، آية ٤٨].

القسم الثاني: الشفاعة الْمُثبتة، وهي: الشفاعة الشرعيَّة المقبولة، وأثبتها الله للموحدين المؤمنين.

وهذه الشفاعة لا بُدَّ فيها مِن توفُّر شرطين[١]:

الأول: الإذن للشافع أن يشفع، قال تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [سورة البقرة، آية ٢٥٥]، وقال تعالى ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [سورة النَّجم، آية ٢٦].

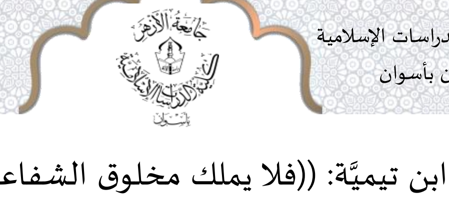
الثاني: الرِّضا عن المشفوع له قال تعالى ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [سورة الأنبياء آية ٢٨].

والله -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- له الخلق كله وبيده الأمر كله ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، و ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [سورة آل عمران، آية ١٥٤]، لا شريك له بوجه، هو الذي يتصرف بمشيئته وقدرته؛ لذا فله الشفاعة جميعاً ﴿قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الزمر، آية ٤٤]، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، فلا يملك أحد من المخلوقين الشفاعة بحال، حتى سيد الشفعاء صل الله عليه وسلم يوم القيامة لا يشفع إلا بعد إذن الله تعالى له، قال تعالى ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [سورة آل عمران، آية ١٢٨] فعليه الصلاة والسلام يَخِرُّ ساجداً تحت العرش، ويُفتح عليه بمحامد يحمد الله تعال بها، فيقول الله له: ((يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ فَأَقُولُ يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي))[٢].

---

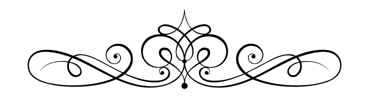
(١) انظر: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، ١ / ٣٥٥، لعبد الرحمن بن حسن، تحقيق د. الوليد آل فريان، والسَّبْك الفريد، ١ / ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، لابن جبرين.

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد، باب (٣٦) كلام الربِّ عزَّ وجلَّ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، ح (٧٥١٠)، ٤ / ٤٠٥، ومسلم في الإيمان، باب (٨٤) أدنى أهل الجنَّة منزلة فيها، ح ٣٢٧ (١٩٤)، ١ / =



يقول الإمام ابن تيميَّة: ((فلا يملك مخلوق الشفاعة بحال ولا يتصور أن يكون نبي فمن دونه مالكا لها، بل هذا ممتنع كما يمتنع أن يكون خالقا وربا... ثم قال ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سورة سبأ، آية ٢٣] فنفى نفع الشفاعة إلا لمن استثناه. لم يثبت أن مخلوقا يملك الشفاعة، بل هو -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- له الملك وله الحمد لا شريك له))(١).

ويقول الآمدي: ((وأما إنكار الشفاعة للمذنبين والعصاة من المسلمين، فذلك إنما هو فرع مذهب أهل الضلال في القول بوجوب الثواب ولزوم العقاب على الله تعالى، وقد بينا ما في ذلك من الخلل وأوضحنا ما فيه من الزلل، فإن الثواب من الله تعالى ليس إلا بفضله والعقاب ليس إلا بعدله، وهو المتحكم بما يشاء في خلقه ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤]))(٢).



---

١٨٤. انظر: مجموع الفتاوى، ١٤ / ٣٨١، ٣٨٢، ٤٠٥، للإمام ابن تيمية، وشرح العقيدة الطحاوية، ١ / ٣٠٠، ٣٠١، للقاضي علي بن أبي العز. [بتصرف].

(١) مجموع الفتاوى، ١٤ / ٤٠٦، الإمام ابن تيميَّة.

(٢) غاية المرام في علم الكلام، ص ٢٦٥، لأبي الحسن سيف الدين الآمدي

الخاتمة

وبعد الانتهاء مِن هذه الدراسة، أذكر الفوائد المستفادة منها:

١) **فرّقت الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ بين الخلق والأمر**. فالخلق هو أثر الأمر الكائن به الخلق، فقد خلق الخلق بأمره الذي هو كلامه وهو غير مخلوق، لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[سورة النحل آية ٤٠]، وقوله تعالى ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بأَمْره﴾ [الأعراف آية ٥٤]، ففرّقَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بَيْنَ الْأَمْرِ بِقَوْلِهِ ﴿كُنْ﴾ وَبَيْنَ الْخَلْقِ بِقَوْلِهِ ﴿مُسَخَّرَاتٍ بأَمْره﴾ فَجَعَلَ الْأَمْرَ غَيْرَ الْخَلْقِ وَتَسْخِيرُهَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى خَلْقِهَا إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَمْرِهِ.

٢) **بيّنت الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق.** فالخلق المخلوق، والأمر كلام الله الذي هو غير مخلوق، والقرآن الكريم مِن كلام الله، قال تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة آية ٦]، أنزله على رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قال تعالى ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [سورة الشورة آية ٥٢]، هو الْقُرْآنَ.

٣) **أثبتت الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ صفة الحكمة لله تعالى**. فالله -عَزَّوَجَلَّ- خلقه وأمره لحكمة وآية حميدة، وما أمر به أو نهى عنه كان لمصلحة عباده.

وتتجلى حكمته تعالى في أفعاله وأوامره ومخلوقاته؛ لأنه لا يجوز بداهة خلو أفعال الله الحكيم وأوامره من الحكمة، كما أن العقل يشهد بذلك، فالعقل السليم يشهد أن الفاعل المتقن لأفعاله لا تكون أفعاله عبثاً بلا غاية، بل لا بد أن تكون لغاية باهرة وحكمة ظاهرة.

٤) **بيّنت الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ أَنَّ الله تعالى متصف بالصفات الفعلية الاختياريّة.**

فسبحانه الخالق الآمر، خالق للأكوان وما كان فيها، وما هو فيها الآن، وما سيحصل فيها مستقبلاً، مُتصرِّف فيها بما يشاء، يُدبّرُها على ما يريد، قائم على شؤونها ونظامها. ولم يزل يخلق منذ بدء الخليقة، وأوامره متجددة تبعاً للخلائق



المتجددة، فخلقه وأقداره متجدِّدة لم تزل، ولم يزل خالقاً وآمِراً ومتكلماً إذا شاء متى شاء فعالاً لِما يشاء.

فحدوث ما يحدثه الله تعالى من المخلوقات تابعاً لما يفعله من أفعاله الاختيارية القائمة بنفسه.

٥) استُنبط مِن الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ أنَّ أسماء الله توقيفيَّة.

حيث إنَّ مِن أَسماء الله تعالى (الخالق)؛ وذلك لورود النص الشرعي بذلك، فقال تعالى ﴿هُوَ الله الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر، آية ٢٤].

وليس مِن أسماء الله (الآمر)، وإِن كان الله -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- هو الآمر الحق، وله الأمر الكوني القدري والشرعي الديني، إلاَّ أَنَّه لم يرد في النص الشرعي أنَّ مِن أَسماء الله تعالى (الآمر)، وإنما له (الأمر) كما قال تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾.

٦) وضَّحت الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ العلاقة بين توحيد الربوبيَّة والألوهيَّة.

فالأمر هو الشرع، وهو الأوامر والنواهي التي شرعها الله على عِباده عِبادةً له وحده لا شريك له. فله تعالى الخلق والأمر، خَلَقَ عِباده وأَمَرَهم بفعل ما أحبَّ واجتناب ما نهى عنه.

فالآية الكريمة ربطت استحقاق الله تعالى للعبادة وحده لا شريك له منن خلال أنَّه -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- هو الخالق المالك المدبِّر. فالجمع بين الخلق والأمر هو بيان لتحقيق الربوبيَّة والألوهيَّة.

٧) وفي الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ أَنَّ الأمر مِن الله تعالى نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي.

﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ "له الخلق" كما قال تعالى ﴿الْخَالِقُ البارِئُ﴾ يعني: يخلقها ويقدرها ثم يبرؤها فيفريها وينجزها. "والأَمْرُ" فلأَنَّ الله خالق كل شيء، فله الأمر وحده، يأمر بما شاء بأوامره الكونية وأوامره الشرعيَّة. فالأمر الكوني القدري، والأمر الشرعي الديني له وحده لا شريك له، قال -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ

والأَمرُ﴾، وقال تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾.

٨) وفي الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ نفي إيهام التعارض بين القدر وبين الشرع.

فيجب الإيمان بخلقه المتضمِّن كمال قدرته وعموم مشيئته، والتسليم لأَمره المتضمِّن ما شرعه مِن أحكام. فالإيمان بهما مرتبط؛ فلا امتثال لأمر الله وشرعه إلا بالإيمان بخلقه وقدره، ولا إيمان بخلقه وقدره إلا بامتثال أمره وشرعه.

٩) بيَّنت الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ أَنَّ الله تعالى خالق أفعال العباد.

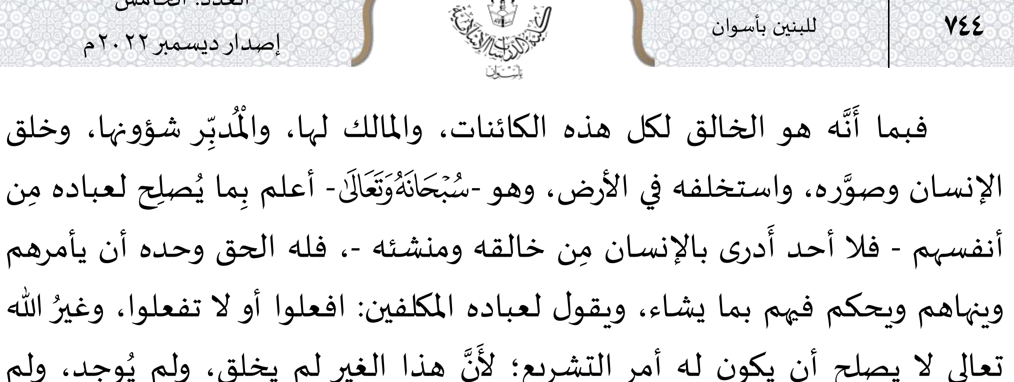
ففي قوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخلقُ والأَمرُ﴾ بيان أَنَّ الله تعالى خالق كلِّ شيء، مِمَّا هو كائن أو يكون في الدنيا والآخرة، ومِن ذلك أفعال العباد، فلا يقع في هذا الكون إلا وهو خالقه، و لا يخرج عنه شيء مِن العالم أَعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته، فقد قال تعالى ﴿ذَلِكُمُ الله رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام آية ١٠٢] .

١٠) وفي الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ أن التدبير والتأثير في هذا الكون لله وحده لا شريك له.

فالتَّعْرِيفُ في الخَلْقِ والأمْرِ تَعْرِيفُ الجِنْسِ، فَتُفِيدُ الجُمْلَةُ قَصْرَ جِنْسِ الخَلْقِ وجِنْسِ الأمْرِ عَلى الكَوْنِ في مُلْكِ الله تَعالى، فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ شَيْءٌ، له وحده -عَزَّوَجَلَّ- الخلق والأمر لا شريك له، هو الخالقُ لهذا الكون والآمرُ فيه والسلطانُ عليه والمُسيِّرُ له والمُدبِّرُ لبقائِهِ لا إله إلا هو الحيُّ القيّوم. -سُبْحَانَهُوَتَعَالَى- مُدَبِّر للأمور، وقَاضِي في خلقِه ما أحبّ، لا يُضادُّه في قَضائِه أحدٌ، ولا يَتَعقَّبُ تدبيرَهُ مُتَعَقِّبٌ، ولا يدخلُ أُمورَه خَلَلٌ.

١١) بيَّنت الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ أنه ليس لأحد الحق في الاعتراض على الله تعالى. فقد خلق الله تعال الخلق لعبادته وحده لا شريك له. والعبودية تتضمن الخضوع لله تعالى والذُّل له والاستسلام لأوامره وأحكامه وأقداره وأفعاله، والاعتراض على الله تعالى مناف لعبوديَّته.

١٢) وفي الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ أَنَّ الله تعالى متفرِّد بالتشريع.



فبما أَنَّه هو الخالق لكل هذه الكائنات، والمالك لها، والمُدبِّر شؤونها، وخلق الإنسان وصوَّره، واستخلفه في الأرض، وهو -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- أعلم بِما يُصلِح لعباده مِن أنفسهم - فلا أحد أدرى بالإنسان مِن خالقه ومنشئه -، فله الحق وحده أن يأمرهم وينهاهم ويحكم فيهم بما يشاء، ويقول لعباده المكلفين: افعلوا أو لا تفعلوا، وغيرُ الله تعالى لا يصلح أن يكون له أمر التشريع؛ لأَنَّ هذا الغير لم يخلق، ولم يُوجِد، ولم يُنعم، وهو أجهل مِن أَن يعرف خفايا نفسه وما يصلحها، فضلاً عن أَن يصلح الخلق جميعاً، كما أَنه يتأثر بكل ما يرد على ذهنه أَو عقله مِن شبهة أَو شهوة. وما مِن أحد مِن بني آدم إِلا وهذه حاله. وتعيين مَن يشرع لهم منهم تحكُّم قائم على جهل، بل لا يقوم على برهان صحيح وحجة قاضية. فلا شرع إِلا لله، ولا حكم لسواه.

١٣) أُستنبط مِن الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ وجوب متابعة الرسول -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- وطاعته فيما أمر ونهى. فكما أنَّ الله تعالى هو المتفرِّد بالخلق والتدبير لهذا الكون، فله وحده تعالى الأمر والتشريع، فيجب على العباد طاعته -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- فيما أمر به وشرع.

ومِمَّا أَمر به وشرع وجوب توحيد رسول الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- بالمتابعة والتسليم له والإذعان والانقياد لكل ما أخبر به عن الله تعالى؛ لذا قال تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا الله إِنَّ الله شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة الحشر: آية ٧]، فأوجب الله تعالى امتثال ما أَمر به رسوله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ-، والانتهاء عما نهى عنه رسوله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ-، ثُم بيَّن تعالى أَنه شديد العقاب لمن خالف هذا الأمر.

١٤) بيَّنت الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ أَنَّ الشفاعة لله وحدَه لا شريك له. فالله -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- له الخلق كله وبيده الأمر كله ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، لا شريك له بوجه، هو الذي يتصرف بمشيئته وقدرته؛ لذا فله الشفاعة جميعاً ﴿قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الزمر، آية ٤٤]، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، فلا يملك أحد من المخلوقين الشفاعة بحال، حتى سيد الشفعاء صل الله عليه وسلم يوم القيامة لا يشفع إِلا بعد إِذن الله تعالى له، قال تعالى ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [سورة آل عمران، آية ١٢٨].

فهرس المراجع

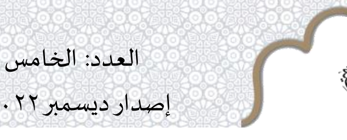
- الإبانة عن أصول الديانة، للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: صالح بن مقبل العصيمي التميمي، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، الناشر: مدار المسلم للنشر، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- أطلس الفلسفة، بيتر كونزمان، وبيتر بوركارد، وفرانز فيدمان، ترجمة: د.جورج كتورة، الطبة الثامنة: آب ١٩٩٩م، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان.
- إغاثة اللهفان في مكايد الشيطان، للإمام محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزيَّة، تصحيح وتحقيق وتعليق محمد عفيفي، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، دار الخاني للنشر والتوزيع، الرياض .
- الإلحاد يُسمِّم كل شيء، د. هيثم طلعت على سرور، تقديم: عبد الباسط قارى، الطبعة الأولى ٢٠١٥ م، الناشر: نيو بوك للنشر والتوزيع، حدائق القبة، القاهرة، مصر.
- بدائع الفوائد، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، إشراف: الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، تمويل: مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيريَّة.
- التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية، للشيخ فالح بن مهدي آل مهدي، تصحيح وتعليق د. عبد الرحمن المحمود، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، الناشر: دار الوطن، الرياض.
- تعظيم قدر الصلاة، للإمام محمد بن نصر المروزي المتوفي سنة ٣٩٤هـ-، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦ هـ، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- تفسير ابن الجوزي (زاد المسير في علم التفسير)، للإمام أبي الفرج جمال الدِّين عبد الرحمن بن علي الجوزي ،. خرج أحاديثه أحمد شمس الدِّين، الطيعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة .
- تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير) للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الناشر: الدار التونسيَّة للنشر عام ١٩٨٤م، تونس
- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، راجعه ونقحه الشيخ خالد محمد محرم، طبعه عام ٢٠٠٦ م / ١٤٢٧ هـ، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.
- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) للحافظ إسماعيل بن كثير ، تحقيق: مصطفى السيد محمد، ومحمد السيد رشاد، ومحمد فضل العجماوي، وعلي محمد عبد الباقي، وحسن عباس قطب، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م، الناشر: دار عالم الكتب، إشراف: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض .
- تفسير أبو زهرة (زهرة التفاسير) لمحمد بن أحمد مصطفى المعروف بأبي زهرة، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) لأبي السعود محمد بن محمد



العمادي، الناشر: دار حياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) لأبي الفضل شهاب الدِّين السيد محمود الألوسي البغدادي، طبعه عام١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت .
- تفسير البغوي "معالم التنزيل"، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، المتوفى سنة ٥١٦ هـ، حققه وخرَّج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميريَّة، سليمان مسلم الحرش، طبعه عام ١٤٠٩ هـ، الناشر: دار طيبة ، الرياض .
- تفسير البقاعي (نَظْم الدُّرر في تناسب الآيات والسور) لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، سنة النشر ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) لناصر الدِّين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البضاوي، إعداد وتقديم محمد بن عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت .
- تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي ،. أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ.د. زيد مهارش، أ.د. أمين باشة، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ / ٢٠١٣م، الناشر: دار التفسير، جدة
- تفسير الخازن (لباب التأويل في معنى التنزيل) لعلاء الدين علي بن محمد براهيم البغدادي الشهير بالخازن، ضبطه وصححه عبد السلام محمد علي شاهين، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م / ١٤٢٥هـ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت .
- تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنَّان)، للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، اعتنى به تحقيقاً ومقابلة عبد الرحمن بن معلا اللّويحق، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، الناشر: مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان.
- تفسير الشنقيطي (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) للعلامة محمد الأمين الجكني الشنقيطي، طبعة عام ١٤١٣هـ ، الناشر: مكتبة ابن تيميَّة، القاهرة .
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، الناشر: دار هجر، الجيزة، مصر.
- تفسير الطنطاوي (التفسير الوسيط) للدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الديار المصريَّة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، الناشر: الرسالة ش الباب الأخضر المشهد الحسيني، ومطبعة السعادة، ميدان أحمد ماهر، القاهرة.
ـ تفسير القاسمي (محاسن التأويل) لمحمد جمال الدِّين القاسمي، رقَّمه وخرج آياته وأحاديثه وعلَّق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م، الناشر: عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن والْمُبيِّن لما تضمَّنه من السنَّة وآي القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تجقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت .



- تفسير مجموعة من علماء الأزهر (التفسير الوسيط للقرآن الكريم)، إشراف مجمع البحوث الإسلاميَّة بالأزهر، الطبعة الثالثة ١٤٣١هـ / ١٩٩٢م، مطبعة المصحف الشريف، القاهرة، مصر.
- تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي عرض وتحليل على ضوء الكتاب والسنَّة، لمحمد أحمد لوح، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض .
- تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، بإشراف محمد زهير الشاويش، الطبعة السادسة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، الناشر: المكتب للإسلامي، بيروت، لبنان، ودمشق سوريا.
- جامع الرسائل، للإمام ابن تيميَّة أحمد بن عبد الحليم، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، الناشر: مطبعة المدني، المؤسسة السعوديَّة بالقاهرة، مصر.
- جواهر المعاني وفيض الأماني لأبي العباس التجاني، علي حرازم برادة، مطبعة الحلبي (١٩٦٣م)، القاهرة.
- الحجَّة في بيان المحجَّة وشرح عقيدة أهل السنَّة، للإمام إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني، تحقيق ودراسة محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض .
- حركة التصوف في الخليج العربي دراسة تحليلية نقدية، د. عبد العزيز البداح، وأصل الكتاب درجة علمية مقدمة إلى قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة لنيل درجة الدكتوراه، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٦هـ. .
- الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.
- الحكمة التعليل في أفعال الله تعالى، للدكتور محمد بن ربيع هادي المدخلي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م، الناشر: مكتبة لينة ، دمنهور، وهجر للطباعة والنشر، الجيزة
- خلق أفعال العباد والرد على الجهميَّة وأَصحاب التعطيل للإمام محمد بن سماعيل البخاري، دراسة وتحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م، الناشر: دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- درء تعارض العقل والنقل لابن تيميَّة أبي العباس تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم، تحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤١١هـ / ١٩٩١م، طُبع على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، إشراف: إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، الرياض .
- الرد على الزنادقة والجهميَّة للإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الثانية ١٣٩٩م، القاهرة.
- الرسالة التدمريَّة (تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع)، للإمام ابن تيميَّة أحمد بن عبد الحليم ، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض .
- الرسالة للإمام محمد بن دريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، بدون ذكر تاريخها، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر.
- السنَّة، للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحَّاك بن مُخلَّد الشيباني .، ومعه ظِلال الجنَّة في تخريج السنَّة للمحدث محمد ناصر الدِّين الألباني، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، الناشر: المكتب



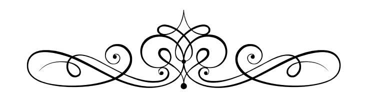
الإسلامي بيروت . لبنان، دمشق - سوريا.
- السنَّة للإمام أبي عبد الرحمن عبد الله بن إمام أهل السنَّة أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، الناشر: دار ابن القيم، الدمام، المملكة العربية السعودية.
- سنن أبى داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، ومعه كتاب معالم السنن للخطابي، إعداد وتعليق عزَّت عُبيد الدّعاس، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر. بيروت .
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي بتحقيق أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- شأن الدُّعاء، للحافظ أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ ، الناشر: دار الثقافة العربية، دمشق ، بيروت .
- شبهات التصوف، لأبي حفص عمر بن عبد العزيز قريشي مدرس بكلية الدعوة الإسلاميَّة، جامعة الأزهر، رقم الإيداع ٧٠٤٨ / ٩٢ .
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة مِن الكتاب والسنَّة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم، للحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي المتوفي ٤١٨هـ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد بن سعد حمدان الغامدي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض .
- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار بن أحمد، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدَّم له الدكتور عبد الكريم عثمان، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
- شرح الرسالة التدمريَّة للإمام تقي الدِّين أحمد بن تيميَّة، شرح فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، إعداد سليمان بن صالح الغصن، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض .
- شرح الرسالة التدمريَّة للإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيميَّة، شرحها فضيلة الدكتور أحمد بن عبد اللطيف بن عبد الله آل عبد اللطيف، اعتنى بإخراجه د. مازن بن محمد بن عيسى، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ الناشر: مكتبة الشنقيطي ، جدة .
- شرح العقيدة الأصبهانيَّة لأبي عبد الله محمد بن محمود بن عبَّاد العِجلي الأصبهاني الأشعري المتوفي سنة ٦٨٨هـ، شرح الإمام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميَّة، تحقيق الدكتور محمد بن عودة السعوي، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض .
- شرح العقيدة الطحاوية للقاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العزّ الدمشقي، حقَّقه وعلَّق عليه وخرَّج أحاديثه وقدَّم له، الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرناؤوط، الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت .
- شرح القصيدة النونيَّة لابن القيم (الكافية الشافية للانتصار للفرقة الناجية)، للدكتور محمد خليل الهراس، طبعة عام ١٩٨٦م ، الناشر: مكتبة ابن تيميَّة، القاهرة.

- شرح القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى، للعلامة محمد بن صالح العثيمين، الطبعة الثالثة ١٤٤٠هـ، الناشر: دار الدُّرة الدولية ، مدينة نصر، تحت إشراف: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيريَّة، عنيزة ، القصيم .
- شرح المواقف للقاضي عضُد الدِّين عبد الرحمن الإيجي ، شرح السيِّد الشريف علي بن محمد الجرجاني، معه حاشيتا السَّيالكوتي والجلبي على شرح المواقف، ضبطه وصحَّحه محمود عمر الدمياطي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.
- شرح حديث النزول للإمام أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة ، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، الناشر: دار العاصمة ، الرياض .
- شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، للدكتور عبد الله بن محمد الغنيمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ومكتبة المدني، جدة .
- الشرك في القديم والحديث لأبي بكر محمد زكريا، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- الشريعة للإمام المحدِّث أبي بكر محمد بن الحسين الآجري ، دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الله بن عمر الدميجي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل للإمام شمس الدِّين محمد بن أبي بكر بن قيِّم الجوزيَّة، تحقيق ودراسة د.أحمد بن صالح الصَّمعاني، ود. علي بن محمد العجلان، تقديم: معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز محمد آل الشيخ. الطبعة الثانية ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض.
- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله -H- وسننه وأيامه) للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، قام بشرحه وتحقيقه محب الدِّين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، نشره وراجعه قصي محب الدِّين الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، الناشر: المكتبة السلفيَّة، القاهره .
- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مُسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق وتصحيح وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الصواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطلة، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيِّم الجوزية، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه وقدَّم له الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، النشرة الثانية ١٤١٢هـ، الناشر: دار العاصمة ، الرياض .
- العبودية لشيخ للإمام ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، تعليق وتخريج علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، الناشر: دار الأصالة , الزرقاء، الأردن.
- العذب النَّمير من مجالس الشنقيطي في التفسير للشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق خالد بن عثمان السَّبت، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ، وقف مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيريَّة، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة .

- عقيدة السلف وأصحاب الحديث (الرسالة في اعتقاد أهل السنَّة وأصاب الحديث والأئمَّة)، للإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، دراسة وتحقيق: د. ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- العقيدة الواسطية مع شرحها للشيخ محمد خليل الهراس، راجعه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، وعلَّق عليه الشيخ إسماعيل الأنصاري، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، الناشر: دار الثقافة للطباعة، مكة المكرمة، المملكة العربية السعوديَّة.
- غاية المرام في علم الكلام لأبي الحسن علي بن محمد بن سالم التغلبي المعروف بسيف الدين الآمدي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م / ١٤٢٤هـ / الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قام بخراجه وتحقيقه محب الدِّين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ، الناشر: المكتبة السلفيَّة، القاهره، مصر.
- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان للإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيميَّة، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه الدكتور عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م / الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الرياض .
- القواعد الكليَّة للأسماء والصفات عند السلف، للدكتور إبراهيم بن محمد بن عبد الله البريكان، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة، دار الحرمين، القاهرة، مصر.
- القول المفيد على كتاب التوحيد، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، باعتناء د. سليمان أبا الخيل، ود. خالد المشيقح، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، الناشر: دار العاصمة الرياض.
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب -D-، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، دراسة وتحقيق الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الطبعة الثانية ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله -D- وصفاته على الاتفاق والتفرُّد، للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مندَّة، حقَّقه وخرَّج أحاديثه د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، الناشر: مطابع الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة .
- لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن على جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، الناشر: دار صادر، بيروت، لبنان.
- النكت في إعجاز القرآن، لأبي الحسن علي بن عيسى الروماني،، عني بتصحيحه د. عبد العليم، طبعة عام ١٩٣٤ م، دهلي، مكتبة الجامعة الإسلاميَّة المليَّة.
- مجموع الفتاوى، للإمام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.
- المدخل لدراسة العقيدة الإسلاميَّة على مذهب أهل السنَّة والجماعة، د. إبراهيم بن محمد البريكان،



الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ، الناشر: دار السنَّة للنشر والتوزيع، الخبر .
- المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبع عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، الناشر: دار الفكر .
- المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آباديّ، تحقيق: نخبة من المحققين، مراجعة د. براهيم مدكور، إشراف الدكتور طه حسين.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة عام ١٤١١هـ / ١٩٩٠م، الناشر: المطبعة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، صيدا، لبنان.
- الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني، تحقيق: عبد الأمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- منهاج السنة النبوية لابن تيميَّة أبي العباس تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- موقف ابن تيميَّة من الأشاعرة، للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥ م، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض .
- ميليشيا الإلحاد (مدخل لفهم الإلحاد الجديد)، عبد الله صالح العجيري، الطبعة الرابعة ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م، الناشر: تكوين للدراسات والأبحاث، لندن، بريطانيا.



Index of references

-Illustration on the fundamentals of the religion" AlIbannah a'n usul al-deyana" by Imam Abi AlHasan Ali Bin Ismail Al-Asha'ri, verified by: Saleh Bin Moqbel Al-Oseymi Al-Tamimi, the first edition, 1432Ah/2011AD, publisher: Islam house publishing, Riyadh, kingdom of Saudi Arabia.

- Ibn Taymiyyah al-Salafi, "His criticism of the paths of theologians and philosophers in theology," by Mr. Muhammad Khalil al-Haras, publisher: Dar al-Kotob Al-Ilmiiyah Beirut, Lebanon. Without mentioning the edition or its date.

- the rationalist direction of the contemporary Islamic thinkers Dr. Saeed bin Aydah Abdullah Al-Zahrani, PhD thesis Supervised by Prof. Nasser bin Abdul Karim Al-Ekl, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, via typewriter .

- The impact of the objectives of the Qur'an in solving the problems of the nation and eliminating the constraints of its rise, Prince Saud bin Khalid bin Saud Al Saud, presented by Prof. Al-Abbas bin Hussein Al-Hazimi, First Edition 1438 AH / 2017 AD, Issues of the Saudi Scientific Association for the Holy Qur'an and qur'anic Sciences, the series of theses (47), Riyadh, Saudi Arabia.

Irshad alfuhul on jurispyrdence’s fundamentals science ", by Imam Muhammad bin Ali Al-Shukani, verified by Dr. Shaaban Mohamed Ismail, edition of Dar Al Kutubi.

- Islam and contemporary philosophical doctrines, Dr. Mustafa Helmy, third edition: 1406AH 1986AD, Da 'wah, Publishing and Distribution House, Alexandria.

- Allah's most beautiful names, Dr Abdullah bin Saleh bin Abdulaziz Al-Ghosn, First Edition 1417 AH Publisher: Dar Al Watan, Riyadh, Saudi Arabia.

- The origins on which the innovators (almubtadaea) built their doctrine in the attributes, and the response to them from the words of Imam Ibn Taymiyyah, Dr. Abdul Qadir bin Muhammad Atta Sufi, first edition 1418 AH / 1997 AD, publisher: Al-Gurabaa Library, Madinah, Saudi Arabia .

- Fundamentals of Imam Ahmed' school (a fundamentalist comparative study) by prof. Abdullah Bin Abdullah bin Abd almuhsen Alturkey the fourth edition fourth 1416h / 1996m, the publisher: Alresala Organization Beirut, Lebanon.

- Atlas of Philosophy, Peter Kunzmann, Peter Burkhardt, and Franz Feydman, Translated by: Dr.George Ktoura, 8th Edition: August 1999AD, Alsharkia Library, Beirut, Lebanon.

- Relief of the worried from the deceptions of Satan "Ighathat allahfan fi makayid alshaytan, by Imam Muhammad bin Abi Bakr, also known as Ibn Qaim al-Jawziyah, rectifying, verifying and Commentary by Muhammad Afifi,

Second Edition 1409AH / 1989AD, Publisher : Islamic Office, Beirut, Lebanon, Dar Al Khani for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia .

-Atheism poisons everything.Dr Haitham Tala'at Ali Sorour, presented by: Abdul Basit Qari, First Edition 2015AD, and Publisher: New Book Publishing & Distribution, Hadaeq Al-qubbah, Cairo, Egypt.

- Victorious in Replying to the Evil Fatalistic Mu'tazila by Shaykh Abu al-Hussein Yahya ibn Abi al-Khair al-Amrani (al-Shafi'iya school's Shaykh in Yemen) deceased in 558 AH), Study and verification by Dr. Saud ibn 'Abd al-'Aziz al-Khalaf, edition of 1419 AH, publisher: Islamic University, Medina, Saudi Arabia.

-Baddaa' Al-Fawe'ed, by Imam Abi Abdullah Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub ibn Qayyim al-Jawziyah, verified by: Ali ibn Muhammad al-Omran, first edition 1425 AH, supervised by: Shaykh Bakr ibn 'Abdullah Abu Zayd, Publisher: Islamic jurisprudence complex, Jeddah, Dar Alam Al-Muayyadah for Publishing and Distribution, Mecca, Funded by: Sulaiman Bin Abdulaziz Al Rajhi charity Foundation.

- Clear Eloquence (style. semantics. rhetoric), Ali Al-Jarem, Mustafa Amin, Dar Al-Ma'arif, and deposit NO: 4780/1999.

- The Brotherhood's masterpiece on important answers related to the pillars of Islam" tuhfat al'iikhwan bi'ajwibat muhmmat ttellaq bi'arkan al'iislam", by His Eminence Sheikh Abdul Aziz bin Abdullah bin Baz, collected and printed under the supervision of: Muhammad ibn Shaya 'Abd al-'Aziz al-Shaya, first edition in 1421 AH / 2000 AD, publisher: Head of the Department of Scientific Research and Fatwa, General Directorate of Review of Religious Publications, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

- Mahdia masterpiece an Explanation of the Palmyra Message, by Sheikh Falih bin Mahdi Al Mahdi, correction and commentary by Dr. 'Abd al-Rahman Salih al-Mahmoud, first edition 1414 AH, publisher: Dar Al Watan, Riyadh, Saudi Arabia.

- glorifying the value of Prayer, by Imam Muhammad ibn Nasr al-Marwazi who died in 394 AH, verification, commentary ,and hadiths authentication by Dr. Abd al-Rahman ibn Abd al-Jabbar al-Fariwai, first edition in 1406 AH, publisher: Aldar Library, Medina, Saudi Arabia.

- Ibn al-Jawzi exegesis (Zad al-Masir in exegetics), by Imam Abu al-Faraj Jamal al-Din 'Abd al-Rahman ibn 'Ali al-Jawzi, who died in 597 AH, hadiths authentication and footnotes by Ahmad Shams al-Din, the first edition 1414 AH / 1994 AD, publisher: Scientific Books House, Beirut, Lebanon, distributed by Dar El-Baz Library, Mecca, Saudi Arabia.

- Ibn Adel al-Hanbali's exegesis (Allabab fi uloum alketab) by Abu Hafs 'Umar ibn 'Ali ibn 'Adel al-Dimashqi al-Hanbali who died after 880 AH, verification and

commentary by: Sheikh Adel Ahmed Abdul Jawad, and Sheikh Ali Mohammed Mouawad, participatedin the verification with his thesis: Dr. Mohammed Saad Ramadan Hassan, and Dr. Mohammed Al-Metwally Al-Desouki Harb, First Edition 1419 AH / 1998 AD, Publisher: Scientific Books House, Beirut, Lebanon.

- Ibn Ashour exegesis (Liberation and Enlightenment) by Shaykh Muhammad al-Tahir ibn Ashour, publisher: Tunisian Publishing House, 1984AD, Tunisia
- Ibn Kathir exegesis (exegesis of the Great Qur'an) by Hafiz Abu al-Fida'a Ismail ibn Qadir al-Qurashi al-Dimashqi, reviewed and revised by Shaykh Khalid Muhammad Muharram, edition of 2006 AD / 1427 AH, publisher: Modern Library, Saida, Beirut, Lebanon.
- Ibn Kathir exegesis (exegesis of the Great Qur'an) by Hafiz Abu al-Fida'a Ismail ibn Qadir al-Qurashi al-Dimashqi, verified by: Mustafa Al-Sayed Mohammed, Muhammad Al-Sayed Rashad, Muhammad Fadl Al Ajmawi, Ali Muhammad Abdul Baqi, and Hassan Abbas Qutb, First Edition 1425 AH / 2004 AD, Publisher: World of Books House, Supervised by: Ministry of Islamic Affairs, Endowments, Da'wah and Guidance, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
- Abu Zahra exegesis (Zahra al-Tafseer) by Muhammad ibn Ahmad Mustafa known as Abu Zahra, publisher: Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, Egypt.
- Abu al-Saud exegesis (Guidance of the Sound Mind to the features of the Holy Qur'an) by Abu al-Saud Muhammad ibn Muhammad al-Emadi, publisher: Dar Ihyaa Alturath Alarabi, Beirut, Lebanon.
- Al-Alusi exegesis (The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the seven oft-repeated verses) by Abu al-Fadl Shihab al-Din al-Sayyid Mahmoud al-Alusi al-Baghdadi, edition of 1414 AH / 1994 AD, publisher: Dar Al Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon.
- aalbGwy exegesis Maalem altanzeel", by the Imam fathers of Mohammed Bin Massoud aalbGwy, deceased inr 516AH , verification and hadith authentication by : Muhammad Abdullah al-Nimr, and Uthman Juma Addameeriya, Sulaiman Muslim al-Horsh, edition of 1409 AH, publisher: Dar Taibah for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.
-Al-Beka'i Exegesis (Nuzom al-Durar fi tanasub alayat WA alsiwr " by Burhan al-Din Abu al-Hassan Ibrahim ibn 'Umar al-Beka'i, who died in 885 AH, year of publication 1404 AH / 1984 AD, publisher: Islamic Book House, Cairo.
-Interpretation of Al-Baydawi by Naser aldin Ai Alkhair Abdullah Bin Omar Bin Mohammed aalshyraazy Alshafii aalbDaawy, deceased in 691, preparation and presentation by Mohammed Bin Abd Al-Rahman aalmre'shly, the publisher: Dar Ihiya Alturath Alarabi, Arab History Foundation, Beirut, Lebanon.

-Al-Thalabi exegesis (Tafsir al-Thalabi (Revelation and Explanation of the Exegesis of the Qur'an)) by Abu Ishaq Ahmad ibn Muhammad ibn Ibrahim al-Thalabi, who died in 427 AH, supervised its authentication: D. Salah Baathman, Dr. Hassan Al-Ghazali, Prof. Zaid Maharish, and Prof. Amin Pasha, First Edition 1436 AH / 2013 AD, Publisher: Dar altafseer Jeddah, the Arabic kingdom Saudi Arabia.

-al-Khazen exegesis libab altaawil fi maenaa altanzil) by Alaa al-Din Ali ibn Muhammad Ibrahim al-Baghdadi, known as al-Khazen, who died in 725 AH, edited and corrected by 'Abd al-Salam Muhammad 'Ali Shahin, first edition 2004 AD / 1425 AH, Publications of Muhammad Ali Baydoun, Scientific Books House, Beirut, Lebanon.

-Al-Saadi exegesis (Tayseer al-Karim al-Rahman fi Tafsir al-Kalam al-Manan), by al-Allama 'Abd al-Rahman ibn Nasser al-Sa'di, verified by 'Abd al-Rahman ibn Mu'alla al-Luwaiq, first edition 1423 AH, 2002 AD, publisher: Alresala Foundation: Beirut, Lebanon.

-Al-Shinqiti exegesis (adwa' albayan fi 'iidah alquran bialquran) by Muhammad al-Amin ibn Muhammad al-Mukhtar al-Jakni al-Shinqiti, edition of 1413 AH / 1992 AD, publisher: Ibn Taymiyyah Library, Cairo, Egypt.

- al-Tabari exegesis (Gamea'Al-Bayan an taweel al Qur'an) , by Sheikh of the interpreters Imam Abu Ja'far Muhammad ibn Jarir al-Tabari, verified by : prof. Abdullah bin Abdulmohsen Al-Turki in cooperation with the Center for Arab and Islamic Research and Studies at Dar Hajar Dr. Abdul Sanad Hassan Yamamah, First Edition 1422H / 2001 AD, Publisher: Dar Hajar, Giza, Egypt.

-Al-Tantawi exegesis (Ial tafseer alwaseet) by Dr. Muhammad Sayyid Tantawi, Mufti Egypt, and Second Edition 1405 AH, 1985 AD, Publisher: Al-Resala El Bab Al Akhdar Al Mashhad Al Husseini, Al Saada Press, and Ahmed Maher Square, Cairo.

-Al-'Alimi exegesis (Fatah al-Rahman fi tafseer Qur'an) by Judge Mujir al-Din ibn Muhammad al-'Alimi al-Maqdisi al-Hanbali, verification and hadith authentication Noureddine Taleb, first edition 1430 AH / 2009 AD, from the publications of the Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Qatar.

-Interpretation of Al-Qasimi (Mahasen ALtaweel) by Mohammed Gamal Aldin Al-Qasimi, numbering and verses and hadith authentication and commentaryby Mohammed Fouad Abd albaqi.first edition 1376AH/1957AD, publisher: Issa Al-Babi Al-Halabi, Cairo, Egypt.

-interpretation Cordobi (lijamie li'ahkam alquran walmubyin lima tdmmanh min alsnnat way alquran)byAbdullah Mohammed refused Bin Ahmed Bin virgin refused Cordobi,verified by Dr. Abdullah Bin Abdalmuhsen Alturkey , the first edition 1427Ah / 2006AD, the publisher : Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon.

- interpretation of groupof Al-Azhar scholars (the intermediary interpretation of Quran), supervised by Islamic research complex in Al-Azhar, the third edition 1431Ah / 1992AD, print shop of Holy Quran, Cairo, Egypt .

The Sanctification of Persons in Sufi Thought Presentation and Analysis in the Light of Qur'an and Sunnah, by Muhammad Ahmad Louh, First Edition 1416 AH, 1996 AD, Publisher: Dar alhigra for the publishing and the distribution , Riyadh, Saudi Arabia .

illustrations onthe Palmyra message , by Abu al-'Aliya Fakhr al-Din ibn al-Zubair al-Mahsi, supervised and presented by by Dr. Muhammad ibn 'Abd al-Rahman al-Khamis, first edition 1420 AH / 1999 AD, publisher: Al Furqan Library, Ajman, United Arab Emirates, and Al Roshd Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.

- Tayseer Al-Aziz Al-Hamid Commentary on the Book of Tawhid, by Shaykh Sulaiman ibn Abdullah ibn Muhammad ibn Abd al-Wahhab, under the supervision of Muhammad Zuhair al-Shawish, sixth edition 1405 AH / 1985 AD, publisher: The islamic office , Beirut, Lebanon, and Damascus, Syria.
- Facilitating the Belief "taysir lameat aliaetiqad "by Imam Muwaffaq al-Din Abdullah ibn Ahmad ibn Qudmah al-Maqdisi, explained and commented upon by Shaykh Dr. 'Abd al-Rahman ibn Salih al-Mahmoud, first edition 1423 AH / 2002 AD, publisher: Dar Al Watan Publishing, Riyadh, Saudi Arabia.
- collector of letters"jamie alrasayil"by Imam ibn tymyyat Abi Alabbas tTaqi al din Ahmed Bin abd alhaliem , verified by : Dr. Mohammed Rashad Salem, Second Edition 1405 AH / 1984 AD, Publisher: Madani Press, Saudi Foundation in Cairo, Egypt.
- The collector of the issues of the principles of jurisprudence and its application to the most correct doctrine, by Prof. Abdul Karim bin Ali bin Muhammad Al-Namleh, Second Edition 1421 AH / 2000 AD, Publisher: Al Roshd Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.
- The Jewels of Meanings and the Flood of Wishes"jawahir almaeani wafayd al'amani " by Abu al-Abbas al-Tijani, Ali Harazam Barrada, Al-Halabi Press (1963), Cairo.
- The argument in the statement of the Mahjah and the explanation of the doctrine of the Sunnah, by Imam Hafez Abu al-Qasim Ismail ibn Muhammad ibn al-Fadl al-Tamimi al-Asbahani, who died in 535 AH, verification and study of Muhammad ibn Rabi ibn Hadi Umair al-Madkhali, first edition 1411 AH / 1990 AD, publisher: Al-Raya for the publishing and the distribution, Riyadh, the Arabic kingdom Saudi Arabia.
- The Sufism Movement in the Arabian Gulf A Critical Analytical Study, D. Abdul Aziz Al-Badah, and the origin of the book isa thesis presented to the Department of Doctrine at the Faculty of Da'wah and Fundamentals of

Religion at the Islamic University in Medina to obtain a doctorate, the first edition in 1436 AH, without mentioning the title of the publisher.

-The clear truth set out in the explanation of the monotheism of the prophets and missionaries, by Shaykh 'Abd al-Rahman ibn Nasser al-Sa'di, first edition 1406 AH / 1986 AD, publisher: Fayed Almaaref Library, Riyadh, Saudi Arabia.

-Wisdom Reasoning in the Acts of Allah the Almighty, by Dr. Muhammad ibn Rabi Hadi al-Madkhali, First Edition 1409 AH / 1988 AD, Publisher: Lina Library for Publishing and Distribution, Damanhour, Egypt, and Hajar Printing and Publishing, Giza, Egypt.

-Creating the acts of the worshippers and responding to the Jahmiyya and the negation sect by Imam Muhammad ibn Ismail al-Bukhari, study and verification: Fahad bin Sulaiman Al-Fuhaid, First Edition 1425 AH / 2005 AD, Publisher: Atlas Alkhadraa for publishing and the distribution, Riyadh, Saudi Arabia.

-Repelling discrepancy of reason and report by Ibn Taymiaya Abi Al-Abas Taqi al-Din Ahmed bin Abdul Halim, verified by Dr. Mohammed Rashad Salem the second edition 1411Ah / 1991AD, printed at the expense of Custodian of the two mosques King Fahad Bin AbdulAziz may Allah have mercy on him, the publisher: Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Supervised by: Administration of culture and publishing at the University, Riyadh, Saudi Arabia.

-Responding to the heretics and Jahmis by Imam Ahmed bin Hanbal, second edition 1399AD, Cairo, Egypt, without mentioning information about the publisher.

- The palmyrene message (verifying proof of names and attributes and the truth about combining destiny and Sharia), by Imam Taqi al-Din Abu al-Abbas Ahmed bin Abdul Halim bin Abdul Salam bin Taymiyah, verified by Dr. Mohammed bin Odeh Al-Sa 'wi, First Edition 1431AH, Publisher : Dar Al-Manaj Publishing and Distribution Library, Riyadh, Saudi Arabia .

- The message of Imam Al-Muttalibi Muhammad binIdaris Al-Shafi 'i, verified and explained by Abu Ashbal Ahmad Muhammad Shakir, first edition, without mentioning its date, Publisher: Mustafa Al Babi Al Halabi & Sons Library, Cairo, Egypt.

-alssbk alfarid sharh kitab altawhid byImam Muhammad bin Abdul Wahab, His Eminence Sheikh Alama Dr. Abdullah bin Abdul Rahman Al-Jubarin, Second Edition 1440AH / 2019AD, Printed by House of Education for purposeful Printing, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, under the supervision of Ibn Jubarin Charitable Foundation, Riyadh, Saudi Arabia .

- series of correct Hadiths and some of its jurisprudence and uses, by the Muhaddith(scholar of Hadith) Mohammed Nasser Aldine Albanian , the fourth edition 1408Ah / 1988AD, Almaaref library , Riyadh,Saudi Arabia .
- Sunnah, of Al-Hafiz Abu Bakr Amr bin Abi Asim Al-Dhahak bin Makhlad Al-Shaibani, deceased in 28AH,with" the shadows of paradise in the authentication of Sunnah by the Muhaddith Muhammad Nasser Al-Din Al-Albani, third edition 1413AH / 1993AD, Publisher: Islamic Office Beirut - Lebanon, Damascus - Syria .
- Sunnis by Imam Abi Abd Al-Rahman Abdullah ibn Imam of Sunnis Ahmed Bin Mohammed Bin Hnbl Al-Shibani, verification and the study: Dr.Mohammed bin Saeid Al-Qahtani, the first edition 1406Ah / 1986AD, the publisher : Dar Ibn Alqaiem , Aldamam, Saudi Arabia .
- Sunnahs of Abi Dawood by Imam Hafiz Abu Dawood Suleiman bin Al-Asha 'al-Sajsani al-Azdi, deceased in 257AH, along with the Book of the Sunnahs' features by Alkhatabi , prepared and commented by Ezzat Obaid al-Das, first edition 1388AH / 1969AD, publisher : Alhadith publishing and the distribution, Beirut, lebanon.
- Sunnahs of al-Tirmidhi by al-Hafiz Abu Issa Muhammad bin Issa bin Surat al-Tirmidhi, deceased in 297AH, verified and explained by Ahmad Muhammad Shakir, publisher : Scientific Book House, Beirut, Lebanon .
- The matter of prayer, لاغ Hafiz Abu Suleiman Hamad bin Mohammed Al-Khattabi, deceased in 388AH, verified by : Ahmed Yousef Al-Daqqaq, Third Edition 1413AH / 1992AD, Publisher : Dar al-Taqafa al-Arabiya, Damascus, Syria, Beirut, Lebanon .
- dubiousness of Sufism, by Abu Hafs Omar bin Abdul Aziz Qureshi, lecturer at the Islamic Da 'wah College, Al-Azhar University, deposit number 7048/92, without mentioning the date of the edition or the name of the publisher .
- Explanation of the principles of the belief of the Sunnis from the Quran and the Sunnah and the consensus of the companions and followers after them, by Alhafez Abul Qasim Hibatullah bin Hassan bin Mansour Al-Tabari, deceased in 418AH, the verified by of Prof. Ahmed bin Saad Hamdan Al-Ghamdi, second edition 1411AH, the publisher: Teeba publishing and distribution, Riyadh, Saudi Arabia.
- Explanation of the five fundamentals, by Alqadi Abdul-Jabbar bin Ahmed, commentary by: Ahmed bin Al Hussein bin Abi Hashim, verified and presented by Dr. Abdul Karim Osman, third edition 1416AH / 1996AD, publisher: LWahba ibrary Cairo, Egypt.
- Explanation of The palmyrene message by Imam Taqi al-Din Ahmad bin Taymiyyah, explained by Sheikh Abdul Rahman bin Nasser al-Barrak, prepared by Suleiman bin Saleh al-Ghosn, first edition 1425AH / 2004AD,

publisher : Kunooz 'ishbylyaa for publishing and distribution, Riyadh, Saudi Arabia .
- Explanation of The palmyrene message of Imam Ahmed bin Abdul Halim bin Taymiyah, explained by His Eminence Sheikh Dr. Ahmed bin Abdul Latif bin Abdullah Al Abdul Latif, authentication by Dr. Mazin Bin Mohammed Bin Issa, the first edition 1433Ah / 2012 AD, the publisher : Shanqati Publishing and Distribution Library, Jeddah, Saudi Arabia .
- Explanation of the doctrine of Asbahaniya by Abu Abdullah Muhammad bin Mahmoud bin Abbad al-Ajli al-Asbahari, deceased in 688AH, explained by Imam Taqi al-Din Abu al-Abbas Ahmad bin Abdul Halim bin Abdul Salam bin Taymiyah, verified by Dr. Muhammad bin Odeh al-Sa 'wi, first edition 1430AH, publisher : Dar Al Manaj Publishing and Distribution Library, Riyadh, Saudi Arabia .
- explanation of the belief aalTHaawyt by Alqadi Ali bin Ali Mohammed Bin Abi aale'zz Aldmishki verification ,commentary and hadith authentication by dr. abdullah bin abdul mohsen al-turki and Shoaib aal'arnaau'wT, the fourth edition 1412AH / 1992AD, the publisher : Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon .
- Explanation of the Nounya poem of Imam Ibn al-Qayyim by Dr. Muhammad Khalil al-Haras, 1986 edition/ 140AH, Publisher : Ibn Taymiya library Cairo, Egypt .
- Explanation of the optimal rules in the attributes of Allah Almighty and His most beautiful names, by His Eminence Sheikh Alameh Mohammed bin Saleh Al-Othaimin, Third Edition 1440AH, Publisher: Dar Al Durra International Printing and Publishing, Nasr City, Cairo, Egypt, under the supervision of: Sheikh Mohammed bin Saleh Al-Othaim Charitable Foundation, Unaizah, and Qassim, Saudi Arabia.
- Explanation of situations by Judge Adad Al-Din Abdul Rahman Al-Eiji, deceased in 756AH, explained by Alsayed. Al-Sharif Ali bin Mohammed Al-Jarjani, along with the two footnotes of Al-Sialkuti and Jalabi on explaining the situations, edited and corrected by Mahmoud Omar Al-Dumyati, first edition 1419AH / 1998AD, publisher: Mohammed Ali Baydoun Publications, Scientific Books House.Beirut, and Lebanon.
- Explanation the specific reason's Hadith by Imam Ahmed bin Abdul Halim bin Taymiyah al-Harani, verification and commentary of Dr. Mohammed bin Abdul Rahman Al-Khamis, First Edition 1414AH / 1993AD, Publisher: Al-assema Publishing and Distribution House, Riyadh, Saudi Arabia.
- Explanation of Al-Tawhid book of Sahih Al-Bukhari, by Dr. Abdullah bin Mohammed Al-Ghunayman, first edition 1405AH, and publisher: Al-Dar

Library, Al-Madinah Al-Munawwarah, and Al-Madani Library, Jeddah, Saudi Arabia.

- Explain the guiding belief to the path of the right by Imam Ibn Qudamah, explained by Sheikh Mohammed bin Saleh Al-Othaimin, verification and hadith authentication by: Ashraf bin Abd Almaqsoud bin Abdulraheem, the first edition 1412Ah / 1992AD, the publisher: Albukhari library by Aldar Alsalfya I house for publishing and distribution and the scientific research, Ismailia, Egypt, and library of Tabreya, Riyadh, Saudi Arabia.

explanation of Al-Rawda Almukhtasar by Najm Al-Din Abu Al-Rabi 'Suleiman bin Abdulqawi Al-Tufi, verified by Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, first edition 1408AH, 1988AD, Publisher : Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon .

- PolytheismNow and then of Abu Bakr Muhammad Zakaria, Second Edition 1426AH / 2005AD, Publisher: Alroshd Library, Riyadh, Saudi Arabia.
- Sharia by Imam Abu Bakr Mohammed bin Hussein Al-Ajri, who died in 360AH, the study and verification by Dr.: Abdullah Bin aOmar ge Bin Soliman aaldmyjy, the first edition 1418AH / 1997AD, the publisher: Al Watan Publishing House, Riyadh, Saudi Arabia
- Shifa Al-Alil in matters of justice, fate, wisdom and reasoning by Imam Shams al-Din Muhammad bin Abi Bakr bin Qaim al-Jawziyah , verification and study by Dr. : Ahmed bin Saleh bin Ali Al-Samaani, and Dr. : Ali bin Mohammed bin Abdullah Al-Ajlan, Presented by : Sheikh Saleh Bin AbdulAziz Bin Mohammed AL Sheikh . Second edition 1434AH / 2013AD, Publisher: aalSmye'y for publishing and distribution, Riyadh, Saudi Arabia.
- Sahih al-Bukhari by Imam Abi Abdullah Muhammad bin Ismail al-Bukhari, explained and verified by Moheb al-Din al-Khatib, numbered its chapters and Hadiths: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, published, reviewed and supervised by Qusay Moheb al-Din al-Khatib, first edition 1400AH, and publisher: Salafi Library, Cairo, Egypt.

-Sahih Muslim by Imam Abi Alhussein Muslim bin Alhjaj AlQoshairi AlNisabori. Verification, correction and numbering by Mohamed Fouad Abd Albaqi.edition of 1403AH/1983AD.publisher: Dar AlFikr Publishing and distribution. Beirut, Lebanon

-Book of Ali bin Abi Talha on Ibn Abas's exegesis of Quran verified and authenticated by: Rashid Abdul Moneim Al-Rajal, First Edition 1411AH, 1991AD, Publisher: Sunnah Library Salafi House for Publishing and Distribution, Cairo .

- The divine attributes (its definition and sections), by Dr. Mohammed bin Khalifa bin Ali Al-Tamimi, first edition 1422AH / 2002AD, Publisher: Imam Al-

Bukhari Library, Ismailia, Egypt, and Adwaa Alsalf Library, Riyadh, Saudi Arabia.

- Thunderbolts sent on al-Jahmis and AlMuatillah , classification of Imam Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr bin Ayoub bin Saad also known as ibn alqiem al-Jawziyah, verification, authentication and commentary by Dr. Ali bin Muhammad al-Dakhil Allah, Second publication 1412AH, publisher : Alasema Publishing and Distribution House, Riyadh, Saudi Arabia .

-Servitude by Shaykh Imam Taqi al-Din Ahmad ibn 'Abd al-Halim ibn Taymiyyah al-Harrani al-Dimashqi, Commentary and authentication by 'Ali ibn Hasan ibn 'Ali ibn 'Abd al-Hamid al-Halabi al-Athriqi, First Edition 1412 AH / 1992 AD, Publisher: Alasala publishing and distribution, Al-Zerqaa, Jordan.

-aleadhb alnnamyr min majalis alshanqitii fi altafsir by sheikh Mohammed Bin Mokhtar Mohammed aaljkny aalshnqyTy, verification by Khaled Bin Othman Alsubat , supervised by : Bakr Bin Abdullah Abu Zaid , the second edition 1426AH, the endowment of soliman Bin AbdulAziz charitable foundation , the publisher: Alam Alfawaed for Publishing and Distribution House, Mecca, Saudi Arabia.

- Belief of the Salaf and Hadith reporters, by the Imam ABI Othman Ismael Bin Abd Al-Rahman, study and verification: D. Nasser ibn 'Abd al-Rahman ibn Muhammad al-Jade'a, Second Edition 1419 AH / 1998 AD, Publisher: Dar Alasema for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.

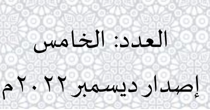
-the doctrine of aalwaasTyt with explanation by sheikh Mohammed Khalil aalhraas, reviewed by Sheikh Abd Alraik iAfifi , commented on by Sheikh Ismael Al-Ansari, the first edition 1412Ah / 1991AD, the publisher: Dar Althakafa printing, Mecca, Saudi Arabia .

- the ultimate purpose in theology by Abi Alhasan Ali Bin Mohammed salem Altaghlobi known as Saif Aldin aalEEmdy, verification :Ahmed Farid Almazedy Mohamed Ali Baydoun Publications , first edition1424AH /2004AD,Dar Alkotob Alilmiya,Beirut Lebanon.

-Fath al-Bari onthe explaining of Sahih al-Bukhari, by al-Hafiz Ahmed bin Ali bin Hajar al-Asqalani, authenticated and verified by Muhib al-Din al-Khatib, numbering of its, chapters and hadiths, by Muhammad Fouad Abd al-Baqi, published, reviewed and supervised by Qusay Muhib al-Din al-Khatib, third edition 1407 AH, publisher: Library Al-Salafiya, Cairo, Egypt.

-Fath al-Majid to explain the book of monotheism by Abd al-Rahman ibn Hasan ibn Muhammad ibn Abd al-Wahhab, investigated by Dr. Al-Waleed bin Abdul-Rahman bin Muhammad Al-Farian, first edition, Jumada Al-Awwal 1415 AH, publisher: Dar Al-Sumaei for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.

-The difference between sects by Abd al-Qaher ibn Taher ibn Muhammad al-Baghdadi al-Isfara'ini al-Tamimi, who died in 429 AH.verified and edited its



footnotes Mohamed Mohey Aldin Abdulahmid, without mentioning the date of the edition. Publisher: Dar Alkotob al illmyiah.Beirut, Lebanon.

- Al-Furqan between the allies of Allah the Most Merciful and the allies of Satan by Imam Ahmed bin Abdul Halim bin Taymiyyah, verified and extracted his hadiths and commented on by Dr. Abdul Rahman bin Abdul Karim Al-Yahya, first edition 1420 AH, 1999 AD / Publisher: Dar Al-Fadilah for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.

-An explanation of the introduction to the letter of Ibn Abi Zaid al-Qayrawani, by Sheikh Abd al-Muhsin bin Hamad al-Abbad al-Badr, first edition 1423 AH / 2002 AD, publisher: Dar Al-Fadilah for Publishing, Riyadh, Saudi Arabia.

-The holistic Rules of Nouns and Attributes according to the Salaf, by Dr. Ibrahim bin Muhammad bin Abdullah Al-Braikan, second edition 1415 AH / 1994 AD, publisher: Dar Al-Hijrah for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia, Dar Al-Haramain, Cairo, Egypt.

-The Useful input on the Book of monotheism, by Sheikh Muhammad bin Salih Al-Uthaymeen, with the care of Dr. Suleiman Abdullah Aba Al-Khail, and Dr. Khaled Ali Al-Mushaiqeh, first edition 1415 AH, publisher: Dar Al-Asema for Publishing and Distribution, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

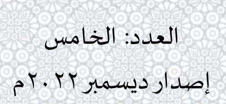
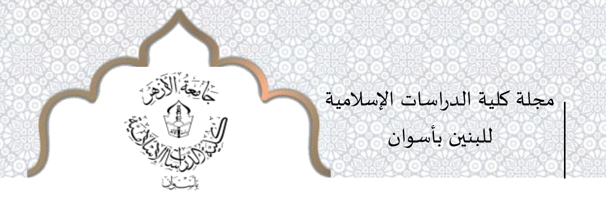
-The Book of Monotheism and Proving the Attributes of the Allah Almighty, by Abu Bakr Muhammad bin Ishaq bin Khuzaimah, study and verification by Dr. Abdul Aziz bin Ibrahim Al-Shahwan, second edition 1411 AH / 1991 AD, publisher: Al-Rushd Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.

- The Book of monotheism and identifying the Names and Attributes of Allah Almighty and on consemsus and solitary , by Al-Hafiz Abi Abdullah Muhammad bin Ishaq bin Mandah, verified and commented on and its hadiths authenticated by Dr. Ali bin Muhammad bin Nasser Al-Faqihi, first edition 1413 AH, publisher: The Islamic University Press in Madinah, Kingdom Saudi Arab .

- Revealing falsnesses in Contemporary Intellectual Doctrines, Abd al-Rahman Hassan Habanka al-Maidani, third edition 1419 AH / 1998 AD, publisher: Dar Al-Qalam, Damascus - Syria, Al-Dar Al-Shamiya, Beirut - Lebanon, Dar Al-Bashir, Jeddah - Saudi Arabia. Lisan al-Arab, by Abu al-Fadl Muhammad ibn Makram ibn Ali Jamal al-Din ibn Manzur al-Ansari al-Ruwaifa'i al-Afriqi, Edition: Third - 1414 A.H., Publisher: Dar Sader, Beirut, Lebanon.

-A deep thought on the Miracles of the Qur'an, by Abu Al-Hassan Ali Bin Issa Al-Romani, by Dr. Abdul Aleem Dehli, edition 1934 AD, , Islamic University Library.

- Researches in Doctrine in Surat Al-Zumar, Nasser bin Ali Ayed Hassan Al-Sheikh, first edition 1415 AH / 1995 AD, publisher: Al-Rushd Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.
-Al-Majli on Explaining of the Perfect Rules in the Attributes of Allah and His Most Beautiful Names, Explanation of Kamilah Al-Kuwari, First Edition 1422 AH / 2002 AD, Publisher: Dar Ibn Hazm for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon.
- The collected Fatwas, by Imam Abi Al-Abbas Taqi Al-Din Ahmed bin Abdul Halim bin Taymiyyah Al-Harrani, collected by: Abdul Rahman bin Muhammad bin Qasim, year of publication: 1416 AH / 1995 AD, publisher: King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an, Al-Madinah Al-Nabawi, Kingdom of Saudi Arabia. Various fatwas and articles, His Eminence Sheikh Abdul Aziz bin Baz.
- Summary of Al-Sawa'iq Al-Mursala by Ibn Qayyim Al-Jawziyyah, verified by Dr. Al-Hassan bin Abdul Rahman Al-Alawi.
-Introduction to the Study of the Islamic Creed on the Doctrine of Sunnah by Dr. Ibrahim bin Muhammad al-Braikan, second edition 1414 AH / 1993 AD, publisher: Dar al-Sunnah for Publishing and Distribution, Khobar, Kingdom of Saudi Arabia.
- Al-Mustadrak on the Two Sahihs by Al-Hafiz Abi Abdullah Muhammad bin Abdullah Al-Hakim Al-Nisaburi, study and verification by Mustafa Abdel Qader Atta, first edition 1411 AH / 1990 AD, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon.
-Ma'arij al-Aqboul with an explanation of the fundamentals of jurisprudence science of, by Sheikh Hafez bin Ahmed Hakami, the edited and commented on, and his hadiths authenticated by Omar bin Mahmoud Abu Omar, first edition 1410 AH / 1990 AD, publisher: Dar Ibn Al-Qayyim for Publishing and Distribution, Dammam, Saudi Arabia.
-Features of Fundamental of jurisprudence according to Sunnah, by Dr. Muhammad bin Hussein bin Hassan al-Jizani, first edition Dhu al-Hijjah 1416 AH / 1996 AD, publisher: Dar Ibn al-Jawzi for Publishing and Distribution, Dammam, Saudi Arabia.
-The Mu'tazila and their Five fundamentals and the stand of the Sunnis towards it, by Dr. Awwad bin Abdullah Al-Mu'taq, second edition 1416 AH / 1995 AD, Publisher: Al-Rushd Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.
-A Dictionary of Language Measures, by Abu Al-Hussein Ahmed bin Faris bin Zakaria Al-Qazwini Al-Razi, verified by: Abdul Salam Muhammad Harun, printed in 1399 AH - 1979 AD, publisher: Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution.

-Al-Mughni in the Chapters on Monotheism and Justice by Judge Abi Al-Hasan Abdul-Jabbar bin Ahmad Al-Assadabadi, verified by: A group of authenticators, reviewed by Dr. Ibrahim Madkour, supervised by Dr. Taha Hussein.

-Articles of the Islamists and the Differences of the Worshipers, by Imam Abu Al-Hassan Ali bin Ismail Al-Ash'ari, verified by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, edition 1411 AH / 1990 AD, publisher: Al-Asriyah Press for Printing and Publishing, Beirut, Sidon, Lebanon.

-The article of: Negation and Al-Jaad Bin Dirham, by Dr. Muhammad Bin Khalifa Al-Tamimi, first edition 1418 AH / 1997 AD, publisher: Adwa' Al-Bayan Library, Riyadh, Saudi Arabia.

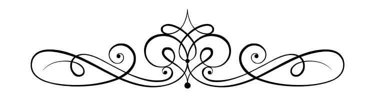
-Al-Milal and Al-Nahl by Abu Al-Fath Muhammad bin Abdul Karim bin Abi Bakr Al-Shahristani, verification: Abdul Amir Ali Muhanna, and Ali Hassan Faour, first edition 1410 AH / 1990 AD, publisher: Dar Al-Maarifa for printing, publishing and distribution, Beirut, Lebanon.

-Minhaj al-Sunnah al-Nabawi by Ibn Taymiyyah Abi al-Abbas Taqi al-Din Ahmad ibn Abd al-Halim, verified by Dr. Muhammad Rashad Salem, first edition 1406 AH / 1986 AD.

- The Approach to Inference on Belief Issues according to -Sunnah, by Othman bin Ali Hassan, second edition 1413 AH / 1993 AD, publisher: Al-Rushd Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.

-Ibn Taymiyyah' stand of the Ash'aris, by Dr. Abd al-Rahman bin Saleh al-Mahmoud, first edition 1415 AH / 1995 AD, publisher: Al-Rushd Library for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.

-Atheism Militia (An Introduction to Understanding the New Atheism), Abdullah Saleh Al-Ajiri, Fourth Edition 1439 AH, 2018, Publisher: Takween for Studies and Research, London, Britain.



فهرس الموضوعات

الموضــــــــوع | الصفحة